ستراتيجية للسلام في العراق:

برنامج مصالحة وطنية مراعٍ لنوع الجنس

الطبعة الثانية

الصور:

صورة الغلاف: مليح جودت تكسين، السليمانية، ٢٠١٨.

تمكين المرأة: كرم حساوي، الموصل، ٢٠١٨. حقوق النشر NDI.

الأمن والسلامة: كرم حساوي، الموصل، ٢٠١٨. حقوق النشر NDI.

الثقة بين المكونات: محمد عبد الله، كركوك، ٢٠١٨. حقوق النشر NDI.

الضحايا والناجين: كرم حساوي، الموصل، ٢٠١٨. حقوق النشر NDI.

التعليم والشباب: كرم حساوي، الموصل، ٢٠١٨. حقوق النشر NDI.

الحوكمة وتوزيع الموارد: كرم حساوي، الموصل، ٢٠١٨. حقوق النشر NDI.

الصحة والبيئة: محمد فاضل، كركوك، ٢٠١٨. حقوق النشر لـ NDI.

الزراعة : كرم حساوي، الموصل، ٢٠١٨. حقوق النشر NDI.

فهرس المحتويات

عرفان وتقدير	٤
خلاصة وافية	٥
نداؤنا العمل	٨
مقدّمة	١٠
المنهجية	١٢
تمكين المرأة	١٤
الأمن والسلامة	١٩
الثقة بين المكوّنات	٢٥
الضحايا والناجون	٣١
التعليم والشباب	٣٧
الحوكمة وتوزيع الموارد	٤٣
الصحة والبيئة	٤٩
الزراعة	٥٥
ملحق: خرائط النزاعات (الأنبار، بغداد، ديالى، كركوك، نينوى، صلاح الدين)	٦٣

عرفان وتقدير

كتبت وثيقة «استراتيجية للسلام في العراق: برنامج مصالحة وطنية مراعٍ لنوع الجنس (الطبعة الثانية)» من قبل مجموعةٍ من النساء المتفانيات اللواتي تطوّعن بوقتهنّ، وجهودهنّ، ومواردهنّ، والتزمنَ، طيلة سنتين، لتطوير هذه الوثيقة. نحن بصفتنا ناشطات في بناء السلام من الأنبار وبغداد وديالى وكركوك وصلاح الدين، خصصنا وقتنا بعيداً عن عملنا وأسرنا لحضور التدريبات، وتنظيم أنشطة للتواصل مع المواطنين، كما واجهنا المخاطر من خلال السفر عبر المحافظات المختلفة من أجل اللقاء بأصحاب المصلحة وصانعي القرار وصياغة وثيقة السياسات الشاملة هذه.

تودّ مؤلّفات هذا البرنامج أن يتقدّمن بالشكر من المعهد الديمقراطي الوطني على تطبيق هذا البرنامج، وعلى دعمه وتوجيهه في مختلف مراحل العملية، فضلاً عن الحكومة الكندية على تمويلها لهذه المبادرة على مدى السنوات الثلاث الماضية. كما نودّ أن نعرب عن شكرنا لمنظّمات المجتمع المدني الشريكة للبرنامج، وهي: رابطة التضامن العراقية للشباب (الأنبار)، والمعهد الوطني لحقوق الإنسان (كركوك)، والمؤسسة العراقية للتنمية (نينوى)، ومركز العدالة لدعم الفئات المهمّشة في العراق (صلاح الدين)، لتفانيهم ومساعدتهم في البرنامج. بالفعل، لم تتوانَ هذه المنظّمات المرموقة عن منحنا، على مدى العامين الأولّين من البرنامج، دعماً متواصلاً بينما كنا ننفذ حملات التواصل على المستويين المحلي والوطني، وتزويدنا بمساحات آمنة ومفيدة كي ننظّم لقاءاتنا، وتقديم الإرشادات اللازمة مع انطلاقنا في هذه المسيرة الواسعة لبذل جهود المدافعة.

نودّ أيضا أن نتقدّم بالشكر من السيد دايفيد روز والسيدة شانون أوكونل على مساهمتهما القيّمة في البرنامج من خلال إجرائهما للتدريبات الثلاثة المشتركة بين المحافظات، وتوفيرهما التوجيهات والإرشادات القيّمة، فضلاً عن مساهمة خبراء المعهد الوطني الديمقراطي وهم السيدة سارة بيكرمان، والسيد هەردي محمود، والسيد عامر عثمان، والسيدة لورين لوفلاند، والسيدة جريتا ليفي، الذين أجروا ثلاث ورشات عمل تدريبية إضافية عبر المحافظات. وأخيراً، نود أن نشكر الخبراء الستّة الذين دعمونا في جهودنا لصياغة البرنامج، وهم: السيدة ناهدة أحمد عبد الجبار والسيد عبد العزيز الجربا والسيدة هناء إدوارد والسيد جوش هيلز والسيد مسرور أسود محي الدين والسيد لقمان كريم صالح.

ويتمتّع برنامج تمكين المرأة من المشاركة في عملية المصالحة الوطنية في العراق بتمويل من الحكومة الكندية.

خلاصة وافية

«استراتيجية للسلام في العراق: برنامج مصالحة وطنية مراعٍ لنوع الجنس(الطبعة الثانية)» هي وثيقة سياسات عرضتها مجموعةٌ من ٦٠ ناشطة سلام عراقيةً من الأنبار وبغداد وديالى وكركوك ونينوى وصلاح الدين، مثّلن نسيجاً اجتماعياً متنوّعاً من العراق. تهدف هذه الوثيقة إلى تزويد الحكومة العراقية والمجتمع المدني والمجتمع الدولي بخطة لبناء السلام وتعزيز أولويات السياسات المراعية للمنظور الجنساني. كما يُقصد بها أيضاً أن تفتح باب النقاش لتمكين الآخرين من التفكير في وضع السلام في العراق ومساره للمستقبل. لدى صياغة هذا البرنامج، تناولت هؤلاء الناشطات ثمان قضايا ذات صلة ببناء السلام في العراق، وهي قضايا لا بدّ من حلّها للسماح بنشوء واقع جديد في البلاد. وقد تمثّلت على الشكل التالي: ١) تمكين المرأة؛ ٢) السلامة والأمن؛ ٣) الثقة بين المكوّنات؛ ٤) الضحايا والناجون؛ ٥) التعليم والشباب؛ ٦) الحوكمة وإعادة توزيع الموارد؛ ٧) الصحة والبيئة؛ و٨) الزراعة.

لا يخفى على أحد أنّ أصل كلّ قضية في العراق يعود إلى انعدام الثقة بين المكوّنات، وغياب الأمن، والافتقار إلى السلامة. فيسبب هذا الأمر حتماً عراقيل بالنسبة إلى النساء والشباب الذين يريدون تحقيق كامل إمكانياتهم، كما يساهم في استدامة حلقة العنف. ولذا فأنّ حلّ واحدةٍ من القضايا يساهم في إحراز التقدّم في حلّ القضايا الأخرى أيضاً. لكن للبدء بحلّ هذه القضايا، لا بدّ من عملية دامجة وآلية استجابة. و بالنظر إلى الاحتجاجات والمطالب العامة التي تتوافق مع القضايا والتوصيات الواردة في هذه الوثيقة إلى حد كبير، فإن وثيقة منصة المصالحة هذه وسيلة فعالة يجب أن يستخدمها قادة العراق السياسيين والدينيين والقبليين، على المستوى الوطني و المحلي لإشراك شريحةٍ واسعةٍ من المجتمع في مبادرات تعالج القضايا التي أشارت إليها الوثيقة. و يمكن للمجتمع المدني والمجتمع الدولي أن يساهما في تقدّم عملية المصالحة من خلال التنسيق الوثيق مع صانعي القرار العراقيين ودعمهم، وتعزيز دمج النساء في مساحات صنع القرار.

لمعالجة هذه القضايا، أعدّت النساء ٥٠ توصية سياسات شاملة، لتكون خارطة طريق من أجل السلام في العراق. فالتمست هؤلاء الناشطات، من خلال جهود حثيثة في مجال البحث والتواصل مع السكّان، مساهماتٍ من المواطنين، وأصحاب المصلحة، وصانعي القرار في المحافظات الستة من أجل تطوير توصيات سياسات تعكس احتياجات مختلف السكّان العراقيين، وتوقعاتهم، وأولوياتهم.

تمكين المرأة

- حثّ المرأة على المشاركة في الحياة العامة والسياسية.
- إعادة تشكيل هيئة حكومية مستقلة لتعزيز الدمج والتمكين.
- مكافحة العنف ضدّ المرأة من خلال سنّ القوانين المناسبة والتدريب على مراعاة المنظور الجنساني.
- الوقاية من الزواج المبكر ومنعه من خلال اتّخاذ التدابير التشريعية اللازمة وتوعية الجمهور حول هذا الأمر.
- إنشاء مراكز حماية وإعادة تأهيل للناجين من حوادث العنف القائم على أساس نوع الجنس.
- إنشاء مراكز تعلّم مجتمعية لمكافحة الأمية والتسرّب المدرسي.
- إصدار منح بالغة الصغر للمشاريع الصغيرة التي تقودها امرأة.
- إطلاق حملات توعية عامة واسعة لتعزيز حقوق المرأة.

السلامة والأمن

- نزع سلاح الجماعات المسلّحة وتسريحها وإعادة إدماجها.
- الاستمرار في تحسين مهنية الجيش العراقي ودمجه.
- دمج المرأة في قطاع الأمن.
- بناء قدرات قطاع الأمن واحترامه لسيادة القانون.
- بناء القدرة الإدارية والرقابية لقطاع الأمن.
- بناء الثقة العامة بالشرطة المحلية.

الثقة بين المكوّنات

- سنّ إجراءات لبناء الثقة من أجل تعزيز العلاقات بين المواطن والدولة.
- دعم المشاركة المدنية في مراقبة مدى التقدّم في تطبيق مبادرات التعايش التي تقودها الحكومة.
- سنّ إجراءات لبناء الثقة بغية تحسين ثقة المواطنين بقوى الأمن التابعة للدولة.
- تطبيق برامج لفتح باب الحوار بين المجتمعات المحلية.
- مكافحة التطرّف العنيف من خلال تمكين النساء والشباب.
- إطلاق حملة توعية عامة واسعة لتعزيز السلم والمصالحة.

الضحايا والناجون

- إنشاء مراكز لإعادة تأهيل الضحايا والناجين وإعادة دمجهم.
- صون حقوق الأمهات والأطفال المولودين من رحم النزاع عبر القوانين والتوعية العامة.
- سنّ إجراءات لبناء الثقة بهدف استعادة ثقة الضحايا والناجين بالمجتمع.
- تأمين التعويض المالي للضحايا والناجين.
- دعم الضحايا والناجين الشباب وإعادة دمجهم في الحياة الأكاديمية.
- إطلاق حملات توعية عامة واسعة للمساعدة على إعادة الدمج.
- إعطاء الأولوية لإعادة الإعمار وإرساء الأمن في المناطق المحرّرة.

التعليم والشباب

- تحسين البنى التحتية والمرافق الخاصة بالمدارس
- إعداد منهاج تعليمي حديث ودامج ومراعٍ للمنظور الجنساني
- تطوير مهارات المعلّمين والعاملين في المدارس وقدراتهم.
- خفض معدّلات التسرّب المدرسي وزيادة معدّلات الالتحاق بالمدرسة.
- تحسين الفرص التنموية المتوفّرة للشباب
- إصدار منح بالغة الصغر للمشاريع التجارية التي يقودها شباب.
- إطلاق حملات توعية عامة واسعة للتشجيع على تمكين الشباب.

الحوكمة وتوزيع الموارد

- الاستمرار في تفويض السلطات إلى الحكومات المحلية.
- تعزيز أنظمة المساءلة والشفافية عبر مختلف مستويات الحكومة.
- تحسين إدارة الخدمات العامة وتوفيرها.
- حلّ الخلافات بين حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان.
- إدارة ميزانيات عادلة ومنصفة بين المحافظات.
- تحسين دور الفئات الناقصة التمثيل من أجل حوكمة أكثر استجابةً ودمجاً.

الصحة والبيئة

- إعادة بناء وتحديث البنية التحتية والمرافق الصحية.
- تطوير التقنيات الطبية وتقديم خدمات صحية جيدة وكافية.
- تنمية قدرات الأطباء والمهنيين في مجال الرعاية الصحية.
- إنشاء مراكز لإعادة التأهيل وإعادة الإدماج للصحة النفسية وإدمان المخدرات.
- حماية والحفاظ على بيئة نظيفة في العراق.
- إطلاق حملات توعية عامة موسعة لتعزيز الصحة وحماية البيئة.

الزراعة

- تشريع إصلاحات وإعادة تخصيص الأراضي الصالحة للزراعة والاستثمار
- تعزيز الإنتاج الزراعي المستدام.
- استعادة إنتاج حيواني مستدام
- ضمان حقوق المياه الدولية للعراق وتحديث أنظمة وتقنيات ري.
- تطوير مهارات وقابليات المزارعين.
- حملات التوعية وتطوير البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية الريفية.

ستستخدم الناشطات في مجال بناء السلام هذا البرنامج كأساس لجهود المدافعة المبذولة من أجل الدعوة إلى اعتماد هذه التوصيات وتطبيقها في حينه، لا بل إثبات مصداقيتهنّ وقدرتهنّ على المشاركة بشكل مثمر في عملية المصالحة الوطنية. ومن خلال هذه الوثيقة، ستستمرّ هذه المجموعة من الناشطات في حشد الدعم العام لمنصّتهنّ والمشاركة في عملية صنع القرار، بهدف تحقيق رؤيتهنّ بإرساء السلام في العراق.

نداؤنا للعمل

نؤمن، نحن ناشطات السلام، أنّ الأوان قد آن لإقامة حوار مفتوح وصادق بين العراقيين. وبناءً عليه، ننشر هذا البرنامج بهدف المدافعة والتحفيز على النقاش في أوساط المسؤولين الحكوميين، والقادة السياسيين والدينيين، والمحتجين، والمجتمع المدني، والأكاديميين، والمجتمع الدولي، وفي ما بينهم، حول أبرز القضايا المتعلقة بالمصالحة الوطنية.

ندعو الأطراف كافةً إلى أخذ هذه التوصيات على محمل الجد بهدف قطع أشواط كبيرة في مسيرتنا نحو تأمين سلام دائم في العراق. تسعى توصيات السياسات الموجزة في هذا البرنامج إلى اقتراح تدابير مفصّلة خطوةً بخطوة لمعالجة أبرز القضايا المطلوب حلّها من أجل تحقيق مصالحة دائمة في العراق، وهي تستند إلى مشاورات مع العراقيين، آخذةً أولوياتهم في الاعتبار. على امتداد العامين الماضيين، كسبنا تأييداً عاماً واحترام الشعب العراقي من خلال الإصغاء إلى شواغله وتحويل أفكاره وأولوياته إلى حلول قابلة للتطبيق. وبناءً عليه، ندعو صانعي القرار على مختلف مستويات الحكومة العراقية، والمجتمع المدني، والمجتمع الدولي، إلى اتّخاذ تدابير فورية، وتطبيق هذه التوصيات المدروسة والتمثيلية والمستجيبة للاحتياجات. فمن خلال التحرّك على ضوء هذه التوصيات، ستثبت الحكومة العراقية والشركاء الأساسيون الآخرون التزامهم بتحقيق السلام وكسب الدعم والشرعية من الشعب العراقي، خاصةً وأنّ الحلول الواردة في هذا البرنامج هي موجّهة من المواطن، وقد سبق لها أن نالت تأييداً ودعماً من السكّان، بما في ذلك المحتجين.

أخيراً، يشكّل هذا البرنامج وثيقة نقاش ومدافعة لجميع المهتمّين بإرساء السلام في العراق. ونحن نرحّب بأيّ مساهمةٍ سلمية وصادقة يمكن أن تساعد في تحقيق الأهداف النهائية لهذا البرنامج، أي إيجاد واقع سلمي جديد في العراق، وتمكين المرأة وتعزيز وصولها بحيث تقدّم مساهمةً قيّمةً إلى عملية المصالحة الوطنية.

الأنبار: السيدة أسيل فيصل جسام، السيدة هديل خالد حمد، السيدة حياة إبراهيم فياض، السيدة إيمان خلف أحمد، السيدة مها صبري محسن، السيدة ميمونة أحمد عيدان، السيدة عروبة مجيد عاشور، السيدة رشا نعمة جاسم حمادي.

بغداد: السيدة آية عبد الكريم محسن كمونة، السيدة أزهار حسن حسين المليكي، السيدة ضحى عماد محمد رشاد المفتي، السيدة خلود حسن عطية، السيدة مي نايف محمد الرحال، السيدة نهلة نجاح عبدالله، السيدة رؤى يحيى شاكر، السيدة صفاء نمير ياسين التكريتي، السيدة سهاد قاسم حداد، والسيدة فالنتينا يورش هيدو البرواري.

ديالى: السيدة آلاء جلال مسعود، السيدة أمل أحمد كاظم الزكي، السيدة آسيا سلام سعيد، السيدة بشرى سلمان عبود الطائي، السيدة فاتن أحمد عليوي، السيدة هند حسين خضير الصميدعي، السيدة اعتماد رشيد حميد العزاوي، السيدة ناردين أكرم الياس، السيدة نارين محمد فرج الجاف، والسيدة زينب علي خضير الحمداني.

كركوك: السيدة أسيل عبد الواحد فلحي، السيدة آيات عباس عبداللطيف، السيدة أزهار زيد كاظم، السيدة بيركل حسن عثمان، السيدة هبة عبد الستار عثمان، السيدة إلهام نصرت رحمة الله، السيدة منتهى عبدالستار محمد، السيدة نجاه عز الدين علوان، السيدة روناك علي حسين، السيدة سميرة أحمد حسن، السيدة شكوفة محمد عبيد، السيدة سيلفانا بويا ناصر.

نينوى: السيدة آلاء محمد خلف العزاوي، السيدة أمل غازي جاسم، السيدة عايدة ثابت ميخائيل، السيدة عاصمة حسين فرحان، السيدة بديعة هرمز سولاقا، السيدة بسمة حجي خضر، السيدة ليلى حسن ميكائل محمد، السيدة رجاء حمدون عبد الله، السيدة صبا خير الدين إبراهيم، السيدة سكينة محمد علي يونس، السيدة شذى درويش بركات، السيدة شهد عامر خليل.

صلاح الدين: السيدة غيداء عبدالحافظ حمودي حسين، السيدة إيمان خيري فرج، السيدة منى عبوش حسين، السيدة مروج محمد حسن، السيدة رؤى زياد سليم، السيدة سهام علي أحمد، السيدة زينب عطا الله جاسم.

مقدّمة

لطالما حشدت النساء في العراق جهودهنَّ لإيصال أصواتهنّ من أجل المساهمة بشكلٍ هادف في الحياة العامة والسياسية؛ لكن ما زال من المنتظر دمج النساء والقضايا التي تهمّهنّ بشكلٍ أكبر في برنامج العمل السياسي بشكلٍ عام. ما زالت المحاولات السابقة والحالية لتحقيق المصالحة الوطنية تُهمِل الاعتبارات المراعية لنوع الجنس، بالرغم من أنّ معاناة النساء والفتيات من عواقب النزاع غير متناسبة، غالباً، مع معاناة غيرهنّ. وكان استطلاع الرأي الذي أجراه المعهد الديمقراطي الوطني عام ٢٠١٧ في المناطق المحرّرة قد كشف أنّ النساء لهنّ آراء قوية وراسخة حول مستقبل العراق ومجتمعاتهن. فضلاً عن ذلك، ووفقاً لنتائج الاستطلاع نفسه الذي أجراه المعهد الديمقراطي الوطني، اعتقد ٩٦٪ من المجيبين عن الأسئلة أنّه لا بدّ من إشراك النساء في تحديد التوجّه الذي ستسلكه البلاد.

إلى جانب هذه الرغبة العامة القوية في إشراك المرأة في عمليات صنع القرار حول القضايا المتعلقة بالمصالحة الوطنية، أثبتت الأبحاث حول جهود بناء السلام الماضية من مختلف أنحاء العالم أنّ المرأة تشكّل عنصراً أساسياً لتحقيق التغيير الاجتماعي الإيجابي وبناء سلامٍ مستدام. فإذا حظيت المرأة فعلاً بفرصة المشاركة بشكلٍ هادف في الحياة العامة والسياسية، ستكون البلدان مرجّحة أكثر لتنعم بالازدهار الاقتصادي، والاستقرار، والموارد الموزّعة بشكلٍ ملائم بغية دعم الجيل القادم. مع ذلك، بالرغم من هذه الأدلة، ما زالت المرأة تُقصى عن عملية المصالحة في العراق، ويعتقد الكثيرون أنّ إقصاء المرأة هو سبب عدم تحقيق تقدّمٍ يُذكر في جهود المصالحة حتى اليوم.

وتسعى وثيقة «استراتيجية للسلام في العراق: برنامج مصالحة وطنية مراعٍ لنوع الجنس (الطبعة الثانية)» إلى تزويد حكومة العراق والمجتمع المدني والمجتمع الدولي بمخطط للسلام وتعزيز أولويات السياسة التي تراعي الفوارق بين الجنسين. وتتضمن الطبعة الثانية من هذه الاستراتيجية، والتي بالاساس تستند على الطبعة الاولى التي قد سبقت وطُوِّرت على يد مجموعةٍ من ٤٠ ناشطةً عراقيةً في مجال السلام من محافظات الأنبار، وكركوك، ونينوى، وصلاح الدين المحرّرة، قضتين جديدتين تتعلق ببناء السلام (الصحة والبيئة، والزراعة) بالإضافة إلى خرائط النزاع لمحافظتي بغداد وديالى. وقد ساهم في تطوير هذه الفصول الاضافية ٢٠ ناشطة سلام جديدة من بغداد وديالى، إلى جانب ٢٠ ناشطة من «رائدات التغيير» اللاتي تميزن باداء عالي وتم اختيارهن من المجموعات العام السابق.

تم توسيع نطاق البرنامج في السنة الثالثة من البرنامج ليشمل ٢٠ امرأة إضافية من ناشطات السلام من بغداد وديالى. بغداد هي مركز القوة السياسية - ولا تزال واحدة من أكبر المجتمعات المضيفة للنازحين - وكانت ديالى ذات مرة بمثابة نقطة انطلاق لتمرد داعش. وقد ساعد تضمين أصوات النساء من هاتين المحافظتين في ترسيخ المكاسب التي حققتها المجموعة الاولى من النساء الناشطات للتأثير على عمليات صنع القرار الضرورية لإنشاء إطار اجتماعي وسياسي شامل في عراق ما بعد داعش.

يعرض هذا البرنامج توصيات السياسات من منظور مراع لنوع الجنس وذلك لضمان الكفّ عن استثناء أصوات النساء واحتياجاتهنّ من عملية تحقيق المصالحة. فتعتقد الناشطات النساء اللواتي أشرفنَ على صياغة هذا البرنامج أنّ الأوان قد آن لتقلّد المرأة العراقية دوراً مركزياً في عملية صنع القرار، والمساهمة في تحقيق مصالحة دامجة ودائمة في العراق. من هذا المنطلق، تقدّم ناشطات السلام هذه الوثيقة

إلى كلّ من يسعى إلى إحلال السلام في العراق، بصفته بلد شريعة حمورابي وبلد التاريخ الغني وتعدّد الثقافات والأديان والإثنيات، والبلد الذي لطالما شكّلت فيه النساء عماد المجتمع.

المنهجية

عند إعداد هذا البرنامج، تناولت النساء مجموعةً متنوّعةً من القضايا التي يجب حلّها بهدف إتاحة إنشاء عراقٍ مستقرّ ومزدهر وسلميّ. وقد صنّفنَ هذه القضايا ضمن ست فئات هي: ١) تمكين المرأة؛ ٢) السلامة والأمن؛ ٣) الثقة بين المكوّنات؛ ٤) التعليم والشباب؛ ٥) الضحايا والناجون؛٦) الحوكمة وإعادة توزيع الموارد. وفي المرحلة الثانية، حدد ٢٠ ناشطة سلام من بغداد وديالى، إلى جانب ٢٠ من «رائدات التغيير»، قضيتين إضافيتين: ١) الصحة والبيئة، و ٢) الزراعة، بناءً على التواصل الإضافي مع مجتمعاتهم المحلية وأصحاب المصلحة، وصناع القرار على المستوى المحلي والوطني. وفي أنشطتها البحثية والتواصلية، استخدمت هذه المجموعة المكونة ٢٠ ناشطة من بغداد وديالى و ٢٠ من «رائدات التغيير» منهجية الاتصال والتواصل المجربة والتي سبق طورتها المجموعة الأولى.

انطلقت عملية تحديد القضايا الثمانية مع جولة أولية من البحث المكثّف، أجرته الناشطات بهدف تقييم الأسباب الجذرية لأحدث نزاعٍ في العراق، ومحرّكاته، وعوامله الكامنة، فضلاً عن احتلال تنظيم الدولة الإسلامية والعملية العسكرية التي شُنّت لاستئصال هذه المجموعة المتمرّدة. بعد تحليل البيانات والتفاوض اللاحق على القضايا وترتيبها بحسب أولويتها، وسّعت الناشطات نظام البحث التمهيدي من خلال التشاور مع أصحاب المصلحة وصنّاع القرار المحليين والوطنيين. ومن خلال مقابلات ونقاشات مع مجموعة واسعة من الجهات الحكومية وغير الحكومية، على غرار نواب، وأعضاء في مجالس المحافظات، ومحافظين، ومحامين وقضاة، وقادة قبليين ودينيين، ومسؤولين أمنيين، وأكاديميين، ومنظّمات دولية ومحلية، بدأت الناشطات بتحديد مجموعة قوية من توصيات السياسات المراعية للمنظور الجنساني، من أجل معالجة أبرز جوانب تلك القضايا الثمانية. فضلاً عن ذلك، عبر تلك الجهود، بدأنَ بحشد الدعم والتأييد للبرنامج ولمشاركتهنّ في عملية المصالحة الوطنية.

بالإضافة إلى ذلك، شاركت الناشطات النساء في عملية تشاورية مكثّفة مع خبراء في المجالات المواضيعية الثمانية، من أجل تحليل البحث الميداني بدرجةٍ أكبر وإعداده من زوايا مختلفة، بغية تطوير توصيات شاملة وواقعية وقابلة للتطبيق. وقد سهّل المعهد الديمقراطي الوطني هذا اللقاء بهدف دعم النساء وتمكينهنّ من تحويل بحثهنّ إلى حلول قصيرة وطويلة المدى قابلة للتنفيذ، تُرسل إلى الحكومة العراقية والمجتمع المدني والمجتمع الدولي.

بعد صياغة مسودّة البرنامج، عادت الناشطات إلى محافظاتهنّ لتنفيذ أنشطة توعية على مستوى القاعدة الشعبية، للتأكّد من أنّ التوصيات دامجة وملبّية لاحتياجات المواطنين في مجتمعاتهنّ المحلية وتوقّعاتهم. وقد استخدمت الناشطات، تحقيقاً لذلك، طرق وأدوات تواصل متنوّعة كنّ قد اكتسبنها من التدريبات والجلسات الإرشادية التي نظّمها المعهد الديمقراطي الوطني. أما الغرض من ذلك، فكان استدرار وتقييم مساهمات من المواطنين المتضرّرين، بمن فيهم الفئات الحساسة، كالشباب والنساء والأقليات والأشخاص النازحين داخلياً.

ومن خلال جهودٍ استمرّت سنةً كاملةً لصياغة البرنامج، نظّمت الناشطات النساء حوالى ٢٨٠٠ لقاء وأنشطة توعية للتواصل مع ١٦٠٠٠ مواطناً، فضلاً عن نحو ١٦٠٠ صاحب مصلحة و ١٢٠٠ صانع قرار على المستويين الوطني والمحلي في مختلف أنحاء الأنبار، وبغداد، وديالى، وكركوك، ونينوى، وصلاح الدين. وقد أثمر

التزامهنّ ومثابرتهنّ طيلة مراحل هذه العملية المكثّفة عن صياغة وثيقة سياسات شاملة تتضمّن تحليلاً للواقع الراهن، ورؤية واضحة للمستقبل، وتوصيات سياسات محدّدة تعكس احتياجات مجتمعاتهنّ المحلية وأولوياتها.

مقاربة برنامج المعهد الديمقراطي الوطني- #دورها (#HerRole): مصالحة جامعة، وسلم دائم

هذا البرنامج هو نتيجة جهود مكثّفة بذلتها ناشطات نساء طيلة ثلاث سنوات كاملةٍ، ضمن إطار برنامج من تمويل الحكومة الكندية وتطبيق المعهد الديمقراطي الوطني. وقد جرى تطبيقه بالشراكة مع أربع منظّمات مجتمع مدني محلية هي: رابطة التضامن العراقية للشباب (الأنبار)، والمعهد الوطني لحقوق الإنسان (كركوك)، والمؤسسة العراقية للتنمية (نينوى)، ومركز العدالة لدعم الفئات المهمّشة في العراق (صلاح الدين).

صُمّم البرنامج لتشجيع النساء من مختلف الخلفيات الإثنية والطائفية، والأعمار، والمهن، على مضافرة الجهود وتوحيد طريقة تصوّرهن لتجارب الآخرين وتوقّعاتهم تجاه السلام، سعياً لتطوير برنامج مصالحة وطنية يكون مراعياً للمنظور الجنساني. من هذا المنطلق، عملت الناشطات النساء معاً كيدٍ واحدةٍ، ضمن إطار شبكة من النساء تابعة لبرنامج #دورها: مصالحة جامعة، وسلم دائم، من أجل تقديم رسالة ونموذج متماسكين هدفهما إعادة حياكة النسيج الاجتماعي للبلاد. في هذا الإطار، من خلال سلسلة من التدريبات على بناء القدرات، وأنشطة تواصل ترمي إلى إشراك المواطنين وأصحاب المصلحة وصانعي القرار، واستدرار آرائهم، اكتسبت ٦٠ ناشطة سلام المهارات اللازمة والفهم المطلوب لمعرفة كيفية تغيير ديناميات النزاع في محافظاتهنّ؛ وإجراء الأبحاث وتحديد القضايا المهمة في مجتمعاتهنّ المحلية من أجل تحقيق المصالحة، خاصّةً بالنسبة إلى النساء؛ وإقناع صانعي القرار بأهمية تعزيز دور المرأة في عمليات المصالحة.

تمكين المرأة

تعاني المرأة العراقية اليوم من التهميش في ظلّ مجتمع أبويّ ذكوريّ. وينعكس هذا التهميش ضمن الحياة السياسية والاقتصادية في العراق، حيث يقترن صوت المرأة، في أغلب الأحيان، بغيابها. بالفعل، يتجلى ضعف المرأة في العنف الأسري، والزواج المبكر، والأمية، والتبعية الاقتصادية، وانعدام الثقة. ولعلّ الأساس الذي تستند إليه هذه العوامل كلّها هو حقيقةٌ بسيطةٌ مفادها أنّ المرأة لا يُستعان بها في عمليات صنع القرار غالباً.

الواقع الراهن

أنّ النزاع المسلّح، بغضّ النظر عن طبيعته أو مكان حدوثه، يخلّف تأثيراً مدمّراً على المجتمع، وأنّ النزاعات المسلّحة في عصرنا هذا تمُعن في استغلال المدنيين والفتك بهم بشكلٍ منهجي. مع ذلك، يبدو أنّ النساء والفتيات هنّ الأشدّ تأثّراً بهذه النزاعات. لكن، لا يُقصد من ذلك الاستخفاف بمعاناة الرجال في النزاعات أو التقليل من شأنها، غير أنّه من المعروف أنّ النساء والفتيات، كونهنّ من الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع في أغلب الحالات، يعانين على نحوٍ غير متناسب من ويلات النزاعات وعواقبها، نظراً لانتشار العنف القائم على أساس نوع الجنس والتمييز بلا حسيب ولا رقيب. ومما يزيد الطين بلّةً أنّه يتمّ تحييد المرأة عن مراكز صنع القرار الأساسية، مما يخلّف تبعاتٍ طويلة المدى على حريّاتها الأساسية ونوعية حياتها.

اختبرت النساء والفتيات، تحت نير احتلال تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الذي استمرّ ثلاث سنواتٍ، الجانب المظلم من الإنسانية: من إتجار بالبشر واسترقاق، إلى الزواج القسري، فالاغتصاب العقابي والاعتداء الجسدي. فوفقاً لأخبارٍ جمعتها منظّمة هيومن رايتس ووتش، واجهت النساء والفتيات قيوداً صارمةً على لباسهنّ، وحرية تحرّكهنّ، فأُرغمن على ارتداء النقاب والخروج بصحبة أحد أقاربهنّ الذكور في كافة الأحوال. فإذا انتُهك أحد هذه القيود، يتعرّض

أفراد الأسرة الذكور او في بعض الاحيان النساء انفسهن للضرب أو الغرامة المالية، مما أجبر النساء والفتيات على الاستسلام لعزلةٍ اجتماعيةٍ شبه تامة.

يمكن وصف الاغتصاب المستهدف والمنهجي، والاستعباد الجنسي، والزواج القسري الذي تعرّضت له النساء والفتيات من غير المسلمات، كاليزيديات والمسيحيات، بأنه إحدى أبشع جرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية التي وقعت في تاريخ النزاعات المسلّحة المعاصرة. فقد أسر تنظيم الدولة الإسلامية عدّة آلاف من المدنيين اليزيديين في نينوى، حيث تعرّضت النساء والفتيات لفصلٍ منهجيّ عن أسرهنّ، فتمّ تناقلهنّ ما بين العراق وسوريا في أسواق الرقّ، أو أُعطينَ إلى المقاتلين «كهدايا». وما زالت ٣٠٠٠ امرأة وفتاة يزيدية تقريباً مفقودات حتى اليوم.

تواجه النساء والفتيات اللواتي أُجبرن على الفرار من منازلهنّ، فضلاً عن أسرهنّ، مصيراً مجهولاً. فبعد الهروب من ويلات تنظيم الدولة الإسلامية وفظائعها، وجدت النساء والفتيات- ومنهنّ الكثيرات ممّن أمسينَ أرامل أو يتامى- أنفسهنّ في أوضاعٍ مجرّدة من آليات الحماية والدعم المناسبة. فتفتقد النساء، سواءٌ أكنّ في مخيّمات النازحين داخلياً أم عدنَ إلى منازلهنّ، لخدماتٍ صحيّة مناسبة، بما في ذلك الدعم النفسي والاجتماعي، في ظلّ ارتفاع معدّلات العنف والطلاق ضدّ النساء. قبل النزوح، كانت النساء غالباً ما يلجأنَ إلى أسرهنّ، لكن مع خطف أفراد الأسر أو سجنهم أو انفصالهم عن بعضهم خلال تجربة النزوح، باتت الكثير من النساء اليوم مرغمات على البقاء مع الأشخاص الذين اعتدوا عليهنّ.

فضلاً عن ذلك، ساهم الاحتلال وما تلاه من معارك ضدّ تنظيم الدولة الإسلامية في إعادة تحديد المعايير الجنسانية، كما غيّر التوازن في مسؤوليات الرعاية وصنع القرار والمسؤوليات الاقتصادية بين النساء والفتيات، والرجال والفتيان. فمع تعرّض الكثير من الرجال والفتيان للقتل أو الأسر أو حشدهم للقتال إمّا بالإكراه أو عبر تطوّعهم، ارتقت النساء فجأةً إلى مركز معيل الأسرة. غير أنّ الفرص الاقتصادية المتاحة أمام ربات الأسر بقيت محدودةً، زد على أنّ المعايير الجنسانية التي تمنح الرجل دور المعيل الوحيد تواصل عزل المرأة في ظلّ استمرار المنافسة على الموارد الشحيحة. أدّى الاستثمار غير المناسب في بناء قدرات النساء والفتيات، بما في ذلك الحدّ من فرص تعليمهنّ بشكلٍ أنتج ارتفاعاً في معدّلات الأمية والتسرّب المدرسي، إلى عرقلة وصولهنّ إلى أسواق العمل. وفقاً لتقرير صدر عن مفوضية حقوق الانسان في الامم المتحدة في مارس ٢٠١٨، تعتبر أكثرية الأسر العائدة إلى مخيّمات النازحين داخلياً من الأسر التي تعيلها امرأة، ولا تتوفّر لها إلا فرص محدودة لدرّ مدخولها. بالإضافة إلى ذلك، وفقاً لملاحظات الناشطين في برنامج «HerRole» (دورها) وتوثيقاتهم، دفع الفقر المدقع واليأس الشديد بالنساء والفتيات إلى العمل الجنسي، في محاولةٍ لالتماس أيّ سبيل لتأمين مورد الرزق، لا بل إنّ العديد منهنّ قد لجأنَ إلى الانتحار بصفته المفرّ الأخير.

رغم عمل المرأة بلا كلل لإعالة وحماية أسرتها ومجتمعها المحلي، تبقى مشاركتها في الحياة العامة والسياسية راكدةً أو متراجعةً في المناطق التي كانت خاضعةً لتنظيم الدولة الإسلامية. فما زالت النساء غير ممثَّلات بما فيه الكفاية في كافة المؤسسات السياسية والعامة الكبرى، كالأحزاب السياسية، والهيئات التنفيذية، والمجتمع المدني، والنقابات العمالية، ووسائل الإعلام. أما عندما يكنّ ممثَّلات فعلاً، فيشغلنَ غالباً مناصب إدارية من دون إمكانيةٍ للوصول إلى مراكز صنع القرار. فأدّى هذا الأمر إلى اعتماد سياساتٍ تمييزية وإقصائية حالت دون تمتّع المرأة بالحريات الأساسية والاستقلالية الاقتصادية والاجتماعية. فضلاً عن ذلك، لم يتمّ تطبيق قرار الأمم المتحدة رقم ١٣٢٥[1] بشكلٍ كامل، كما باتت القضايا التي تهمّ المرأة ثانويةً على جدول أعمال الحكومة، مما أدى إلى سلسلةٍ من التدابير

١ اعترف قرار الأمم المتحدة ١٣٢٥ رسمياً بالعلاقة بين المرأة والسلام والأمن والدور الحاسم الذي تلعبه المرأة في بناء السلام وحل النزاعات.

بلغت ذروتها مع اقتراح تعديلات على قانون الأحوال الشخصية لتشريع زواج القاصرات منذ سنّ التاسعة. و تستمرّ الممارسات العشائرية والدينية بلجم مسار التقدّم في المجالات التي يمكن أن تحسّن حقوق المرأة والرفاه الاقتصادي، كإجازة جرائم الشرف والعنف الأسري، ودعم تعدّد الزوجات، والزواج خارج إطار المحاكم، واستخدام المرأة كأداةٍ لحلّ المشاكل العشائرية.

الرؤية

تنصّ الرؤية على تمكين المرأة سياسياً واقتصادياً بحيث تساهم في بناء عراقٍ جديد وسيادي. وستساهم زيادة فرص المشاركة السياسية للمرأة وتقلّدها لمناصب صنع القرار ضمن الحكومة، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، في صياغة سياسات أكثر مراعاةً لنوع الجنس وتحسين الاستجابة الحكومية لقضايا أساسية تهمّ المرأة. وستكتسب النساء والفتيات الاستقلالية الاقتصادية مع تحسّن حرية التنقّل، وتعزيز الشعور بالسلامة والأمن، وتوفير المزيد من فرص التعليم والعمل. زد على ذلك أنّ تطبيق قرار الأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ بشكلٍ كامل سيمكّن المرأة من أن تكون وكيل سلام وتغيير في المجتمع. وستصون السياسات والتشريعات حقوق المرأة وتحميها من العنف القائم على نوع الجنس، كما تضمن لها حرية اختيار وضعها الاجتماعي. فإذا تحقّقت هذه الرؤية فعلاً، سيؤدي دمج النساء بشكلٍ متساوٍ وهادفٍ في العملية السياسية والحياة الاقتصادية والاجتماعية إلى تحقيق كامل طاقات المجتمع العراقي.

تدابير العمل

١. **حثّ النساء على المشاركة في الحياة العامة والسياسية.** يجب أن تحدّد حكومة العراق كوتا نسائية تخصّص للنساء ٢٥٪ من مناصب صنع القرار الرئيسية في مختلف الوزارات الحكومية واللجان والهيئات المستقلة، على غرار لجنة المصالحة الوطنية والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات. ومع تخصيص الكوتا نفسها ٢٥٪ من مقاعد مجلس النواب العراقي للنساء، يجدر بالأحزاب السياسية أن تحترم الشروط نفسها ضمن هيكلياتها القيادية. سيضمن هذا الأمر تلبية المنابر الحزبية لاحتياجات النساء وإدراجهنّ فيها، مما قد يؤدي بدوره إلى صياغة تشريعات أكثر مراعاةً للمنظور الجنساني. فضلاً عن ذلك، يجب أن يحدّد مجلس النواب سبلاً لتعزيز الفرص المتاحة للمرأة، كإنشاء كتلة برلمانية رسمية لشؤون المرأة ودعمها، والحرص على تزويد النوّاب النساء بالقدر نفسه من الموظّفين والموارد كما زملائهم الذكور. بالإضافة إلى ذلك، يجدر بالبرلمان تعزيز بيئة عمل آمنة للنوّاب النساء، بعيداً عن التحرّش والتخويف، مع فرض عقوبات على من ينتهك مدوّنات قواعد السلوك. أما خارج أنظمة الحكم، فلا بدّ من منح النساء المزيد من الفرص لتولي أدوار قيادية في المجتمع المدني والنقابات العمالية ووسائل الإعلام. وبإمكان المجتمع الدولي أن يساعد في تحقيق ذلك من خلال تنظيم تدريبات هادفة على بناء القدرات وتأمين التمويل اللازم لدعم النساء بينما يسعينَ إلى تكريس أنفسهنّ كأفراد ذوي سلطة ومصداقية في الحياة العامة.

٢. **إعادة تشكيل هيئة حكومية مستقلة لتعزيز الدمج والتمكين.** بغية تأمين مشاركة المرأة بشكلٍ فعال في الحياة العامة والسياسية، يجب دمجها في عمليات صنع القرار، كما يجب أن تشغل مقعد له أهميته على طاولات صنع القرار. في هذا الإطار، لا بدّ من إعادة تشكيل هيئة حكومية مستقلة، وتزويدها بميزانية تشغيلية سنوية تسهّل دعم ومراقبة تطبيق قرار الأمم المتحدة رقم ١٣٢٥، بالشراكة مع المجتمع المدني. أما الصلاحيات الأساسية لهذه الهيئة، فستكون تمكين المرأة من المشاركة في الحياة العامة والسياسية من خلال برامج تدريبية ومنح صغيرة. وستتولى هذه الهيئة المستقلة إنشاء آلية لرفع الشكاوى في حال انتهاك الحكومة أو أي كيان آخر لحقوق المرأة.

٣. **مكافحة العنف ضدّ المرأة من خلال سنّ القوانين المناسبة والتدريب على مراعاة المنظور الجنساني.** يجدر بمجلس النوّاب أن يقرّ قانون مكافحة العنف الأسري الذي طُرح عام ٢٠١٥ خلال ستة أشهر من توليه مهامه رسمياً، لتصويب مشكلة الزيادة في العنف القائم على نوع الجنس منذ نهضة تنظيم الدولة الإسلامية. ولضمان الالتزام بالقانون، يجدر بالهيئات الحكومية الوطنية والمحلية المسؤولة عن التطبيق والتنفيذ المشاركة في التدريب على مراعاة المنظور الجنساني، واعتماد آليات للمراقبة والالتزام (وكما هو منصوص عليه أيضاً في التوصيات الموجزة ضمن قسم «الحوكمة وتوزيع الموارد»)، كإعطاء الإذن بفرض عقوبات أو إحالة المنتهكين إلى وزارة العدل. أما وزارتا الدفاع والداخلية، فيجدر بهما تطبيق برنامج سنوي للتدريب على مراعاة المنظور الجنساني، يشارك فيه كافة عناصر القوى الأمنية والمسلّحة التابعة للدولة، بهدف تحسين مهارات التواصل مع الأشخاص ومعرفة كيفية التعامل مع ضحايا العنف الجنساني ودعمهم بشكلٍ أفضل (وكما هو منصوص عليه أيضاً في التوصيات الموجزة ضمن قسم «الأمن والسلامة»).

٤. **الوقاية من الزواج المبكر ومنعه من خلال اتّخاذ التدابير التشريعية اللازمة وتوعية الجمهور حول هذا الأمر.** يجب أن يستمرّ المجتمع المدني والدولي في حشد الجهود اللازمة وإيجاد مجالات للتعاون المتبادل من خلال بناء الائتلافات والتحالفات، بغية فرض ضغوطات عامة على حكومة العراق لتعديل قانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات بحيث يصبحان أكثر ملاءمةً للنساء والفتيات ويدعمان حقوقهنّ خلال سنةٍ واحدة من تشكيل الحكومة الجديدة. ولما كانت الحوافز الداعية إلى الزواج المبكر ماليّةً في الغالب، فيجدر بالمجتمع المدني والدولي أن يجريا أيضاً تقييماً للاحتياجات على مستوى الوطن، من أجل تحديد آليات أخرى للتعويض على الأسر وثنيها عن اللجوء إلى الزواج المبكر، كإنشاء صندوق حكومي خاضع للسلطة التقديرية تشرف على إدارته ومراقبته وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

٥. **إنشاء مراكز حماية وإعادة تأهيل للناجين من حوادث العنف القائم على أساس نوع الجنس.** عندما تكون الإجراءات القانونية غير كافية، يجب على الحكومة العراقية أن تعمل، من خلال وزارة الصحة، مع منظّمات المجتمع المدني المحلية، من أجل إنشاء مراكز حماية وإعادة تأهيل للناجين من العنف. كما يمكن للمجتمع الدولي أن يقدّم تمويلاً تكميلياً إلى منظّمات المجتمع المدني و/أو يعمل مباشرةً مع وزارة الصحة لدعم عملية التطبيق. وسيتمّ تحديد عدد المراكز في كلّ محافظة، فضلاً عن مواقع مراكز الحماية وإعادة التأهيل استناداً إلى تقييمات للاحتياجات تجريها منظّمات المجتمع المدني لتحديد الأماكن الأكثر ضعفاً وحرماناً في كلّ محافظة. وستوكل إلى هذه المراكز مهمّة توفير الدعم النفسي والاجتماعي وخدمات الصحة الأساسية للنساء، ناهيك عن المساعدة القانونية المجانية. وسيتمّ إيلاء اهتمام خاص للضحايا والناجيات النساء لتزويدهنّ بالمأوى والأمان والرعاية الصحية فوراً (وكما هو منصوص عليه أيضاً في التوصيات الموجزة ضمن قسم «الضحايا والناجيات»). فضلاً عن ذلك، يجدر

بالحكومة العراقية أيضاً أن تعتمد إجراءات تحفظ سلامة الضحايا وتخفي هويّتهم كما تمنع الجهات الخارجية من فرض تأثيرها لإغلاق المراكز.

٦. **إنشاء مراكز تعلّم مجتمعية لمكافحة الأمية والتسرّب المدرسي.** لمعالجة التفاوت الهائل في معدّلات الإلمام بالقراءة والكتابة ومستويات التعليم بين الرجل والمرأة، يجدر بالحكومة العراقية أن تنشئ مراكز تعلّم مجتمعية تستهدف النساء والفتيات بين ١١ و ٤٠ سنة. فستحسّن هذه المراكز المنشأة من خلال وزارة التربية، وبالشراكة مع منظّمات المجتمع المدني المحلية، معدّلات الإلمام بالقراءة والكتابة ومهارات الحياة الأساسية للنساء والفتيات العاطلات عن العمل أو العاملات يعانين من بطالة جزئية (وكما هو منصوص عليه أيضاً في التوصيات الموجزة ضمن قسم «التعليم والشباب»). بالإضافة إلى ذلك، ستوفّر هذه المراكز المعتمدة صفوفاً للنساء والفتيات اللواتي تركنَ مقاعد الدراسة وتُمكّنهنّ من الحصول على شهادات معادلة لصفوف الثانوية العامة، كما تؤمّن برامج التدريس بعد الدوام الدراسي للحؤول دون التسرّب الدراسي المبكر. فضلاً عن ذلك، ستُؤمَّن توفير خدمة رعاية الأطفال للسماح للأرامل والأسر التي تعيلها امرأة بالمشاركة في الصفوف والبرامج في المراكز التعلّمية.

٧. **إصدار منح بالغة الصغر للمشاريع الصغيرة التي تقودها امرأة.** يجب دعم فرص تحقيق الاستقلالية الاقتصادية والاجتماعية والقدرة على التنقّل من خلال إصدار منحٍ بالغة الصغر لصاحبات المشاريع النساء. كما يجب أن تستهدف برامج المنح البالغة الصّغر النساء ما بين ١٨ و ٤٥ عاماً، مع التركيز بشكلٍ خاص على النساء والفتيات والأرامل والمطلّقات العاطلات عن العمل، وتزويدهنّ بالتمويل اللازم لإطلاق مشاريع تجارية صغيرة ضمن مجتمعاتهنّ المحلية. وستُلزم المستفيدات من هذه المنح البالغة الصغر بالمشاركة في برامج تدريب مهني وتدريب على المهارات، لإنشاء أنظمة مساءلة ومراقبة، وتحسين إمكانيات النساء وقدراتهنّ بشكل عام وتمكينهنّ من التنافس بنجاح في سوق العمل.

٨. **إطلاق حملات توعية عامة واسعة لتعزيز حقوق المرأة.** يجب أن تعتمد الحكومة العراقية ومنظّمات المجتمع المدني المحلية مقاربةً متعدّدة الجوانب للمدافعة من أجل تعزيز حقوق المرأة وتمكينها، فضلاً عن توعية وتبديل نظرة عامة الناس حول دور المرأة في الحياة العامة والسياسية. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يوفّر التمويل اللازم وبناء القدرات لمنظّمات المجتمع المدني المحلية، بغية تطوير حملات منظمة وقوية. ويجب أن تستهدف مبادرات المناصرة والتوعية ثلاثة مواضيع هي: ١) صون حقوق المرأة، والسلامة، والحريات الأساسية من خلال تدابير تشريعية؛ ٢) تعزيز دور المرأة في الحياة العامة والسياسية؛ ٣) نشر التوعية تجاه قضايا تهمّ المرأة. بالإضافة إلى ذلك، يجدر بالمجتمع المدني أن ينسج علاقات مع وسائل الإعلام ويستفيد منها لتسليط الضوء على رسائل حملات أساسية، وتحديد حلفاء عشائريين ودينيين والتعاون معهم عن كثب من أجل صياغة رسائل مضادة للممارسات والأعراف التقليدية التي تحرم النساء من حقوقهنّ وتضعفهنّ.

الأمن والسلامة

تتمتّع كافة البلدان المتطوّرة والمستقرة بحدود آمنة، وأجهزة أمنية محترفة، وتطبيق سيادة وحكم القانون، وهيكلية متينة لإدارة شؤون التسلّح. غير أنّ غياب هذه العناصر الأساسية عرقل مسيرة التقدّم في كافة المجالات الأخرى من الحياة في العراق. من هذا المنطلق، يوجد هذا الواقع، بطبيعة الحال، عدة عوائق في وجه المجتمع العراقي فيحول دون تحقيقه كامل إمكانياته، كما يساهم في استدامة حلقة العنف.

الواقع الراهن

أعلنت الحكومة العراقية في ديسمبر ٢٠١٧ النصر رسمياً على التنظيم الذي نصّب نفسه «الدولة الإسلامية في العراق والشام» والذي كان يبسط سيطرته على ما يُقدّر بثلث مساحة البلاد تقريباً. نتيجةً لذلك، ومع انكفاء تنظيم الدولة، قرّرت الحكومة العراقية وأجهزتها الأمنية اليوم تبديل تكتيكها للانتقال من العمليات الهجومية نحو مرحلة الاستقرار وترسيخ الديمقراطية ما بعد التحرير.

مع ذلك، تساهم مخلّفات الحرب، والتأثيرات الخارجية، والنقاش حول وجود (ومستقبل) العديد من الكيانات الأمنية، في عرقلة التقدّم في مجال اعتماد مقاربة استراتيجية لتحقيق الاستقرار والأمن، ما بعد عهد تنظيم الدولة الإسلامية. في غضون ذلك، تستمرّ الآثار الفورية للنزاع بالبروز في مختلف أنحاء المناطق المحرّرة. فما زالت أصداء فظائع تنظيم الدولة والمعارك التي تلت ذلك ضدّ هذه الجماعة المتمرّدة تتردّد بين مختلف فئات المجتمع. وما زال الخوف وانعدام الثقة تجاه الآخر يسيطران على العديد من السكّان ممّن عاشوا تحت طغيان تنظيم الدولة، أو لاذوا بالفرار. وما يزيد الطين بلّةً التهديد الذي تمثّله خلايا داعش النائمة، وانتشار الأسلحة، والنزاعات العشائرية، والقتل المستهدف بناءً على الهوية. ولعلّ ما فاقم الشعور بانعدام الأمن هو إساءة تطبيق قانون مكافحة الإرهاب الصادر عام ٢٠٠٥ واستخدامه

المفرط ضدّ السنة، فضلاً عن استخدام مخبرين سريين من صفوف المواطنين.

يعود أحد أسباب هذا الشعور بانعدام الأمن والاستقرار في مختلف المناطق المحرّرة، بشكلٍ واضح، إلى الفراغ الأمني الذي أوجده تنظيم الدولة الإسلامية عند انهياره. بالفعل، تساهم مختلف المجموعات المسلّحة الموجودة في تلك المناطق- من الجيش العراقي إلى الشرطة، فوحدات الحشد الشعبي- في نشوء بيئة من الفوضى وأرض خصبة للفساد على المستويات الدنيا. على سبيل المثال، وثّق ناشطون في حملة «HerRole» (دورها) حالات رشوة أو فدية طلبها موظّفون أمنيون، أو شهدوا عليها بأنفسهم. بالإضافة إلى ذلك، إنّ انعدام التنسيق والتواصل بين مختلف المجموعات ومراكز صنع القرار المتنوّعة قد أدّى بدوره إلى اعتماد بروتوكولات أمنية غير مترابطة ومتضاربة، كعدم وجود قائمة موحّدة بمقاتلي تنظيم الدولة والمخبرين المطلوبين، وإنشاء مراكز احتجاز مختلفة لا تخضع للمراقبة ولا تحترم سيادة القانون إلا بشكلٍ بسيط. ونتيجة لذلك، ينظر المواطنون في تلك المناطق إلى مختلف الأجهزة الأمنية بعين الشك والريبة.

يبدو أنّ انتشار هذه الجماعات المسلّحة المختلفة وتمدّدها في مختلف أنحاء المناطق المحرّرة بالتالي يعرقل احتضان البيئة الأمنية- التي تتميّز بهشاشتها- عوضاً عن المساهمة في الحفاظ على الأمن. فضلاً عن ذلك، منذ التحرير، تتسابق هذه الجماعات المسلّحة لبسط سيطرتها على الأراضي التي تخلى عنها تنظيم الدولة، ولعلّ أبرزها وحدات الحشد الشعبي التي تغلب عليها العناصر الشيعية والتي استولت على المناطق السنية ومناطق الأقليات. ومع أنّ الناس يدينون لهذه الوحدات ويشعرون لها بالامتنان على ما بذلته من تضحيات، إلا أنّ السكّان في تلك المناطق تواقون إلى انسحابها. فوفقاً للأخبار التي جمعها ناشطون في حملة «HerRole» (دورها)، يتسبّب تواجد وحدات الحشد الشعبي في تلك المناطق بتوتّر بين المجتمعات المحلية وضمنها. فضلاً عن ذلك، مع سعي مختلف وحدات الحشد الشعبي وغيرها من الجماعات المسلّحة إلى المحافظة على سيطرتها على الأراضي، باتت حواجز التفتيش وقيود السفر الاخرى اكثر انتشارا مما أثّرت سلباً على ظروف المعيشة فيها بشكلٍ عام، مع الإشارة إلى أنّ هذه المناطق تعاني أصلاً من بنى تحتية متردّية وافتقارٍ للخدمات. بالإضافة إلى ذلك، أدّى انتشار هذه الجماعات المسلّحة أيضاً إلى انتشار الأسلحة الخفيفة والمدفعية الثقيلة التي وقعت بعض منها بيد العشائر وقواتها شبه العسكرية وغيرها من الجماعات المسلّحة غير النظامية.

لعلّ ما زاد من تعقيد الأولويات الأمنية القصوى هو الطبيعة المتفكّكة للجهاز الأمني، وولاء الجماعات المسلّحة لقيادات سياسية او عشائرية أو جهات سياسية مختلفة. على سبيل المثال، أدّت التعدّيات والتقسيمات التي قامت بها الجماعات المسلّحة في الأراضي المحرّرة إلى تعزيز قيادة وإدارة ذات طابع أكثر عسكرية، مما أوجد لدى السكّان شعوراً بالاحتلال عوضاً عن التحرير. كذلك، أدى وجود هذه المجموعات إلى الحؤول دون انتقال مسؤوليات حفظ الأمن والسلامة إلى الشرطة المحلية، أو على الأقل إلى تباطؤ هذه العملية. كما تدعو الحاجة إلى الإجابة عن أسئلة حول وضع هذه الجماعات المسلّحة في المستقبل. في هذا الإطار، تتضارب الآراء والتوقّعات التي تتراوح بين من يدعو إلى حلّها بالكامل ومن يطالب بدمجها كاملةً في الجيش العراقي، مع الإشارة إلى أنّ العديد من الأشخاص يتوقّعون أيضاً خضوع الجيش لإعادة هيكلية من أجل ضمان تمثيله لكافة المكوّنات في الأدوار القتالية والقيادية. لكن لا بدّ من الملاحظة أنّ الجيش العراقي، بخلاف الجماعات المسلّحة الأخرى، برز كرمزٍ قوي للفخر بين الطوائف كلّها. فقد ترافق انتصاره على تنظيم الدولة الإسلامية مع تنامي شعورٍ بالوطنية والدعم للجيش الذي أصبح يُعتبر كياناً أكثر تنوّعاً وشمولية.

جديرٌ بالذكر أنّ النساء والفتيات هنّ أكثر من يشعر بآثار هذه البيئة الحافلة بالتوتّر والفوضى. فقد ساهم وجود الجماعات المسلّحة، وخطر

تنظيم الدولة الإسلامية الذي يلوح في الأفق (لا بل يتجسّد على الأرض في معظم الأحيان)، فضلاً عن عن التوتّرات والمخاوف المجتمعية الكامنة، في منع النساء والفتيات من عيش حياة طبيعية. ولعلّ الغياب شبه الكامل للنساء من أجهزة القوى الأمنية قد ساهم في استدامة هذه البيئة غير الآمنة والقاسية بالنسبة إلى النساء والفتيات. فلا يخفى على أحد أنّ المجموعات المسلّحة التي يغلب عليها العنصر الذكوري، بما فيها الشرطة المحلية، غير مدرّبة ولا مستعدّة لتلبية حاجة النساء والفتيات إلى السلامة، مما يخلّف آثاراً سلبية جداً في عصر يشهد ارتفاعاً للعنف القائم على أساس نوع الجنس والعنف الأسري. كما سُجّلت تقارير كثيرة عن مضايقة الجماعات المسلّحة والشرطة للنساء عند حواجز التفتيش وإساءة معاملتهنّ، كونهم يفتقرون إلى مهارات التواصل مع الأشخاص، والمهنية المطلوبة التي توجّههم إلى كيفية التعامل بشكلٍ مناسب مع النساء. بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما يتمّ ثني المرأة عن العمل في قطاع الأمن أو منعها من ذلك، مما يخلّف أثراً فورياً وسلبياً على كيفية تلبية صنّاع القرار (أو عدم تلبيتهم) لاحتياجات النساء والشابات المحدّدة إلى الأمن والسلامة.

الرؤية

ستنتهي حلقة العنف مع استتاب الأمن والاستقرار في العراق، وضمان أمن الحدود، ومهنية الأجهزة الأمنية، فضلاً عن هيكلية متينة لإدارة مسألة السلاح. ففي بيئةٍ أكثر تيسيراً لحرية التنقّل، مع إزالة حواجز التفتيش، سيتمكّن جميع المواطنين من تحقيق كامل طاقاتهم. وستلمس النساء والشباب بشكل خاص مزايا تحسّن الوضع الأمني من خلال انفتاح مساحات جديدة أمامهم للعمل والمساهمة في المجتمع. فضلاً عن ذلك، مع تدريب أجهزة أمنية محترفة وتمثيلية، وتفكيك الجماعات المسلّحة غير النظامية، سيتمتع جميع العراقيين ببيئة أكثر أمناً وسلامةً في بيوتهم وضمن مجتمعاتهم المحلية. فإذا تحقّقت هذه الرؤية، سيحسّن الوضع الأمني المستقر مستوى المعيشة ونوعية الحياة بالنسبة إلى جميع العراقيين، مما يؤدي إلى تراجع فرص استقطاب الفئات الضعيفة على يد الجماعات الأصولية والتطرّف العنيف.

تدابير العمل

١. **نزع سلاح الجماعات المسلّحة وتسريحها وإعادة إدماجها.** يجب أن تستمرّ الحكومة العراقية بدمج وحدات الحشد الشعبي وتوحيدها بشكل تدريجي في صفوف الجيش العراقي والشرطة العراقية. فمن شأن عملية المأسسة هذه أن تطمئن جميع المكوّنات إلى أنها تشكّل جزءاً من هيئة عسكرية رسمية واحدة، تدين بالولاء للدولة العراقية دون غيرها، بعيداً عن الطائفية والتأثيرات الأجنبية التي قد تفضي إلى النزاع والتفكّك في المستقبل. أما إذا امتنع أيّ عنصر من الحشد الشعبي عن الاندماج كلياً في هيكليات القيادة والتحكّم ضمن القوات الأمنية العراقية، مع الالتزام بالمعايير الدولية والخضوع للمساءلة التامة أمامها، فلا بدّ من نزع سلاحه وتسريحه بشكلٍ كامل. نسجاً على المنوال نفسه، لا بدّ من دمج كافة الجماعات المسلّحة المحاربة

وغير النظامية الأخرى، كالميليشيات العشائرية والعصابات، في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ فإذا كانت، بدورها، غير مستعدّة للاندماج كلياً والامتثال للمعايير الدولية، يجب نزع سلاحها وتسريحها بشكلٍ كامل أيضاً. في هذا الإطار، يجدر بالحكومة العراقية أن تطوّر مقاربةً شاملةً لنزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج، بالشراكة مع الهيئات الدولية كالأمم المتحدة والتحالف الدولي ضدّ تنظيم داعش، على أن تشمل هذه المقاربة ما يلي: ١) إنشاء هيئة مستقلة للإشراف على العملية؛ ٢) الاتفاق على الأفراد العسكريين (محليين أو دوليين أو كلا الأمرين) الذين سيطبّقون مرحلة نزع السلاح؛ ٣) إشراك منظّمات المجتمع المدني لدعم عملية إعادة دمج المقاتلين السابقين الذين يختارون عدم الانضمام إلى القوات الأمنية التابعة للدولة.

٢. **الاستمرار في تحسين مهنية الجيش العراقي ودمجه.** يجب أن تفرض الحكومة العراقية الخدمة العسكرية الإلزامية كونها تعزّز الشعور بالوحدة وتوسّع نطاق تمثيل الجيش، خاصّةً في ظلّ إشراك الطوائف والمكوّنات كافة ضمن هذه العملية. فضلاً عن ذلك، يشكّل التجنيد الإجباري فرصةً للشباب لتطوير مهاراتهم وتوسيع نطاق شبكاتهم الاجتماعية. واستناداً إلى النتائج التي توصل إليها ناشطات (دورها HerRol)، يصبح الفتيان، ومنهم كثيرون عاطلون عن العمل، «رجالاً حقيقيين»، من خلال الابتعاد عن المشاكل والاستفادة من توجيهات حول مسار حياتهم. كما يجدر بالقادة والمستشارين العسكريين، بالتعاون الوثيق مع الهيئات الدولية المشاركة حالياً في إصلاح القطاع الأمني، الاستمرار في تشجيع ممارسة الترقية بناءً على الكفائة والجدارة والقضاء على الامتيازات الطائفية. فمن شأن تعزيز النظام القائم على الكفائة والجدارة أن يساعد في القضاء على التدخلات الخارجية سواء أمن قبل أحزاب سياسية أم جهات أجنبية. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تلتزم الأكاديميات العسكرية وتلك التابعة للشرطة بنظام قائم على الكفاءة عند اختيار العناصر وترقيتهم لضمان تمثيل كافة المكوّنات على قدم المساواة، لا سيّما فئات الأقليات. وبالتالي، عندما يكون الجيش أكثر وحدةً وتحفيزاً، يكون في وضع أفضل لحماية البلاد من التهديدات، أخارجيةً كانت أم محلية. فضلاً عن ذلك، يجب أن تتمعّن جهود الدمج في فكرة إعادة الضباط ورجال الأمن البعثيين، غير المتّهمين بجرائم كبرى، إلى مناصبهم السابقة. ومع أنّ العديد من العراقيين يعتقدون أنّ عملية اجتثاث البعث هو أحد الأسباب الجزئية التي أدّت إلى نهضة تنظيم الدولة الإسلامية، فلا بدّ من توكيل مهمّة تقييم هذا الاحتمال في أوساط الجمهور والجيش إلى منظّمة دولية مستقلة، نظراً لحساسية هذه المسألة.

٣. **دمج المرأة في قطاع الأمن.** بهدف الالتزام بقرار الأمم المتّحدة رقم ١٣٢٥، يجب أن تخصّص الحكومة العراقية ٢٥٪ من أهمّ مناصب صنع القرار ضمن وزارات الدفاع والداخلية والعدل إلى نساء (وكما هو منصوص عليه أيضاً في التوصيات الموجزة ضمن قسم «تمكين المرأة»). على وجه التحديد، ينبغي أن يكون للمرأة أدوار حاسمة ضمن الأجهزة الأمنية للدولة، وهيئات الإشراف والرقابة الحكومية، والمناصب المتعلقة بالعدل وسيادة القانون. كما ينبغي إنشاء وحدات تدريبية ضمن الأجهزة الأمنية التابعة للدولة خاضعة لإدارة امرأة، لتدريب موظفي الأمن على الممارسات والإجراءات المراعية للمنظور الجنساني، وتمكينهم من الاستجابة لمختلف أشكال العنف والتهديدات الأمنية التي يواجهها الرجال والنساء عادةً. في الوقت الراهن، تشكّل النساء حوالى ٢٪ من سلك الشرطة. من هنا، لسدّ هذه الفجوة الهائلة في التمثيل، على حكومة العراق أن تستقطب وتدرّب ٣٠٠٠ ضابطة إضافية في سلك الشرطة، وتوزيعهنّ ومنحهنّ دوراً فاعلاً على صعيد ضبط الأمن في شوارع المناطق المحرّرة، بمعدّل متناسب مع عدد السكّان. فبالنظر إلى الطبيعة المحافظة للمجتمع، غالباً ما يتمّ ثني المرأة عن إبلاغ عناصر الأمن الذكور عن حالات العنف التي يتعرّضن لها. من هنا، إنّ زيادة عدد ضابطات الشرطة سيعزّز

جهود ضبط الأمن على صعيد العنف الأسري والعنف القائم على أساس نوع الجنس. فضلاً عن ذلك، بفضل خبرات المرأة المتميّزة في مجال النزاعات والعنف والإلمام بأولويات المجتمع المحلي، ستساهم مشاركتها بشكلٍ أفضل في تطوير قطاع الأمن بحيث يصبح خاضعاً للمساءلة وأكثر تلبيةً لاحتياجات المواطنين كافة.

٤. **بناء قدرات قطاع الأمن واحترامه لسيادة القانون.** بالشراكة مع منظّمات المجتمع المدني المحلي والمجتمع الدولي، يجدر بالحكومة العراقية أن تنشئ برنامجاً تدريبياً لكافة عناصر القوى الأمنية التابعة للدولة، الحاليين منهم والمستقبليين، بهدف نشر التوعية والفهم لمعايير وممارسات حقوق الإنسان المعترف بها دولياً. يمكن أن يندرج ذلك ضمن برنامج تدريبي أوسع تطبّقه وزارة الدفاع ووزارة الداخلية لجميع عناصر القوى الأمنية، يشمل تدريباً على مراعاة المنظور الجنساني، بهدف تطوير مهارات التواصل مع الأشخاص ومعرفة كيفية التعامل مع النساء ودعم ضحايا العنف (وكما هو منصوص عليه أيضاً في التوصيات الموجزة ضمن قسم «تمكين المرأة»). كما تدعو الحاجة أيضاً إلى أن يشارك المستشارون الحاليون وجدد في قطاع الأمن في تدريبات منتظمة على سيادة القانون، لتعزيز مدى فهمهم لكيفية تطبيق القانون الدولي، لا سيّما قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، سعياً لتثبيت الاستقرار وإدارة الأزمات. خلال هذه التدريبات، يجب إيلاء اهتمام خاص بكيفية تصميم وتطبيق نظام لاستجواب المقاتلين السابقين والمخبرين العاملين لحساب تنظيم الدولة الإسلامية ومحاكمتهم، فضلاً عن أفراد أسر الأشخاص المتّهمين بالقتال في صفوف تنظيم الدولة. كما ينبغي أن تخضع الحكومة العراقية لتقييم مكثّف لأطرها القانونية والعسكرية الأساسية، للتأكّد من أنها متوافقة مع اتفاقيات الأمم المتّحدة التي وقّعت عليها.

٥. **بناء القدرة الإدارية والرقابية لقطاع الأمن.** على الحكومة العراقية، بالتعاون الوثيق مع الهيئات الدولية المشاركة اليوم بإصلاح القطاع الأمني، أن تستمرّ بإجراء التحسينات اللازمة بغية تبسيط العمليات الداخلية والإدارة، وإنشاء آليات رقابة لمكافحة الفساد. وبهدف تحسين مستوى التنسيق والتعاون، يجب أن تعدّ وزارات الدفاع والداخلية والعدل قاعدة بيانات موحّدة بالمقاتلين السابقين والمخبرين العاملين في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية، فضلاً عن قاعدة بيانات منفصلة بأولئك المحتجزين بموجب قانون مكافحة الإرهاب. كما ينبغي تسليم كافة قواعد البيانات الموجودة بحوزة الجماعات المسلّحة إلى هذه الوزارات. بالإضافة إلى ذلك، لا ريب في أنّ تحسين أنظمة تبادل المعلومات بين الوزارات المذكورة سيحسّن قدرات الرقابة والرصد التي تمكّن من مكافحة الإرهاب، كما تحسّن مراعاة الأصول القانونية أيضاً. كذلك، يجدر بالحكومة العراقية أن تجري تقييماً لبنود قانون مكافحة الإرهاب وطريقة تطبيقه للتأكّد من عدم استخدامه لاستهداف مكوّنات معيّنة من الشعب العراقي.

٦. **بناء الثقة العامة بالشرطة المحلية.** يجب منح المجتمعات المحلية فرصة التعبير عن احتياجاتها وتوقّعاتها من إصلاح قطاع الأمن. في هذا الإطار، يجدر بمنظّمات المجتمع المحلي والمجتمع الدولي تسهيل فرص التواصل بين المواطنين والقوى الأمنية لكي يتمكّنوا من التعبير عن مخاوفهم وأولوياتهم في ما يتعلق بتحسين مستوى الأمن والسلامة. كما ينبغي إشراك النساء والمنظّمات التي تقودها نساء في هذه الأنشطة بشكلٍ مباشر، نظراً إلى تجاربهنّ المتميّزة في مجال النزاع والعنف وإلمامهنّ بأولويات مجتمعهنّ المحلي. بالإضافة إلى ذلك، لا بدّ من تطبيق برامج إضافية لضبط أمن المجتمعات المحلية، للمساعدة على تعزيز الثقة وفتح خطوط التواصل بين المواطنين والشرطة المحلية، بغية معالجة المشاكل الأمنية في المجتمع المحلي وحلّها معاً. فمن شأن ذلك أن يقضي على الحاجة إلى توظيف

مخبرين غير رسميين بين صفوف المواطنين، مما يوجد حالة من الشك وانعدام الثقة ضمن المجتمعات المحلية وفي ما بينها. فبرامج ضبط أمن المجتمعات المحلية تضفي طابعاً رسمياً على العملية وتوجد بيئةً أكثر انفتاحاً وشفافية. فضلاً عن ذلك، يجب أن تطبّق وزارة الداخلية برنامجاً توعوياً يشارك بموجبه عناصر الشرطة المحلية في اجتماعات شهرية تُقام في مدارس ابتدائية وثانوية، لفتح المزيد من خطوط التواصل بين الشرطة والشباب، بهدف إعادة بناء الثقة والتوعية.

الثقة بين المكوّنات

بعد العام ٢٠٠٣، شهدت الاختلافات بين المكونات العراقية تصعيداً ملحوظاً، مما أدى إلى تفكّك الثقة على نحو ما يزال مستمرّاً حتى اليوم. وقد انعكس فقدان الثقة هذا من خلال النزاعات اللاحقة، لدرجة أنّ البعض بات اليوم يخشى الهويات الأخرى كمن يخشى إرهابياً. فانبثق عن ذلك واقعٌ كرّس مزيداً من التفكّك طال المجتمع العراقي الذي تجزأ إلى عدة فئات إثنية- طائفية فردية.

الواقع الراهن

تخلّف النزاعات المسلّحة آثاراً مدّمرة وشاملة. فمنها الآثار الملموسة، كوقوع قتلى وجرحى في صفوف المدنيين، وهروب لاجئين أو نازحين داخلياً، وتدهور بيئي، وبنى تحتية مدمّرة أو مهملة؛ ومنها غير الملموسة، كانعدام الثقة في الحكومة، وتماسك اجتماعي ضعيف، ومجتمع متفكّك ومصدوم، وشعور بالخوف وانعدام الأمان. ولا ريب في أنّ معالجة كلا النوعين ضروريّ لبناء السلام بشكلٍ شامل. مع ذلك، لا ينشأ السلام الدائم إلا على أساس إعادة بناء العلاقات المجتمعية والعلاقة بين المواطن والدولة. فالنزاعات العنيفة تندلع عندما تمسي العلاقة بين المواطن والدولة وبين المواطن وأخيه المواطن فوق كلّ احتمال؛ فيأتي النزاع بعد ذلك ليدكّ بالمعايير والقيم التي تشكّل رابطاً بين المجتمعات المحلية، ويمزّق جوهر النسيج الاجتماعي.

لا يخفى على أحد أنّ الاحتلال الوحشي الذي مارسه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام طيلة سنوات، والمعارك المدمّرة ضدها، دمّرت المجتمعات المحلية والأسر وفكّكت أبسط مستويات الثقة في المجتمع. اضافة الى ذلك، وللأسف، يبدو أنّ المظالم التاريخية والراسخة التي حفّزت على نهضة تنظيم الدولة الإسلامية ما زالت موجودةً بوضوح اليوم. فما زال شعورٌ قويّ بانعدام الأمن والاستقرار يسيطر على المناطق المحرّرة،

حيث تتنافس جماعات متعدّدة على بسط سيطرتها، مستخدمةً في بعض الحالات حوافز مالية أو العنف لإحداث تغييرات ديموغرافية. كما يؤدي انعدام الفرص الاقتصادية والتأخر في إعادة بناء المناطق المدمّرة إلى نشوء أرض خصبة تجعل الفئات الضعيفة، لا سيّما الشبّان، هدفاً للأيديولوجيات المتطرّفة. زد على أنّ تعدّد الجماعات المسلّحة في تلك المناطق، على غرار وحدات الحشد الشعبي التي شاركت في القتال ضدّ تنظيم الدولة، يستفيد، على ما يبدو، من هذه البيئة المتزعزعة، في محاولة من هذه الجماعات لتبرير وجودها المستمرّ في تلك المناطق.

ما زال هناك نقصٌ هائلٌ في الثقة بين الدولة والمواطنين والقوات المسلّحة التي يفترض بها حمايتهم. ويتفاقم الشعور بالخوف من عدم استمرارية الأمن والاستقرار مع النزوح الدائم الذي يعيشه المواطنون، والجهود الضئيلة المبذولة لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان، والقيود المفروضة على حرية التنقّل، في ظلّ تزايد عدد حواجز التفتيش وقيود السفر. صحيحٌ أنّ حواجز التفتيش توحي باستتاب النظام والقانون، إلا أنّ الجماعات المسلّحة تستخدمها للحفاظ على سيطرتها على الأراضي، كما أنّ العناصر المتبقية من تنظيم الدولة الإسلامية قد استخدمت حواجز تفتيش مزيّفة للحفاظ على تمرّدها وزرع شعور بالخوف وانعدام الثقة. وقد أدّى الشعور بضعف الحكومة وانعدام فعاليتها في ما يتعلق بمعالجة هذه المشاكل إلى نشوء أزمة ثقة. مقترنا بذلك هو غياب المؤسسات الحكومية نسبياً عن عملية إعادة الإعمار وتوفير المساعدات، مما أدى إلى تباطؤ معدّل عودة النازحين، ونتيجة لذلك تتراجع أيضاً الثقة بقدرة الحكومة على تلبية احتياجات المواطنين. ويزداد الطين بلةً مع انعدام الفعالية على المستوى المؤسساتي، كممارسات الحوكمة الضعيفة، والفساد، وعدم وجود سلطة قضائية مستقلة، وإرث الطائفية السياسية، وهي كلّها عوامل تساهم في ترسيخ الشعور بانعدام الثقة بالدولة.

لا يثق الشباب والنساء بشكلٍ خاصّ بأنّ الحكومة ستلبّي احتياجاتهم الأساسية، خاصّةً في ظلّ كتم قدرتهم على التعبير عن رأيهم في عملية صنع القرار. بالفعل، أدّى غياب تمثيل النساء والشباب عن المشهد السياسي والأمني، وعدم امتلاكهم لسلطة صنع القرار، إلى سياسات وقوانين لا تخدم مصالحهم الفضلى. يبرز هذا الأمر بشكلٍ واضح في غيابهم عن عمليات صنع القرار حول قضايا المصالحة الوطنية. فلا يخفى على أحد أنّ النساء بشكلٍ خاص يعتبرن أكثر اتّصالاً وإلماماً باحتياجات مجتمعاتهنّ المحلية ومخاوفها، وبالتالي فإنّ إقصاءهنّ عن عملية المصالحة الوطنية أثبت أنه خطأ كبير. فالجهود المبذولة لإعادة بناء الثقة في الحكومة وضمن المجتمع تتطلّب الاستعانة بكافة الآراء، لا سيّما رأي من يشكّل ٥٠ ٪ من السكّان.

جديرٌ بالذكر أنّ إعادة بناء ثقة الأشخاص بآخرين من خارج مجتمعهم المحلي تتمّ بوتيرة بطيئة إلا أنها تشهد مع ذلك تقدّماً. فتطبّقُ منظّمات المجتمع المدني، وناشطون كأولئك المعنيين بحملة «#HerRole» (دورها)، والمجتمع الدولي جهوداً جبّارة على مستوى القاعدة الشعبية بغية توفير سبلٍ لتجديد الثقة والتعاون بين مختلف المكوّنات. مع ذلك، ما زالت المخاوف المتجذّرة عميقاً والشكوك بالآخرين موجودة، وهي غالباً ما تتجلى عند اندلاع أدنى شرارة. وما يتجلى أيضاً الممارسات التمييزية بشكل صارخ التي تهدف إلى حرمان بعض مكوّنات المجتمع من التطور الاقتصادي والمهني والتربوي، ومنعها من ممارسة بعض الشعائر الثقافية أو الدينية على العلن ومن دون أي عقاب، مع تكريس الشعور بالعداء والكراهية بين المكوّنات. فضلاً عن ذلك، يبدو أن الثقة انحسرت بين المواطنين لتحلّ محلّها الرغبة في الانتقام. فمن الملاحظ ارتفاع معدّل الممارسات الانتقامية إما من خلال أعمال القتل الانتقامية وإما اتّهام الآخرين زوراً بالقتال في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية لمعاقبتهم بموجب قانون مكافحة الإرهاب الصادر عام ٢٠٠٥. في الواقع، تنشأ الكثير من الخلافات بين العشائر اليوم بهذه الطريقة، خاصة وأنها بعضها كان متعاطفاً مع تنظيم الدولة الإسلامية أو مشاركاً معه بشكل مباشر.

فضلاً عن ذلك، شهدت الفترة الممتدّة منذ هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية إعادة انبعاث مجموعات اختارت الانطواء على نفسها حفظاً لهوياتها ودفاعاً عنها، خاصّةً اليزيديون والمسيحيون الذين هدّد تنظيم الدولة الإسلامية وجودهم. فأدّى هذا بدوره إلى التأخّر في اعتماد هوية وطنية موحّدة، تساعد في توحيد البلاد. وقد ترسّخ التوجّه إلى الانطواء على الداخل بفعل الخطاب الطائفي والأصولي الذي اعتمده بعض القادة الدينيين والسياسيين والقبليين، كونه أدى إلى زيادة الأفكار النمطية وتصنيف المكوّنات الأخرى ضمن خانة «الآخر المختلف». وما يزيد الطين بلةً هو أنّ وسائل التواصل الاجتماعي تنشط فعلاً وتستخدمها بعض الناس في تصنيف بعض المكوّنات ضمن خانة «الآخر المختلف» بهدف اتّهامها بالتسبب بالنزاعات الماضية أو المظالم الحالية. وقد وصل الأمر إلى حدّ بروز «ملوك الطوائف»، وفق ما وثّقه ناشطون في حملة «#HerRole» (دورها)، حيث حاول بضعة أفراد الاستفادة من الوضع من خلال الإيحاء أنهم يدافعون عن مكوّنات معيّنة في حين أنّهم، في الواقع، لا يفعلون ذلك إلا تحقيقاً لمنفعتهم السياسية أو الاقتصادية الخاصة.

الرؤية

تزدهر الثقة بين المكوّنات في بيئة يسودها السلام. ففي مثل هذه الأجواء، يعمل الرجال والنساء جنباً إلى جنب لتحسين العلاقات المجتمعية، وبالتالي تعزيز الثقة بين مختلف المكوّنات، ومعالجة قضايا التمييز والإقصاء. كما سيتمكّن العراقيون من المشاركة في حوار مفتوح لتعزيز التوعية الدينية والثقافية تجاه المجتمعات المحلية الأخرى، بغية الابتعاد عن الأيديولوجية الأصولية والمتطرفة. ومن خلال هذه العملية، سيكوّنون فهماً مشتركاً وقبولاً لهوية وطنية واحدة تجسّد تنوّع العراق وتمثّله. فإذا تحقّقت هذه الرؤية، سيصبح المجتمع العراقي أكثر شموليةً وتقبّلاً للاختلافات الإثنية والطائفية، مما يؤدي إلى تعايش سلمي يجتمع فيه المواطنون كافةً على حبّ الوطن.

تدابير العمل

١. **سنّ إجراءات لبناء الثقة من أجل تعزيز العلاقات بين المواطن والدولة.** بهدف ردّ الشرعية إلى الدولة والثقة بها بنظر المواطنين، يجدر بالحكومة العراقية أن تتّخذ إجراءات تشريعية متينة تكون متوافقة مع المعايير والممارسات الدولية، من أجل: تعزيز التعايش السلمي؛ وحماية حقوق الأقليات؛ والامتناع عن استخدام خطاب الكراهية التمييزي والتحريضي؛ وتجريم استخدام الممارسات التي تحرم مكوّنات معيّنة من الفرص الاقتصادية والمهنية والتربوية. يجب أن تشمل هذه العملية أيضاً إجراء استعراض وتنقيح شاملين لقانون مكافحة الإرهاب الصادر عام ٢٠٠٥، للتأكّد من عدم استغلاله بهدف استهداف مكوّنات معيّنة (وكما هو منصوص عليه أيضاً في التوصيات الموجزة ضمن قسم «الأمن والسلامة»). كما يجدر بحكومة العراق أن تمنح لجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية، صلاحيات واضحة وتمويل ودعم كبيرين من أجل تعزيز التعايش السلمي، بما في ذلك افتتاح مكاتب فرعية وتعيين موظّفين فيها خلال ستة أشهر

من تشكيل الحكومة الجديدة. وينبغي افتتاح هذه المكاتب في مختلف المحافظات المحرّرة في المراكز الريفية والحضرية، بحيث تصبح محاوراً فعالاً بين المواطنين والحكومة. كما يجب أن يكون نصف الموظّفين على الأقل في المكاتب الفرعية من النساء والشباب ما دون الخامسة والأربعين.

٢. **دعم المشاركة المدنية في مراقبة مدى التقدّم في تطبيق مبادرات التعايش التي تقودها الحكومة.** يجب أن توجد الحكومة العراقية حيّزاً لمشاركة المجتمع المدني والمواطنين في الإشراف على أعمال الحكومة. ويشمل ذلك مراقبة تطبيق القانون المذكور، فضلاً عن وسائل الإعلام الرسمية لمعرفة إذا كانت تنشر رسائل تمييزية أو تحريضية. لكي تكون هذه الخطوة فعالة، يجب أن تمنح الحكومة العراقية المجتمع المدني والمواطنين حقّ الاطلاع على البيانات والإحصاءات الحكومية (وكما هو منصوص عليه أيضاً في التوصيات الموجزة ضمن قسم «الحوكمة وتوزيع الموارد»). فلا يعزّز ذلك مشاركة المواطنين فحسب بل ايضا يبثّ الثقة فيهم أيضاً، فيطمئنون إلى التزام الحكومة بتحسين الشفافية. فضلاً عن ذلك، يجب على حكومة العراق، من خلال لجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية، أن تجمع منظّمات المجتمع المحلي والمجتمع الدولي مرّتين سنوياً، ضمن اجتماعٍ للجهات المنفّذة، حيث تقوم بعرض تقرير مرحلي وتدابير مقترحة لإجراء المزيد من التحسينات (على نحو مماثل لعملية تقارير الظل التابعة للأمم المتّحدة). وعلى الحكومة العراقية أن تردّ على التقرير خلال مهلة ٩٠ يوماً. أما المجتمع الدولي، فيجدر به دعم هذه العملية من خلال توفير التمويل اللازم وتدريبات بناء القدرات لمنظّمات المجتمع المدني المحلية والناشطين حول أصول العملية السياسية ومراقبة وسائل الإعلام، وكذلك للهيئات الحكومية المستقلة بغية تحسين فعالية تطبيق التوصيات الواردة في التقارير نصف السنوية ومدى الاستجابة لها. فضلاً عن ذلك، قد تشمل مساعدة المجتمع الدولي أيضاً تقديم الدعم لإنشاء شبكة من المنظّمات والناشطين في مجال حقوق الإنسان من المناطق المحرّرة بهدف تنسيق جهود الرقابة والإبلاغ بشكلٍ أفضل. ويمكن أن يشمل ذلك إنشاء هيئة مركزية تُعنى بالإبلاغ عن الأوضاع الحالية في المناطق المحرّرة على صعيد الاستقرار والأمن والتماسك الاجتماعي، كي تبقى الشبكة على اطلاع على بيئة العمل الراهنة في الوقت المباشر.

٣. **سنّ إجراءات لبناء الثقة بغية تحسين ثقة المواطنين في قوى الأمن التابعة للدولة.** بينما يخضع الجيش العراقي والشرطة العراقية لبناء مكثّف للقدرات وخدمات لتعزيز الاحترافية (وكما هو منصوص عليه أيضاً في التوصيات الموجزة ضمن قسم «الأمن والسلامة»)، يجدر بالحكومة العراقية أن تباشر بتنظيم انسحاب الجماعات المسلّحة بشكلٍ تدريجي من المناطق المحرّرة، وهي خطوة تشمل تفكيك حواجزها الأمنية. بحلول نهاية العام ٢٠٢٠، يجب طرد كافة القوى الأمنية غير المندرجة ضمن الجيش العراقي أو الشرطة من المناطق المحرّرة. حتى يحين ذلك، يمكن أن تؤدي منظّمات المجتمع المدني دور المحاور الذي يجمع مسؤولي الحكومات المحلية والجماعات المسلّحة معاً، من أجل تصميم خطة وتطبيقها لتوحيد عمليات صنع القرار وتحسين مستوى التنسيق، سعياً إلى إيجاد بيئة أمنية أكثر قابلية للإدارة. ولا ريب في أنّ بذل الجهود الهادفة إلى تحسين البيئة الأمنية اليومية سيبثّ ثقة الضحايا والناجين في أجهزة أمن الدولة، ويشجّع النازحين على العودة إلى بيوتهم، كما يوفر المساعدة المادية والنفسية للقضاء على الحواجز التي عزلت المجتمعات المحلية عن بعضها. لكن يجب أن يتضمّن جزءٌ من هذه العملية تدريباً ينظّمه المجتمع المدني لكافة الجماعات المسلّحة على مراعاة المنظور الجنساني واحترام حقوق الإنسان، فضلاً عن تنظيم منتديات محلية بين المواطنين وضبّاط الأمن لتعزيز مستوى التواصل والتعاون (وكما هو منصوص عليه أيضاً في التوصيات الموجزة ضمن قسم «الأمن والسلامة»). بالإضافة إلى

ذلك، لا بدّ من إيلاء اهتمام خاص لإشراك الشباب والنساء في تنظيم هذه المنتديات والتدريبات والمشاركة فيها. كما يجب أن تدعم الحكومة العراقية والمجتمع الدولي جهود المراقبة التي يبذلها المجتمع المدني من أجل توثيق انتهاكات الجماعات المسلّحة واعتداءاتها.

٤. **تطبيق برامج لفتح باب الحوار بين المجتمعات المحلية.** يجب أن تطبّق الحكومة العراقية، بالشراكة مع المجتمع المدني، مبادرةً قويةً لفتح باب الحوار بين المجتمعات المحلية، بغية تفكيك الحواجز التي تعزل المكوّنات عن بعدها وإيجاد مساحة آمنة لمواجهة المخاوف المتجذّرة ومشاعر انعدام الثقة تجاه الآخرين. ولعلّ إحدى نقاط الانطلاق الأساسية لتنظيم المبادرات وتبسيطها، منح الحكومة العراقية لجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية الصلاحيات اللازمة للتخطيط والتنسيق مع منظّمات المجتمع المدني المحلية لتطبيق سلسلة من البرامج الحوارية بين المجتمعات المحلية في المناطق المحرّرة كافة. في هذا الإطار، ينبغي تنظيم جلسات حوارية في المراكز الريفية والحضرية، على امتداد سنتين، مرّتين شهرياً، مع فتح باب المشاركة لمن يرغب. ولكي تكون الجلسات الحوارية فعالة، يجب أن تسعى إلى جمع كافة المكوّنات من المنطقة وضمان مشاركة النساء والشباب. كما يجب تنظيم جلسات خاصة تجمع قادةً سياسيين ودينيين وقبليين ومحليين من مختلف المكوّنات، بهدف تطوير الثقة والفهم ونسج العلاقات البنّاءة، خاصّةً وأنّ هؤلاء القادة قادرون على التأثير على التعايش السلمي وتعزيز الرسائل الداعية له. فضلاً عن ذلك، يجب تنظيم سلسلة من الجلسات الحوارية المخصّصة، بإدارة منظّمات المجتمع المدني، والقادة الدينيين والقبليين، وقادة المجتمع المحلي، لجمع أفراد أسر المقاتلين في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية مع غيرهم من أفراد المجتمع المحلي بهدف إعادة بناء أسس الثقة وإطلاق عملية إعادة الدمج والقبول. كما ينبغي تنظيم جلسات حوارية تستهدف مجموعات الأقليات في المجتمعات المحلية المختلطة، لا سيّما في نينوى وكركوك لتحديد سُبُل تكريس الثقة مع بقية المكوّنات. ويجدر بالمجتمع الدولي أن يدعم هذه الجهود من خلال توفير تدريبات لبناء المهارات ودعم تقني للجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية والمجتمع المدني حول كيفية الالتئام بشكلٍ فعّال وتسهيل الحوار بين المجتمعات المحلية.

٥. **مكافحة التطرّف العنيف من خلال تمكين النساء والشباب.** لمكافحة التطرّف العنيف على نحوٍ فعال، يجب تمكين النساء والشباب من قيادة جهود المصالحة وتعزيز الخطابات البديلة حول السلم والتعايش. من هنا، يجدر بالمجتمع المدني، بدعمٍ من المجتمع الدولي، أن يطبّق برامج تُعنى بتطوير مهارات النساء والشباب وقدرتهم على تحديد التهديدات التي تؤدي إلى العنف، ومنحهم الأدوات اللازمة لمعالجة التحدّيات الناجمة عن هذه التهديدات. يشمل ذلك القدرة على معالجة تصاعد حدّة التوتّر، حيث يؤدون دور الوسيط والمحاور بين المجتمعات المحلية وضمن المجتمع الواحد، ومن خلاله يمكنهم تحديد التحديات أو الانتهاكات المنهجية الأوسع التي تولّد شعوراً بالإحباط والظلم. بناءً عليه، يجب أن يقوم جزءٌ من هذه العملية على تطوير روابط أقوى (رسمية وغير رسمية) بين النساء والشباب من ناحية والجهات السياسية الرفيعة المستوى من جهة أخرى. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يستفيد المجتمع المدني من براعة الشباب في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الرسائل المضادة للبروباغندا الراديكالية، والابتعاد عن تصنيف بقية المكوّنات ضمن خانة «الآخر المختلف»، ونبذ الأيديولوجية المتطرّفة. ومن السبل المحتملة الأخرى تنظيم المهرجانات الشبابية حول موضوع السلم والتعايش لجمع مختلف المكوّنات العراقية وتشجيعها على تبادل التجارب وتعزيز التوعية الثقافية، ناهيك عن الجهود المبذولة لإبراز دور المرأة ونجاحاتها في مدّ جسور التواصل بين المجتمعات المحلية وتعزيز السلام.

٦. **إطلاق حملة توعية عامة واسعة لتعزيز السلم والمصالحة.** يجب أن تعتمد الحكومة العراقية ومنظّمات المجتمع المدني المحلية مقاربةً متعدّدة الجوانب لتسليط الضوء على رسائل التعايش السلمي والتماسك الاجتماعي. في هذا الإطار، ينبغي للمجتمع الدولي أن يوفّر التمويل اللازم وبناء القدرات لمنظّمات المجتمع المدني المحلية، بغية تطوير حملات منظّمة وقوية. ويجب أن تستهدف مبادرات المناصرة والتوعية أربعة مواضيع هي: ١) تطبيق وتنفيذ القوانين لتعزيز التعايش السلمي، وحماية حقوق الأقليات، والامتناع عن استخدام خطاب الكراهية التمييزي والتحريضي، وتجريم الممارسات التي تتسبّب بالحرمان؛ ٢) تعزيز الرسائل التي تكافح التطرّف العنيف والأصولية؛ ٣) تسليط الضوء على تاريخ العراق الواسع وتعدّدية الثقافات التي يتمتّع بها لتكريس مفهوم الهوية الوطنية الواحدة؛ ٤) دعم مشاركة النساء والشباب كوكلاء للتغيير الاجتماعي الإيجابي. بالإضافة إلى ذلك، يجدر بالمجتمع المدني أن ينسج علاقات مع وسائل الإعلام ويستفيد منها لتسليط الضوء على رسائل حملات أساسية، وتحديد حلفاء عشائريين ودينيين والتعاون معهم عن كثب من أجل صياغة خطابات مضادة للرسائل التمييزية أو التحريضية.

الضحايا والناجون

يرتبط إعادة بناء النسيج الاجتماعي في العراق بإعادة دمج الضحايا والناجين وإعادة تأهيلهم. وتعتبر معاناة الضحايا والناجين شديدةً بشكلٍ خاص بين النساء والأطفال. فتتعرّض النساء اللواتي نجونَ من الزواج الجبري والاغتصاب للنبذ من قبل مجتمعاتهنّ المحلية وأسرهنّ، في حين يُترك أطفالهنّ المولودون من رحم النزاع لمواجهة أسئلة تتعلق بهويتهم وجنسيتهم. وقد أدى الاستغلال المستمر وانعدام الدعم الاقتصادي، والتحرّش الجنسي إلى تزايد معدّلات الانتحار وتردّي الصحة الذهنية بين الضحيات والناجيات.

الواقع الراهن

مع إعلان النصر على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، يجد العراق نفسه، مرّةً جديدةً، عند مفترق طرق. فالبلد الذي مزّقه العنف، والنزاع الطائفي، والإرهاب، يجب عليه الآن أن يتطلّع نحو إعادة تأهيل مواطنيه وتحقيق المصالحة بينهم. والمواطن الذي وقع ضحية وحشية احتلال تنظيم الدولة الإسلامية يتطلّع اليوم نحو أشقائه المواطنين، والحكومة، والمجتمع الدولي لاستعادة سبل كسب معيشته ومعنى الإنسانية، وتطبيق إجراءات وقائية حرصاً على عدم تكرار مثل هذه الجرائم الوحشية ثانيةً.

مع بسط تنظيم الدولة الإسلامية سيطرته على الأراضي العراقية عام ٢٠١٤، كان حوالى ١٠ آلاف شخص قد لقوا حتفهم جرّاء أعمال إرهابية، بالإضافة إلى إصابة مئات الآلاف من المدنيين أو نزوحهم أو خطفهم.[٢] فقد أقدم تنظيم الدولة، ضمن إطار حملته الوحشية للسيطرة على البلاد، على اعتقال الآلاف من المدنيين الأبرياء، بمن فيهم أطفال ونساء، ممّن اضطروا لتحمّل التعذيب، والاغتصاب، والعبودية الجنسية، والإتجار بالبشر،

٢ ستاتيستا، عدد الوفيات في العراق بسبب الارهاب مابين ٢٠٠٦ و ٢٠١٦

Statista, *Number of deaths in Iraq due to terrorism between 2006 and 2016*. Retrieved at: https://www.statista.com/statistics/202861/number-of-deaths-in-iraq-due-to-terrorism/

والإكراه على تغيير الدين، والزواج القسري وزواج الأطفال، والحمل غير المرغوب فيه. لكنّ الضحايا الذين نجوا من فظائع الأسر يواجهون اليوم وصماً اجتماعياً شديداً، وصدمات نفسية وعاطفية، ونبذاً، ومعارك قانونية معقّدة. وقد تعرّض غير المسلمين، كاليزيديين والمسيحيين، فضلاً عن المجتمعات الشيعة، بشكلٍ خاص للاستهداف من قبل تنظيم الدولة الإسلامية. على سبيل المثال، بحلول الوقت الذي استولى فيه تنظيم الدولة على الموصل في أغسطس ٢٠١٤، كان ٦٣٠٠ شخص تقريباً قد اختطفوا، معظمهم من النساء والفتيات اليزيديات. وبحلول منتصف مايو ٢٠١٦، تفيد التقارير أنّ حوالى ٢٥٠٠ يزيدياً قد نجحوا في الفرار من قبضة التنظيم (منهم ٩٣٤ امرأةً، و٣٢٥ رجلاً، و٦٥٨ فتاةً، و٦٧٠ فتى).[٣] لكنّ مجموعات حقوق الإنسان تفيد أنّ ٢٥٠٠ الى ٣٠٠٠ امرأة وفتاة وفتى يزيدياً تقريباً ما زالوا أسرى، وتم الإتجار بهم، بحسب التقارير، عبر الحدود مع سوريا.

في أعقاب النزاع، يعتقد كثيرون أنّ الحكومة العراقية فشلت في تلبية الاحتياجات الفورية للضحايا والناجين، ناهيك عن إعداد خطة شاملة طويلة المدى. صحيحٌ أنّ المجتمع الدولي، ومنظّمات المجتمع المدني المحلية، وناشطين أفراد يبذلون محاولات حثيثة لسدّ هذه الثغرات، لكنّ الحاجة ما زالت تدعو إلى جهود أكبر لتوفير الخدمات بشكلٍ مناسب، والرعاية الصحية الشاملة، والدعم النفسي والاجتماعي، والحماية وإعادة الدمج. على سبيل المثال، في ظلّ وجود ١،٨ مليون نازح داخليّ تقريباً، منهم كثيرون ممّن ما زالوا في المخيّمات، وبعضهم لما يقارب الأربع سنوات، ما زالت هذه المخيّمات تفتقر إلى بنى تحتية مناسبة، ومراكز إعادة تأهيل، وموظّفين مدرَّبين ومتخصّصين، وخدمات طبيّة مستوفية للمعايير. أما بالنسبة إلى من عاد إلى منزله، فقد واجه ظروفاً معيشيةً ما دون المستوى دفعت بالكثيرين إلى العودة أدراجهم نحو المخيّمات. وكما لاحظ ناشطون في حملة «HerRole» (دورها)، دفعت الآثار الجسدية والعاطفية والنفسية الناجمة عن النزاع، يزيدها سوءاً تردّي نوعية المعيشة للنازجين، بالكثيرين إلى اللجوء إلى المخدّرات، والتسوّل، لا بل الانتحار.

لعلّ انعدام الاهتمام والجهود المبذولة لدعم إعادة تأهيل الضحايا والناجين وإعادة دمجهم يكرّس الشعور باليأس والخسارة والتهميش. فما يُطبَّق اليوم من محاولات لدعم الضحايا والناجين وتمكينهم، لمساعدتهم على إعادة الاندماج في المجتمع، قليلٌ جداً. ومع أنّ الحكومة بذلت بعض الجهود، إلا أنها أدّت، للأسف، إلى نتائجَ عكسية وآثارٍ ضارّة. على سبيل المثال، في محاولة من الحكومة لتوزيع الأموال على الضحايا والناجين، أدرجتهم ضمن إطار برنامجها الخاص بشبكة الأمان الاجتماعي الذي يهدف، بشكلٍ أساسي، إلى خدمة الفقراء والأشخاص الضعفاء. فأوجد هذا شعوراً بالامتعاض لدى الضحايا والناجين الذين اعتقدوا أنّ الحكومة ملزمةٌ بالاعتراف بالتجربة الرهيبة التي عاشوها والتعويض عليهم بما يتناسب مع ذلك.

نتيجة ما اعتُبر «قصوراً» في استجابة الحكومة لتلبية احتياجات الضحايا والناجين، بات هؤلاء في وضعٍ ضعيفٍ وهشٍ مع بقائهم في حالة من الضعف الاجتماعي والاقتصادي والقانوني. وتعاني الضحايا والناجيات النساء بشكل خاص في ظلّ هذه الحالة من الجمود. فالعديد ممّن تعرّضنَ للاغتصاب وأُجبرنَ على الزواج من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية هنّ اليوم أمّهاتٌ عازباتٌ، يجهلنَ مكان والد أطفالهنّ في بعض الحالات إما لأنه استخدم اسماً مزوّراً، أو فرّ من البلاد، أو قُتل أو أُسر في المعركة. ورغم عدّم تحمّلهنّ ذنب ذلك، إلا أنّ العديد من النساء والفتيات يعانينَ اليوم الوصم والتهميش في المجتمع، مع اتّهامهنّ بجلب العار على أسرهنّ. وفي الكثير من الحالات المؤسفة، إذا كان بالإمكان تحديد الوالد و/أو الزوج فعلاً، وبغضّ النظر عمّا إذا كان هذا الأخير مقاتلاً في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية أو متعاطفاً معه

٣ بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، نداء للمسائلة والحماية: الفظائع التي ارتكبها داعش ضد الناجون اليزيديون.

UNAMI, A Call for Accountability and Protection: Yezidi Survivors of Atrocities Committed by ISIL: Retrieved at: http://www.ohchr.org/Documents/Countries/IQ/UNAMIReport12Aug2016_en.pdf

أم لا، فإنّ المرأة تُجبر على الزواج به والإقامة معه حفاظاً على شرف الأسرة، رغم خطر وقوعها ضحيةً وتعرّضها للصدمة مرّةً جديدةً.

أما الأطفال المولودون من رحم النزاع- ورغم عدم تجاوز معظمهم الخامسة من العمر- فيواجهون عقبات اجتماعية وقانونية جمّة. فلما كانت الحكومة لا تعترف بعقود الزواج وشهادات الميلاد الصادرة عن تنظيم الدولة الإسلامية كوثائق قانونية، فقد باتت جنسيتهم وأصولهم موضع شكّ. في العديد من الحالات، وبسبب الخوف من ردود الفعل العنيفة، امتنعت نساءٌ كثيراتٌ عن الإبلاغ عن ولادة أطفالهم من آباء مقاتلين في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية، مما أدّى إلى جمع بيانات غير دقيقة وصعّب تحديد هذه الحالات وفهرستها. أما الأسر التي أبلغت عن الولادات، فتواجه الآن معاملات بيروقراطية غير متناهية وإجراءات قانونية مطوّلة نظراً إلى عدم دقة البيانات وعدم فعالية العمليات، في حين أنّ الأمهات اللواتي يعجزن عن تحديد الوالد، أو الأطفال الذين لا أهل لهم ولا أسرة تعيلهم، لا يجدون أيّ سبيل واضح للمضيّ قدماً. وفقاً للقانون العراقي وفقه الشريعة الإسلامية، لا يمكن للأم أن تنقل جنسيتها إلى أولادها من دون إبراز دليل على زواجٍ شرعي، كما لا يمكن لأيّ قريب أو وصيّ قانوني باجراء التبني والقيام بذلك؛ نتيجةً لذلك، يُعتبر هؤلاء الأطفال عديمي الجنسية، من دون أيّ حقوق أو سبل حماية قانونية.

الرؤية

سيجد الضحايا والناجون مجتمعاً يتقبّلهم. وسيتمتّع الأفراد المعرّضون للعنف للحماية بموجب القانون، فيُعاد دمجهم في المجتمع وتتحرّر أسرهم من الوصم والتمييز. فالاعتراف بمعاناتهم سيؤدي إلى نشوء بيئة من التسامح، ويمكّنهم من مواجهة ما تعرّضوا له من أعمال وحشية علناً دونما خوفٍ من العار أو الانتقام. وستتمّ تلبية الاحتياجات الأساسية بهدف تمكين الضحايا والناجين اقتصادياً، لا سيّما النساء والفتيات، وتعزيز مكانتهم في المجتمع، بما في ذلك توفير فرص العمل وخدمات التعليم والرعاية الصحية المفصّلة بحسب الحالة. فإذا تحقّقت هذه الرؤية، سيشعر الضحايا والناجون بالأمان والقبول في أوساط أسرهم ومجتمعهم المحلي وبلادهم، مما يمكّنهم من المساهمة بتصميم في تطوير عراقٍ ديمقراطي، ومزدهر اقتصادياً، وسلميّ.

تدابير العمل

١. **إنشاء مراكز لإعادة تأهيل الضحايا والناجين وإعادة دمجهم.** يجب أن تقود الحكومة العراقية آلية استجابة شاملة ومنسّقة مع المجتمع الدولي ومنظّمات المجتمع المدني للمساعدة في إعادة تأهيل الضحايا والناجين وضمان إعادة اندماجهم في المجتمع بشكلٍ كامل. وينبغي أن تركّز آلية الاستجابة هذه على مجالين أساسيين، هما: ١) تطوير مراكز إعادة التأهيل التي توفّر الدعم النفسي والاجتماعي، والرعاية الصحية، والتدريب المهني؛ ٢) ومراكز التوظيف التي توفّر إمكانية التطوّر المهني وتطوير المهارات، وتساعد على توظيف أصحاب المهارات في القطاعين العام

والخاص. وبالإضافة إلى توفير هذه الخدمات التي تتزايد الحاجة إليها، ينبغي أن تشكّل هذه المراكز أيضاً مكاناً آمناً في المجتمع المحلي، حيث يمكن للضحايا والناجين المشاركة في مجموعات ومنتديات الدعم، والتفاعل مع أشخاص آخرين ضمن مجتمعهم لتبادل التجارب وإعادة التعريف بأنفسهم. يتمّ تحديد هذه المراكز في كلّ محافظة، ومواقعها، بناءً على تقييمات للاحتياجات تجريها منظّمات مجتمع مدني بغية تحديد الأماكن الأنسب في كلّ محافظة. وينبغي إشراك قادة قبليين ودينيين، فضلاً عن شخصيات عامة من خلفيات متنوّعة، في هذه المراكز كمناصرين ومتطوّعين، والعمل جنباً إلى جنب مع المجتمع المدني لدعم الضحايا والناجين، بهدف إعادة بناء ثقتهم بمجتمعاتهم المحلية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمجتمع الدولي أن يدعم هذه الجهود من خلال تنظيم تدريبات هادفة لمنظمات المجتمع المدني من أجل بناء قدراتها، وتوفير التمويل اللازم لبناء المراكز وإعادة تزويدها بالموارد المطلوبة.

٢. **صون حقوق الأمهات والأطفال المولودين من رحم النزاع عبر القوانين والتوعية العامة.** يجدر بمجلس النوّاب، بالتشاور مع خبراء قانونيين دوليين والسلطات الدينية، إقرار تشريعات شاملة خلال ثلاثة أشهر من توليه مهامه للنظر في الوضع القانوني للأطفال المولودين من رحم النزاع. ويجب أن يمنح هذا التشريع حقوق المواطنة العراقية كاملةً لجميع الأطفال بهدف ضمان هوياتهم وحقوقهم الأساسية وحمايتها، كالوصول إلى التعليم، والرعاية الصحية، والخدمات الأساسية، والإرث. فتأمين الوضع القانوني الكامل لهؤلاء الأطفال يعني تمكينهم من عيش مستقبلهم شأنهم شأن بقية المواطنين العراقيين وعلى قدم المساواة معهم، وتكريس حسّ بالانتماء لتمكينهم من العيش دونما خوف من التهميش والنبذ. ويجب أن يسعى هذا التشريع أيضاً إلى تعديل الأحكام القانونية الحالية، بحيث يتيح للأمّهات والأوصياء القانونيين نقل جنسيتهم إلى أطفالهم، وبالتالي حقوق المواطنة، بغضّ النظر عن وضعهم الاجتماعي، ومنحهم كافة الحقوق وإجراءات الحماية المنصوص عليها في القانون. وفي ما خلا وسائل الحماية القانونية، يجب بذل الجهود اللازمة لنشر الوعي وتغيير النظرة العامة تجاه هؤلاء الأطفال والأمّهات، للمساعدة في تقبّلهم ودمجهم في المجتمع بشكلٍ كامل. كما يجدر بالحكومة العراقية والمجتمع المدني، ضمن إطار هذا التشريع، إجراء حملة توعية عامة على صعيد الوطن بأكمله لتوعية المواطنين بشأن أحكام القانون ومنافعه.

٣. **سنّ إجراءات لبناء الثقة بهدف استعادة ثقة الضحايا والناجين بالمجتمع.** لا ريب في أنّ تزويد الضحايا والناجين بفرصة للتحدّث عن الأعمال الوحشية التي واجهوها والبدء بمعالجة صدماتهم العاطفية والنفسية لخطوةٌ أساسيةٌ أولية نحو تحقيق المصالحة. بهدف دعم هذه العملية، يجب أن تعمل الحكومة العراقية، من خلال لجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية، بالشراكة مع المجتمع الدولي والمجتمع المدني، لتطبيق مبادرة عدالة انتقالية في المناطق المحرّرة، لاستعادة ثقة الضحايا والناجين بالمجتمع. فعلى امتداد سنتين، سيكون أمام منظّمات المجتمع المدني المدرَّبة، فضلاً عن القادة الدينيين والقبليين، والمحترفين القانونيين، خيار تسهيل إقامة محاكم العدالة الانتقالية، والحوارات المجتمعية، ومنتديات نشر التوعية، وفقاً للاحتياجات والأولويات التي تمّ تحديدها في مجتمعاتهم المحلية. في هذا الإطار، ينبغي منح اهتمام خاص للحالات التي يمكن فيها للضحايا والناجين مواجهة أُسر مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية التماساً للعدالة (التعويض العاطفي و/أو المالي) من خلال عمليات التسوية السلمية على مستوى العشائر. ولما كانت أُسر مقاتلي التنظيم تُعتبر مصدر تهديد، فهي غالباً ما تكون منعزلةً عن المجتمع المحلي، مما يعيق بدوره جميع الأطراف من التماس العدالة عن طريق قنوات الدولة الرسمية. لا يخفى على أحد أنّ عمليات التسوية العشائرية هذه ستوجد مزيداً من الفرص للضحايا والناجين لمواجهة أُسر مقاتلي

تنظيم الدولة الإسلامية، للاعتراف بمعاناتهم والبدء بعملية المصالحة. في هذا الإطار، بهدف بثّ المزيد من أجواء من الثقة، يجدر بمجلس النواب أن يقوم بصياغة وتنفيذ خطة تشريعية تصون الحقوق الأساسية للضحايا والناجين، على أن تشمل جميع القوانين المقترحة والمنصوص عليها في التوصيات، على غرار: إنشاء سبل حماية قانونية لمجموعات الأقليات والنساء والأطفال؛ مكافحة العنف ضدّ المرأة؛ تعديل قانون الأحوال الشخصية؛ مراجعة وتنقيح القوانين التي يمكن استغلالها بهدف استهداف مكوّنات معيّنة من المجتمع العراقي؛ وإقرار تشريعات تعزّز التعايش السلمي وتثني عن استخدام خطاب الكراهية التمييزي والتحريضي.

٤. **تأمين التعويض المالي للضحايا والناجين.** إلى جانب الاعتراف بالوضع الفريد للضحايا والناجين، مما يوفّر لهم تعويضاً معنوياً، يجدر بالحكومة العراقية أن تؤمّن لهم أيضاً تعويضاً مالياً لمعالجة ما تعرّضوا له من خسارة مادّية وعاطفية من خلال صندوق مخصّص. لذا، يجدر بوزارة المالية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية إنشاء صندوق تقديري موحّد لتوزيع الأموال على المعنيين إما عبر دفعة واحدة أو راتب شهري. ويتمّ تحديد المبلغ المرصود لكلّ شخص أو أسرة بناءً على مقياس يستند إلى مجموعة من المعايير، كالخسائر المادية المقدّرة، وحجم الأسر، وحالات الوفاة أو الإعاقة. فضلاً عن ذلك، تنشئ الوزارتان قاعدة بيانات موحّدة لتتبّع ورصد الدفعات المقدّمة إلى الأفراد/الأسر المؤهلين، استناداً إلى بيانات يمكن التحقق منها جمعتها هيئات دولية، كالأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة. وبالتزامن مع هذا التعويض، يجدر بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، بالشراكة مع منظمات مجتمع مدني محلية والمجتمع الدولي، أن تعدّ برامج للتدريب المهني من أجل دعم عملية التمكين الاقتصادي والاستقلالية (وكما هو منصوص عليه أيضاً في التوصيات الموجزة ضمن قسمَي «تمكين المرأة» و«التعليم والشباب»).

٥. **دعم الضحايا والناجين الشباب لإعادة دمجهم في الحياة الأكاديمية.** يجدر بالحكومة العراقية، من خلال وزارة التربية، وبالتنسيق مع المجتمع الدولي، توفير دعم مفصّل بحسب الحاجة للشبّان والشابات من أجل إعادة الانخراط في النظام التعليمي. بالإضافة إلى ضرورة فرض الالتحاق بالتعليم ضمن القانون (وكما هو منصوص عليه أيضاً في التوصيات الموجزة ضمن قسم «التعليم والشباب»)، يجب تزويد الشبّان والشابات بخدمات رعاية صحية ونفسية اجتماعية أساسية قبل الالتحاق بالسنة الأكاديمية وخلالها. ولما كان الكثير من الشباب قد فقدوا سنوات من الدراسة خلال النزاع، يجب أن تعدّ وزارة التربية أيضاً برامج تعلّم معجّل بعد الدوام المدرسي، كي يتمكّنوا من مواكبة أقرانهم. كما يجب تدريب المدرّسين والعاملين الاجتماعيين وإدارة المدرسة على توفير مساعدة نفسية اجتماعية أساسية، كحدٍّ أدنى، فضلاً عن تدريبهم على المنهاج الوطني الجديد وطريقة التعليم (كما هو منصوص عليه أيضاً في التوصيات الموجزة ضمن قسم «التعليم والشباب») على نحوٍ يلقّن القيم الدامجة والمتسامحة من أجل تسهيل إعادة دمج الضحايا والناجين الشباب في المجتمع.

٦. **إطلاق حملات توعية عامة واسعة للمساعدة على إعادة الدمج الاجتماعي.** يجب أن تعتمد الحكومة العراقية ومنظّمات المجتمع المدني المحلية مقاربةً متعدّدة الجوانب للمدافعة من أجل نشر التوعية بشأن حقوق الضحايا والناجين وتعزيز عملية إعادة اندماجهم في المجتمع بطريقة سلمية. ويجب أن تستهدف مبادرات المناصرة والتوعية ثلاثة مواضيع هي: ١) التوعية بشأن احتياجات الضحايا والناجين وأولوياتهم؛ ٢) تعزيز المبادرات التي تدعم إعادة التأهيل السلمي وإعادة دمج الضحايا والناجين؛ ٣) المصادقة على التشريعات التي تدعم الحقوق القانونية للنساء والأطفال المولودين من رحم النزاع. في هذا الإطار، يجدر بالمجتمع المدني أن يتّخذ دوراً رياديًا في هذه العملية بدعمٍ من

المجتمع الدولي، بهدف توفير التمويل اللازم وبناء القدرات من أجل تطوير حملات منظّمة وقوية. فضلاً عن ذلك، ينبغي على منظّمات المجتمع المدني والمجتمع الدولي تدريب شخصيات عامة وقادة دينيين وقبليين لكي يناصروا عملية إعادة الدمج السلمية ويكونوا ناطقين باسمها. بالإضافة إلى ذلك، على المجتمع الدولي أن يساعد بدوره في إنشاء منظّمات وائتلافات بقيادة نساء أو مجموعات من الأقليات للعمل على إعداد برامج مشتركة بين المجتمعات المحلية، تركّز على العدالة الانتقالية وإعادة التأهيل والإدماج. وضمن إطار جهود التوعية هذه، على الحكومة العراقية أن تضمن تغطية وسائل الإعلام للقضايا المتعلقة بالضحايا والناجين بطريقة حسّاسة ومهنية بهدف تجنّب إحداث المزيد من الضرر والصدمات النفسية.

٧. **إعطاء الأولوية لإعادة الإعمار وإرساء الأمن في المناطق المحرّرة.** يجب أن تعطي الحكومة العراقية الأولوية لإعادة الإعمار وتثبيت الاستقرار في المناطق المحرّرة كي تثبت التزامها باستعادة سبل كسب الرزق ومعنى الإنسانية للمتضرّرين من الضحايا والناجين. يفترض هذا الأمر تخصيص التمويل اللازم لكافة المناطق المحرّرة بناءً على تقييم شامل للاحتياجات يحدّد الأولويات والتوقعات ويجريه المجتمع الدولي بالشراكة مع الحكومة العراقية (وكما هو منصوص عليه أيضاً في التوصيات الموجزة ضمن قسم «الحوكمة وتوزيع الموارد»). بالإضافة إلى ذلك، نظراً إلى المخاوف المتجذّرة عميقاً، واستمرارية انعدام الثقة بالآخرين، والخطر الذي تشكّله الخلايات النائمة لتنظيم الدولة الإسلامية لا سيّما في المناطق المتنازع عليها وضمن المجتمعات المختلطة، يجب أن يشكّل الجيش العراقي والشرطة العراقية الجهة الأساسية المشرفة على الأمن في تلك الأماكن. كما يجب أن تبدأ الجماعات المسلّحة الأخرى بالانسحاب والتخلي عن السيطرة لصالح الأجهزة المذكورة (كما هو منصوص عليه أيضاً في التوصيات الموجزة ضمن قسم «الأمن والسلامة»).

التعليم والشباب

مستقبل العراق رهنٌ بنجاح الجيل القادم وازدهاره. لكنّ الشباب يعانون اليوم في ظلّ خدمات تربوية ضعيفة الموارد وغامضة المعالم تؤدي بهم إلى البطالة، والهجرة، والتعرض لعمالة الاطفال واشكال اخرى من الاستغلال، وارتفاع نسبة التسرّب المدرسي، وإدمان المخدّرات. والأسوأ من ذلك كله الشباب يمسون هدفاً للأيديولوجيات والأصولية المتطرّفة في خضمّ شعورهم بالإحباط والخيبة وبحثهم عن دور وهوية خاصة.

الواقع الراهن

كان يوما قطاع التعليم أحد القطاعات الأكثر ازدهاراً في العراق، إلا أنه يعاني اليوم من مشاكل هيكلية شاملة وأساسية مزمنة. فقد ساهمت عقودٌ من النزاعات، بما فيها آخر المعارك ضدّ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، في ترسيخ هذه التحدّيات وتثبيتها، مما سيخلّف تبعاتٍ طويلة المدى على مستقبل الشباب العراقي.

نشأ «جيلٌ ضائعٌ» من الشباب الذي لم يتمكّن من ارتياد المدارس في عهد احتلال تنظيم الدولة الإسلامية، أو الذي تابع مستوىً متدنياً من التعليم بسبب النزوح، فضلاً عن معاناة الشباب لعقودٍ طويلة مع نظام مدرسيّ ضعيف، مما أدى إلى عدم قدرة السكان وعدم جهوزيتهم للمساهمة في تطوّر العراق. وقد واجهت الشابات والفتيات بشكلٍ خاص عراقيل هائلة في ظلّ حكم تنظيم الدولة الإسلامية، حيث عجزت العديد منهنّ حتى عن مغادرة منازلهنّ لحضور الصفوف المدرسية أو استغنام الفرص الاقتصادية اللازمة لإعالة أسرهنّ. بالفعل، مُنع الفتيان والفتيات تحت راية تنظيم الدولة من ارتياد المدارس، أو أُرغموا على متابعة الدراسة وفقاً لنظامٍ تربويّ تمييزي وعنيف في جوهره. فاستناداً إلى تقرير صادر عن منظّمة إنقاذ الأطفال عام ٢٠١٦، ترك حوالى مليون طفل مقاعد الدراسة أو أُجبروا على متابعة تعليمهم وفقاً للمنهاج الدراسي المعتمد من قبل تنظيم

الدولة.[٤] ومع أنّ العديد من الأسر فضّلت تعليق تعليم أطفالها، إلا أنّ البعض منها أيضاً بقيت ترسل أطفالها إلى المدرسة، وهي اليوم تواجه مشكلةً لمعرفة كيفية محو النظرة الأصولية التي كرّسها تنظيم الدولة في الأطفال. فضلاً عن ذلك، بدءاً من فبراير ٢٠٢٠، ما زال من المنتظر أن يعود ١،٨ مليون نازحٍ داخليّ إلى بيوتهم. في هذه الأجواء، تفيد التقارير أنّ التمويل العام غير كافٍ، وأنّ الحكومة تخفّض ميزانيتها المخصصة للمدارس داخل مخيّمات النازحين لتشجيع الأسر النازحة على العودة إلى بيوتها، وذلك وفقاً لملاحظات الناشطين في حملة «#HerRole» (دورها). فكانت النتيجة عدم استفادة عدد كبير من الطلاب النازحين من نظام تعليمي مناسب أو مغادرتهم لمقاعد الدراسة بسبب عدم جدواها.

مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنّ النظام التربوي والفرص التعليمية المتوفّرة لتطوير الشباب في العراق كانت تعاني من مشاكل متأصّلة حتى منذ ما قبل عهد تنظيم الدولة الإسلامية. وقد خلّفت التشعبات الطويلة المدى لهذه المشاكل تبعاتٍ اقتصادية واجتماعية كارثية، كهجرة الشباب، والبطالة والعمالة الناقصة ، وعمالة الأطفال، وهي كلّها عوامل تساهم في استدامة حلقة الفقر. أما على المستوى البنيوي، ووفقاً للناشطين في حملة «#HerRole» (دورها)، فقد صعّب غياب المرافق والموارد المناسبة، بالتزامن مع عدّة مشاكل عامة أخرى، كالمناهج الدراسية القديمة وقلة المدرّسين والمدراء الخبراء، الحفاظَ على المعايير الدنيا من التعليم. زد على أنّ انعدام برامج أو فرص التدريب المهني المناسب للشباب لتشجيعهم على العودة إلى المدارس يعيق جيلاً بأكمله عن التقدّم. على سبيل المثال، وفقاً لمنظّمة اللامم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، عام ٢٠١٣ وقبل نهضة تنظيم الدولة الإسلامية، كان ١٣،٥٪ من الأطفال العراقيين الذين كانوا في سنّ الدراسة (أي ١،٢ مليون طفل) غير قادرين على الوصول إلى التعليم الأساسي. فضلاً عن ذلك، كان معدّل الأمية بين الشباب والراشدين في العراق مرتفعاً في تلك الآونة أيضاً، حيث بلغ ١٦٪ للذكور و١٩٪ للإناث عام ٢٠١٤. كذلك، بالاضافة الى تردّي مستوى التعليم وتشكيل ذلك رادعاً بحدّ ذاته، فقد أجبرت الأزمة الاقتصادية الحالية الأهل على إخراج أولادهم من المدارس إما بسبب التكلفة وإما حاجةً إلى مدخول إضافي. في ظلّ هذه الأجواء، تأثّرت الشابات والفتيات بشكلٍ بالغ بالوضع الاقتصادي، خاصّةً وأنّ الأهل يفضّلون غالباً إرسال أولادهم الذكور إلى المدرسة على حساب بناتهم. ولا ننسى أيضاً التقاليد الثقافية والمخاوف الأمنية التي تشكّل أسباباً رئيسية لعدم استكمال الشابات والفتيات لدراستهنّ في أغلب الحالات. من هنا، إنّ الحدّ من قدرة الشابات والفتيات على الوصول إلى التعليم يعرقل من قدراتهنّ والإمكانيات المتوفّرة لديهنّ للتمتّع بالحريات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال إرغامهنّ على البقاء متّكلات على أسرهنّ والرجال في تلك الأسر.

لا يخفى على أحدٍ أنّ النظام التعليمي الذي يعاني من التخلّف والنقص في التمويل والقِدَم قد أوجد يداً عاملة تفتقر إلى المهارة والكفاءة، وغير قادرة على التنافس في السوق العالمية، مما أدّى إلى تضخّم مشكلة البطالة. جديرٌ بالذكر أنّ الشباب يشكّلون حوالى ٦٢٪ من السكّان، منهم حوالى المليون شاب عاطل عن العمل بمن فيهم نسبة كبيرة من الشباب المتعلّم، وذلك وفقاً لتقرير صدر عن اليونيسكو عام ٢٠١٧.[٥] وكانت تقديرات البطالة بين الشباب قد بلغت ١٦،٢٪ عام ٢٠١٤ قبل نهضة تنظيم الدولة الإسلامية، قبل أن ترتفع إلى ١٧،٩٪ عام ٢٠١٧.[٦] في

٤ منظمة إنقاذ الطفولة (يونيو ٢٠١٦) ، أكثر من مليون طفل يعيشون تحت داعش في العراق فقدوا التعليم: انقذوا الأطفال.

Save the Children (June 2016), Over A Million Children Living Under ISIS In Iraq Have Missed Out On Education: Save The Children. Retrieved at: https://www.savethechildren.ca/article/over-a-million-children-living-under-isis-in-iraq-have-missed-out-on-education-save-the-children/

٥ اليونسكو ، محاربة بطالة الشباب من خلال التعليم.

UNESCO, Fighting Youth Unemployment through Education. Retrieved at: http://www.unesco.org/new/en/iraq-office/education/technical-vocational-education/fighting-youth-unemployment-through-education/

٦ بنك الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس. معدل بطالة الشباب في العراق

Federal Reserve Bank of St. Louis. Youth Unemployment Rate for Iraq. Retrieved at https://fred.stlouisfed.org/series/SLUEM1524ZSIRQ

ظلّ غياب الفرص الاقتصادية المتوفّرة للشباب وعدم قدرتهم على تبصّر مستقبل إيجابي لهم، باتوا مصابين بالخيبة والنفور من العملية السياسية. فضلاً عن ذلك، مع تنافسهم على الوظائف في سوق محدودة، من الملاحَظ أنهم يصبّون إحباطهم وتذمّرهم على فئات أخرى لاعتبارهم أنها تحظى بامتيازات طائفية أو إثنية، مما يضعف أكثر من نسيج التماسك الاجتماعي والمصالحة. من هنا، يمكن لهذه العوامل مجتمعةً أن تشكّل -وقد شكلت بالفعل- أرضاً خصبة لاستقطاب الشباب على يد المجموعات المتطرفة والأصولية، خاصّة وأنّهم، لا سيّما الذكور منهم، يؤمنون بأنّ النظام بات يخذلهم.

الرؤية

تنصّ الرؤية على إعداد نظام تربوي عالي الجودة لجميع العراقيين كي يساهم في بناء مجتمع أكثر متانةً وقوّةً وعلماً. فيكون الجيل المقبل أعلى كفاءةً ويتمكّن من تطوير مكانة العراق في الداخل، وبالتالي يمكّن بلاده من التنافس عالمياً. فضلاً عن ذلك، ستتوفّر مزيدٌ من الفرص للفتيات والنساء لمتابعة تحصيلهنّ العلمي ونيل شهادات عليا، ليصبحنَ أكثر استقلالية اقتصادياً واجتماعياً. إلى جانب ذلك، سيؤدي تحسين ظروف المدارس، والاستعانة بمدرّسين ومدراء مدرّبين جيّداً، وخدمات تربوية قائمة على توفّر الموارد، إلى تدني مستويات التسرّب المدرسي وتعاطي المخدّرات، وازدياد فرص العمل، والقضاء على الاستغلال الاجتماعي. فإذا تحقّقت هذه الرؤية، سيساهم إصلاح النظام التربوي وتحديثه، على نحوٍ يعلّم على القيم الدامجة والوطنية، في دعم عملية المصالحة من خلال نشوء جيل جديد من العراقيين الأكثر تسامحاً وتقبّلاً للآخر.

تدابير العمل

١. **تحسين البنى التحتية والمرافق الخاصة بالمدارس.** وفقاً لتقييم الاحتياجات الذي أجرته وزارة التخطيط، يجدر بالحكومة العراقية أن تخصّص قدراً كبيراً من التمويل لتجديد ٨١٤٧ مدرسةً ابتدائيةً وثانويةً وبنائها في مختلف أنحاء العراق. في الوقت الحالي، تضمّ بعض صفوف المدارس حوالى ٩٠ طفلاً، مما يعرقل قدرة التلاميذ على التعلّم. أنّ المدارس لم يعد لها وجود رسميّ في المناطق التي دُمّرت جرّاء الحرب ضدّ تنظيم الدولة الإسلامية. يجب توفير المدارس والمكتبات المتنقّلة، بمساعدة مربّين مدرَّبين، في المناطق الريفية النائية، لدعم التلاميذ من قرى متعدّدة. من خلال تعزيز البنى التحتية للمدارس وتحسينها، سيستفيد الأطفال العراقيون من احتياجات أساسية تمكّنهم من الحصول على حدّ أدنى من معايير التعليم. في هذا الإطار، دعماً لهذا الجهد الواسع، يجدر بالحكومة العراقية، من خلال وزارتي البلديات والمالية، تفعيل وتفعيل قانون حيازة وتخصيص الأراضي لتسهيل تخصيص أراضٍ من أجل تشييد مباني جديدة للمدارس. كما ينبغي تجهيز المدارس الجديدة والمرمّمة لتلبّي احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، فتحسّن قدرتهم على الوصول وتمنع تهميشهم. أما المجتمع الدولي، فيمكنه دعم هذه العملية التنموية من خلال التعويض عن تكاليف البناء، في حين يمكن للحكومة العراقية أن تقدّم حوافز إلى القطاع

الخاص والمنظّمات الخيرية لتشجيعها على دعم هذه الجهود (على نحوٍ مشابه للإعفاءات/الحوافز الممنوحة إلى الجهات التي تبني المساجد).

٢. **إعداد منهاج تعليمي حديث ودامج ومراعٍ للمنظور الجنساني.** يجدر بالحكومة العراقيّة، من خلال وزارة التربية، وبالتنسيق مع المجتمع الدولي والمجتمع المدني، أن تجري تقييماً كاملاً للمنهاج الوطني لتحديث مضمونه. فيمكن لوزارة التربية أن تدير التقييم بالتعاون مع منظّمات مجتمع مدني محلية في كلّ محافظة، على أن يُستكمل التقييم بعد ستّة أشهر من تشكيل الحكومة الجديدة. بعد إجراء التقييم، تبدأ وزارة التربية ومنظّمات المجتمع المدني الشريكة بصياغة منهاج وطنيّ جديد، بتوجيه ومساهمة من المجتمع الدولي. في هذا الإطار، يجب إيلاء اهتمام خاصّ بالمجالات الأساسية التالية: ١) تحسين المنهاج المخصّص للعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، خصوصا من خلال مختبرات للمهارات العملية؛٢) توحيد منهاج التاريخ بحيث يعكس تجارب جميع المكوّنات العراقية وروايتها للأحداث؛ ٣) توفير المزيد من البرامج المهنية وفرص التفاعل مع الفنون الجميلة والموسيقى والرياضة؛ ٤) زرع القيم والمواقف من خلال إعداد تصاميم الدروس التي تعزّز حقوق الإنسان والقيم الدامجة واللاطائفية والمراعية للمنظور الجنساني. يمكن المساعدة في تحقيق الخطوة الأخيرة من خلال إشراك منظّمات المجتمع المدني التي تعمل في المجتمعات الممثّلة تمثيلاً ناقصاً ضمن عملية صياغة المنهاج التعليمي، للتأكّد من أنّ آراءها وتجاربها ستنشئ جيلاً جديداً يحترم ويصون حقوق جميع العراقيين. أما السبيل إلى ذلك، فقد يكون من خلال تنظيم دروس مخصّصة حول حقوق الإنسان، تشجّع على دمج النساء، والأقليات، والأشخاص ذوي الإعاقة، وغيرهم من المجتمعات المهمّشة. ويجب تطبيق المنهاج الجديد في مهلةٍ لا تتعدّى السنتين بدءاً من تاريخ إجراء التقييم. كما يمكن اختبار بعض جوانب المنهاج، قبل انتهاء مدّة السنتين، في مدارس نموذجية معيّنة (مثلاً خمس مدارس في كلّ محافظة) لإفساح المجال أمام مراجعته وتعديله. في هذا الإطار، يجدر بمجلس النواب، دعماً منه لهذه الجهود، إقرار قانون يجرّم التدخل السياسي والديني في النظام التعليمي الرسمي، ويعزّز العملية التي تفضي إلى نشوء مجتمع أكثر تسامحاً وتوحيداً.

٣. **تطوير مهارات المعلّمين والعاملين في المدارس وقدراتهم.** بالتزامن مع صياغة المنهاج الوطني الجديد، يجدر بالحكومة العراقية، من خلال وزارة التربية ومديرياتها المتوزّعة في مختلف أنحاء البلاد، أن تنظّم تدريباً على المنهاج المحدّث وتطبّقه على امتداد الوطن بأكمله، بحيث يستهدف المعلّمين والعاملين في المدارس، بمن فيهم مدراء المدارس والمستشارون العاملون فيها. فضلاً عن ذلك، يجب أن يشدّد هذا المقرّر التدريبي على الطرق التعليمية الجديدة والحديثة، كتوفير الدعم النفسي والاجتماعي، لضمان التزام التلاميذ ومشاركتهم في العملية الأكاديمية. في هذا الإطار، يمكن للمجتمع الدولي والشبكة الواسعة من المؤسسات التعليمية الخاصة أن تدعم هذه العملية من خلال إدارة برامج تدريبة موجّهة مباشرةً نحو المعلّمين، أو عبر برامج تدريبٍ للمدرّبين تستهدف منظّمات المجتمع المدني المحلية التي تستخدم المنهاج الجديد. بالإضافة إلى ذلك، يجدر بوزارة التربية أن تعتمد نظاماً قائماً على الكفائة والجدارة في توظيف الأشخاص وترقيتهم، كونه عنصراً أساسياً لتطوير نظام تربوي حديث ومهنيّ. ومع أنه من الضروري تعيين معلّمين وموظّفين إداريين مهنيّين ومدرَّبين في مختلف المراحل التعليمية، لكن على الحكومة العراقية أن تولي اهتماماً خاصاً باختيار معلّمي صفوف الحضانة والمرحلة الابتدائية، خاصّةً وأنهم يحدّدون توجّه التلاميذ ويخلّفون التأثير الأول عليهم في مسيرتهم الأكاديمية.

٤. **خفض معدّلات التسرّب المدرسي وزيادة معدّلات الالتحاق بالمدرسة.** يجب أن

تعمل الحكومة العراقية، من خلال وزارة التربية ومديرياتها المتوزّعة في المحافظات، على خفض معدّلات التسرّب المدرسي من خلال تطبيق التدابير التالية: ١) تفعيل وتنفيذ قانون التعليم الإلزامي؛ ٢) تقديم تعويض مالي إلى المواطنين المخوّلين تلقي منح سنوية لسدّ الفجوات على صعيد توليد الدخل وتبديد المبرّرات المالية التي تسوّغ إبقاء الأطفال خارج المدرسة، بما في ذلك توفير التمويل لشراء اللوازم المدرسية؛ ٣) تنظيم حملات توعوية سنوية عند انطلاق كلّ سنة أكاديمية، بالتنسيق مع منظّمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام الرسمية والخاصة، للتشجيع على التحاق التلاميذ بالمدارس (أو إعادة التحاقهم). وسيتمّ توزيع التعويض السنوي، كلّ فصل، على المواطنين المؤهلين (استناداً إلى مستوى الدخل)، على أن يتمّ تسديد الدفعة الأولى لدى إبراز دليل على التحاق التلميذ في المدرسة فقط. أما للتشجيع على إعادة التحاق التلاميذ بالمدارس، فيجدر بالحكومة العراقية التفكير في تطبيق ما يلي: ١) توفير دروس مسائية في مراكز تعلّم معتمدة لتمكين الطلاب من نيل شهادة معادلة للثانوية العامة، خاصّة النساء الشابات (وكما هو منصوص عليه أيضاً في التوصيات الموجزة ضمن قسم «تمكين المرأة»)؛ ٢) تنظيم برامج للتعليم المعجّل ومدارس للتدريب المهني لمساعدة الشباب على استكمال تعليمهم الأكاديمي في الوقت المناسب. فضلاً عن ذلك، يجب أن تترافق الجهود المبذولة لخفض معدّلات التسرّب المدرسي وزيادة معدّلات إعادة الالتحاق مع زيادة عدد الباحثين الاجتماعيين وفي المدارس، للمراقبة والعمل عن كثب مع التلاميذ والأسر. في هذا الإطار، ينبغي توظيف الخريجين في علم النفس لشغل هذه الأدوار المطلوبة بشدّة في إدارات المدارس. بالإضافة إلى ذلك، لا بدّ من تعزيز سلطة صنع القرار والدور المسند إلى المسؤولين المحليين في مديريات التربية، فضلاً عن جمعيات الآباء والمدرّسين لتوفير المشورة والرأي بشأن كيفية معالجة التحديات في المدارس.

٥. **تحسين الفرص التنموية المتوفّرة للشباب.** يجدر بالحكومة العراقية، بالشراكة مع منظّمات المجتمع المدني المحلية، أن تفتتح مراكز تدريب مهني ومساحات عامة مؤاتية للنساء، بغية تسهيل الفرص المتوفّرة لتفاعل الشباب مع نظرائهم والمشاركة في برامج التدريب المهني والتدريب على المهارات العملية. ويمكن للمجتمع الدولي دعم هذه الجهود من خلال تنظيم التدريبات الهادفة لبناء القدرات وتقديم التمويل إلى منظّمات المجتمع المدني المحلية. كما ينبغي لحكومة العراق أن تقوي الشباب وتمكّنهم من خلال تزويدهم بالمزيد من الفرص للمشاركة في العملية السياسية والشؤون الحكومية، عن طريق برامج للمتطوّعين والمتدرّجين. فمن خلال تقديم الطلبات وفق عملية قائمة على معيار الكفاءة، يحصل الشباب على فرصة العمل في فروع الحكومات المحلية والوزارات للمساعدة في تطبيق البرامج الحكومية من أجل تطوير مهاراتهم وتطبيقها أكثر فأكثر. كما ينبغي لحكومة العراق والمجتمع الدولي، بدورهما، أن يقدّما حوافز إلى القطاع الخاص ومنظّمات المجتمع المدني لتوفير فرص مشابهة للشباب. ففي المناطق المحرّرة حديثاً حيث تدعو الحاجة إلى تضافر الجهود من أجل إعادة بناء المجتمعات المحلية وإنعاشها، يمكن لهذه الفرص الممنوحة إلى المتطوّعين أن تكون بنّاءةً بالنسبة إلى كلٍّ من الحكومة والشباب.

٦. **إصدار منح بالغة الصغر للمشاريع التجارية التي يقودها شباب.** يجب دعم إمكانية تحسين الفرص الاقتصادية من خلال إصدار منح بالغة الصغر لأصحاب المشاريع الشبّان والشابات (وكما هو منصوص عليه أيضاً في التوصيات الموجزة ضمن قسم «تمكين المرأة»). كما يجب أن تستهدف برامج المنح البالغة الصغر، التي تتمّ إدارتها من خلال المجتمع الدولي ومنظّمات المجتمع المدني المحلية، الشباب بين ١٨ و٣٥ سنة، مع التركيز على الشباب العاطلين عن العمل، وتزويدهم بالتمويل اللازم لإنشاء مشروع صغير في مجتمعهم المحلي. من هنا، يجدر

بالشباب المهتمين بذلك أن يقدّموا طلباً ومقترح لإنشاء العمل التجاري إلى المنظّمة المموّلة خلال فترة الدعوة المفتوحة لتقديم الطلبات. وسيُلزم المستفيدون من هذه المنح البالغة الصغر بالمشاركة في برامج تدريب مهني وتدريب على المهارات، لإنشاء أنظمة مساءلة ومراقبة، وتحسين إمكانيات الشباب وقدراتهم بشكل عام وتمكينهم من التنافس بنجاح في سوق العمل.

٧. **إطلاق حملات توعية عامة واسعة للتشجيع على تمكين الشباب.** يجب أن تعتمد الحكومة العراقية ومنظّمات المجتمع المدني المحلية مقاربةً متعدّدة الجوانب لتسليط الضوء على أهمية مشاركة الشباب في العملية السياسية والتنمية الاقتصادية، ونشر التوعية بشأن المخاطر التي يواجهها الشباب، ومنها التأثر بالأيديولوجية المتطرفة، والشعور بالخيبة من العمليات السياسية والنفور السياسي، والهجرة، وتعاطي المخدّرات. في هذا الإطار، ينبغي للمجتمع الدولي أن يوفّر التمويل اللازم وبناء القدرات لمنظّمات المجتمع المدني المحلية، بغية تطوير حملات منظمة وقوية. وبالإضافة إلى الاستفادة من وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي من أجل الترويج لرسائل الحملات، ينبغي تنظيم هذه الحملات على المستويين الوطني والمحلي من خلال أنشطة تُنّظم مباشرةً مع الشباب، والقادة المحليين، والشخصيات السياسية والدينية، والناشطين، بغية محاربة رسائل الأصولية وتعزيز فرص التمكين. فمن شأن هذه الأنشطة التي تُنظّم مع المستهدفين مباشرةً أن توجد سبلاً لتفاعل الشباب مع صنّاع القرار، والحرص على أن تعكس تدابير الحكومة مخاوفهم واحتياجاتهم.

الحوكمة وتوزيع الموارد

إنّ إنشاء نظام للحوكمة السليمة والإدارة والتوزيع العادل للموارد يعتبر تحدّياً في ظلّ البيئة السياسية الراهنة. فقد أوجد النظام الضعيف للضوابط والموازين شعوراً بانعدام المساواة بين العديد من شرائح المجتمع العراقي، لا سيّما على صعيد مخصصات الموازنة وتوزيع السلطة بين الحكومة المركزية وحكومات المحافظات والأقاليم. فأفسح اختلال موازين القوى المجال أمام انتشار الفساد كما حدّ من الفرص المتاحة للشرائح المهمّشة، كالنساء والشباب.

الواقع الراهن

خلال السنوات السبعة عشر منذ أن بدأ العراق انتقاله نحو الديمقراطية، اختبرت البلاد حلقات من النكسات والتقدّم. وفي غضون ذلك الوقت، صاغ العراقيون دستوراً جديداً وصادقوا عليه، كما أنشأوا نظاماً من التعدّدية السياسية، وأجروا انتخابات منتظمة، واعتمدوا تقليداً لنقل السلطات بشكلٍ سلميّ. لكن، بالرغم من هذه الإنجازات الملحوظة، ما زالت التحديات والانقسامات التي ظهرت في المراحل الأولى من العملية الانتقالية- كالمشاكل الإثنية والطائفية، والتدخلات الأجنبية، والسلوك النخبوي الاستغلالي، وشبكات المحسوبيات- تخلّف تأثيرها على الطريق التي يسلكها العراق نحو الديمقراطية. وقد برزت هذه العوامل غير مرّة مع إقدام الجهات السياسية وتلك غير التابعة للدولة على إذكاء نار الانقسامات الطائفية ومشاعر الظلم (أحقيقية كانت أم متصوّرة)، مما جعل هذه الفترة الانتقالية في العراق حافلةً بفترات من الاضطرابات المدنية والنزاعات المسلّحة الكارثية.

يشهد الكثيرون على أنّ هذه الأعراض إنما تعكس مشكلةً أكبر في العراق، هي الحوكمة الضعيفة. فصحيحٌ أنّ التوتّرات الإثنية-الطائفية تؤجّج، على ما يبدو، النزاعات، إلا أنّ المحفّز الحقيقي على ذلك يبقى غياب حكومة خاضعة للمساءَلة وجامعة ومستجيبة للمواطنين. ففي غيابها، بدأ شعورٌ متنامٍ بالتهميش والإهمال والاستغلال يبسط

سيطرته، لا سيّما بين السكّان السنة وغيرهم من جماعات الأقليات، خاصّةً مع فشل الحكومة – بقيادة شيعية أساساً- مرّةً تلو أخرى، في تحقيق تغيير هادف. فكان عجز الحكومة هذا، وعدم استعدادها الظاهر للاستجابة لهذه الشريحة من السكّان، بالإضافة إلى سياسات انقسامية عدّة، ما أدّى إلى نهضة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام عام ٢٠١٤. بالفعل، أدّت سنواتٌ من التهميش المنهجي، وضعف الخدمات العامة، والمضايقات من قبل الأجهزة الأمنية، والاعتقالات وتهم الإرهاب غير المبرّرة، إلى إيجاد أرضٍ خصبة استغل فيها تنظيم الدولة الإسلامية مخاوف الناس ومظالمهم، فتمكّن بكلّ سهولة من إحراز موطئ قدمٍ له في الأقاليم ذات الأغلبية السنية.

صحيحٌ أنّ تنظيم الدولة مُني بهزيمة في نهاية الأمر، إلا أنه خلّف في أعقابه دماراً كاملاً. فمدنٌ كبرى تمّت تسويتها بالأرض تماماً، وبنى تحتية أساسية دُمّرت بالكامل، وثقة المجتمع تزعزعت في صميمها مع نزوح حوالى ثلاثة ملايين شخص وقتل عشرات الآلاف أو خطفهم. في هذا الإطار، تمثّل الطريق قدماً اختباراً هائلاً بالنسبة للحكومة العراقية، إنما أيضاً فرصةً لإعادة الإعمار ومداواة مجتمع متفكّك. لكن، خلال الأشهر التي تلت إعلان الحكومة النصر رسمياً على تنظيم الدولة الإسلامية، تميّزت المرحلة التالية من إعادة الإعمار والمصالحة وإعادة التأهيل بالركود وانعدام المساواة. فما زال أكثر من ١،٨ مليون شخص تقريباً نازحين وغير قادرين على العودة إلى منازلهم في ظلّ تأخر تنفيذ عمليات التنظيف وعدم جهوزية الخدمات الأساسية كالكهرباء والماء، ناهيك عن الرعاية الصحية أو المدارس المناسبة. على سبيل المثال، يتّصف غرب الموصل الذي كان يوماً موطناً لمليون شخص بالدمار الكامل بعد تحوّله إلى أنقاض. ولم يجد الكثيرون ممن عادوا إلى منازلهم شيئاً ينتظرهم، مما دفعهم إلى العودة إلى المخيّمات، بالرغم من ظروف المعيشة المتردّية فيها.

أدّت وتيرة الترميم البطيئة، وعدم قدرة الحكومة على بسط قيادة موحدة على الأمن في المناطق المحرّرة، بسبب تواجد جماعات مسلّحة متنوّعة فيها، إلى تدهور ثقة المواطنين بالحكومة سريعاً. ولا يخفى على أحد أنّ تبعات هذه التحديات الجديدة للحوكمة، كصعوبة تأمين الخدمات والموارد بطريقة عادلة وفي الوقت المناسب، والأمن، وإعادة الإعمار، قادرة على إحياء الأسباب الجذرية والمظالم التي أدّت إلى نشوء تنظيم الدولة الإسلامية في السابق. فضلاً عن ذلك، لا شكّ في أنّ بقاء شرائح كبيرة من المجتمع على هامش العملية السياسية يحدّ من قدرة الحكومة على تمثيل وتلبية الاحتياجات الفورية للمواطنين في المناطق المحرّرة. بالفعل، ما زال الشباب والنساء- الذين يتحمّلون نتائج النزاع على نحوٍ غير متناسب بشكلٍ عام- خارج حلقات صنع القرار التي تحدّد مستقبلهم، بالرغم من أنّ جميع الأدلة تشير إلى أنّ دمج النساء والشباب يساهم في تطوير سلام أكثر استدامة.

بالإضافة إلى هذه التحديات الجديدة ذات الصلة بالحوكمة، ما زال العراق يتصارع مع التشعبات الأوسع للحوكمة الضعيفة التي استمرّت لسنوات وأدّت إلى تطبيق أنظمة مساءلة ضعيفة، وعملية رقابة تشريعية وبرلمانية غير مجدية، وتطبيق غير فعال للخدمات، وتنمية متفاوتة. لكنّ الأهم من ذلك كله هو أنّ الحوكمة الضعيفة هذه أدّت إلى فساد مستشرٍ في مختلف مستويات المجتمع. فوفقاً لمؤشّر مدركات الفساد ٢٠١٩ التابع لمنظّمة الشفافية الدولية، يعتبر العراق من أكثر البلدان فساداً في العالم، محتلاً المرتبة ١٦٢ من أصل ١٨٠ بلداً. فبالرغم من مساعدات دولية بقيمة مليارات الدولارات وبالاضافة الى مصادر دخل محلية، ما زال المواطنون يعانون جراء غياب حادّ للخدمات الأساسية والأمن وفرص العمل.

فضلاً عن ذلك، يعزو الكثيرون الوضع الذي يواجهه العراق اليوم إلى التسرّع في تنظيم العملية الانتقالية عام ٢٠٠٥. فبسبب عدم تخصيص ما يكفي من الوقت لإفساح المجال أمام مختلف الفئات الإثنية- الطائفية بالتفاوض والتوصّل إلى إجماعٍ حول الطموحات السياسية المتفاوتة، انتقلت الكثير

من الخلافات العالقة المرتبطة بقضايا أساسية ذات صلة بالحوكمة السليمة إلى الدستور. ورغم وجود نية بمعالجة هذه القضايا بعد المصادقة على الدستور، لم يُحرز أيّ تقدّم ملحوظ في هذا المجال، وما زال الكثير من العراقيين يعتقدون أنّ الوضع سيستمرّ بالتدهور طالما بقيت هذه القضايا عالقة. على سبيل المثال، ما زالت هناك علامات استفهام حول تركيبة المحاكم الاتحادية وموضوع ولايتها القضائية؛ وما زالت التحديات التي تحول دون إنشاء مجلس ثان في البرلمان موجودة؛ وما زالت النزاعات حول التحكّم بالمناطق المتنازع عليها وطريقة توزيع الموارد الطبيعية حاضرة بشكلٍ مستمرّ؛ كما ما زال مقدار السلطة التي يجب تفويضها من الحكومة الاتحادية إلى حكومات الأقاليم موضوع أخذٍ وردّ. في هذا الإطار، لا تخلّف هذه القضايا العالقة مجتمعةً تأثيراً سلبياً على الحوكمة في العراق فحسب، بل تنهك النسيج الاجتماعي أيضاً نظراً إلى الطبيعة الانقسامية لهذه القضايا.

حدّد ناشطون في حملة «HerRole» (دورها) الانقسامات الإثنية- الطائفية المتجذّرة في الدستور، معتبرين إياها أحد العوائق البنيوية الأساسية التي تؤثّر سلباً على فعالية مجلس النوّاب وطبيعته التعاونية. فيتجلى عجز مجلس النواب عن أداء مهامه التشريعية بسبب هذه الانقسامات في عدم قدرته على إقرار موازنة بشكلٍ منتظم، مما يثير قلقاً بالغاً بين المواطنين حيال معدّل النزاهة والإنصاف المعتمدين أثناء صياغة الموازنة. ففي هذا الوقت الدقيق الذي يجب فيه إعادة بناء ثلث البلاد، ما زالت الموازنة تشكّل ساحة معركة بين السياسيين الذين يتبارون في عرض قواهم وحقن الانقسامات عوضاً عن إيجاد مساحات للتسوية. ومن المؤسف أنّ هذه المعركة تؤثّر على نظرة المواطنين إلى أشقائهم المواطنين، بينما يرون أنّ الأموال تُحوّل بشكلٍ أساسي نحو المناطق المحرّرة، إنما على حسابهم كما يعتقدون.

الرؤية

إنّ تطبيق الحوكمة في العراق يعني الالتزام بسيادة القانون، واحترام أحكام الدستور بهدف تحسين أدائه محلياً ورفع مكانته عالمياً على المستوى الاقتصادي والسياسي. وسيؤدي ذلك إلى احترام فصل السلطات بين فروع الحكم الثلاثة، لا سيّما تأمين استقلالية القضاء. كما سيتمّ توزيع الموارد بشكلٍ عادلٍ ومتساوٍ لضمان وصون حياة كريمة لجميع العراقيين. ستضمن هذه العملية تطوير الموارد والبنى التحتية بطريقة شاملة ومتناسبة في المحافظات كافة، مما يرفع مستوى معيشة الفئات الضعيفة اقتصادياً في العراق، كالنساء والشباب. كما أنّ تعزيز تفويض السلطات إلى الحكومات المحلية سيبسّط العمليات الإدارية ويحسّن من مستوى تقديم الخدمات الأساسية. وسيحسّن المجتمع المدني دوره الرقابي فيراقب العملية السياسية بشكلٍ واضح وصريح. فإذا تحقّقت هذه الرؤية، سيصل العراق إلى الاكتفاء الذاتي، وستُطبَّق ممارسات الحوكمة السليمة بطريقة تضمن توفير الخدمات العامة والموارد بطريقة محترفة وممتازة، على قدم المساواة بين جميع المواطنين.

تدابير العمل

١. **الاستمرار في تفويض السلطات إلى الحكومات المحلية.** على الحكومة العراقية إنشاء آليات لتفويض سلطات إضافية إلى الحكومات المحلية الممثَّلة بمكتب المحافظ والمديريات العامة للوزارات في المحافظات. فمع منح مجالس المحافظات المزيد من السلطات لاتّخاذ قرارات بشأن الأمن والمالية والسياسة، لا بدّ من منحها سلطاتٍ إضافية أيضاً لسنّ التشريعات والأنظمة ضمن حدودها، ومراقبة السياسات العامة ونفقات الموازنة للحكومة المحلية. دعماً لهذه العملية، يجب تطبيق قانون سلطات المحافظات والتعديلات التي أجريت عليه كردّ على احتجاجات العام ٢٠١٣، بشكلٍ كامل خلال ستة أشهر من ولاية الحكومة الجديدة. وفقاً لتعديلات العام ٢٠١٣، نصّ القانون على إنشاء هيئة عليا للتنسيق بين المحافظات، برئاسة رئيس الوزراء؛ لكن ما زال من المنتظر أن تدير هذه الهيئة عمليةً منسّقةً ونظاميةً لنقل السلطات من كافة وزارات الحكومة المركزية إلى المديريات العامة ذات الصلة في المحافظات. من هذا المنطلق، بحلول نهاية العام ٢٠٢٠، ينبغي على الحكومة المركزية، من خلال الهيئة العليا وبالتنسيق مع حكومات المحافظات، أن تصمّم خطةً استراتيجيةً للامركزية وتبدأ بتطبيقها، محدّدةً السلطات، والموظفين، والميزانية التي ينبغي تخصيصها لهيئات الحكم المحلية. لكن كي تكون هذه العملية فعالة، يجب أن تراجع الحكومة الاتحادية صلاحيات الهيئة ونطاق اختصاصها، بحيث لا يقتصر دورها على تقديم الاستشارات فحسب، وإنما تتّسع صلاحياتها لتشمل تنفيذ خطة اللامركزية والإشراف عليها. في هذا الإطار، يمكن للمجتمع الدولي دعم هذه العملية من خلال توفير المهارات اللازمة لموظفي الهيئة والكيانات الحكومية ذات الصلة، لمساعدتهم على تصميم خطة لامركزية شاملة وتطبيقها.

٢. **تعزيز أنظمة المساءلة والشفافية عبر مختلف مستويات الحكومة.** يجب اعتماد نهج متعدّد الجوانب في مختلف الهيئات العامة والمدنية من أجل تحسين مستوى الرقابة، ومكافحة الفساد، وتعزيز الكفاءة الحكومية. يشمل ذلك، من ناحية الحكومة، تحسين قدرات مجلس النواب وصلاحياته وتعزيز تدابير الإنفاذ والتنسيق بين الهيئات الحكومية. كما يشمل أيضاً التشديد من تطبيق نظام قضائي مستقل وغير طائفي. دعماً لذلك، يجدر بالمجتمع المدني والمجتمع الدولي تأمين تدريب متخصّص للقضاة وأصحاب المهن القانونية، للقضاء على إمكانيات التدخل الديني أو السياسي الخارجي.

- مجلس النوّاب: ١) سلطة استجواب الوزراء والمسؤولين التنفيذيين دونما خوف من الانتقام من خلال لجان وهيئات مستقلة معنية بالنزاهة العامة؛ ٢) سنّ تشريعات لتسهيل وصول المواطنين ووسائل الإعلام إلى المعلومات بطريقة مجانية وسهلة؛ ٣) تحسين القوانين بحيث توضّح بشكل أكبر مبادئ حرية التعبير وحريّة التجمّع المنصوص عليها في الدستور وتفعيلها؛ ٤) تعديل نظام الخدمة المدنية وتحديثه وتعزيز إجراءات الرقابة المنصوص عليها في النظام بالتنسيق مع الحكومة الاتحادية؛ ٥) إنشاء محطة تلفزيونية رسمية لبثّ الأنشطة الحكومية والنيابية.

- الحكومة الوطنية والمحلية: ١) إنشاء مناصب لأمين المظالم في مختلف أنحاء الوزارات والهيئات الحكومية على المستويين المحلي والوطني؛ ٢) إنشاء الوزارات هيئاتِ تنسيق وإشراف ضمن مديرياتها العامة المتوزّعة في المحافظات لضمان إدارة الحكومة المحلية، بما في ذلك نفقات الموازنة، بطريقة فعالة وخالية من الفساد؛ ٣) تنفيذ قانون من أين لك هذا (الكسب غير المشروع) لعام ٢٠١٨ بالنسبة إلى جميع المسؤولين الحكوميين، وفرض عقوبات على المخالفات بهدف مكافحة الفساد؛ ٤) تدريب موظّفي القطاع العام على

الأطر والأنظمة القانونية لتعزيز النزاهة والمساءلة داخلياً.

على المستوى المدني، يجب أن تشمل هذه العملية تزويد المجتمع المدني بالحيّز والقدرة اللازمتين لمراقبة النشاط الحكومي والإبلاغ عنه دونما خوف من الانتقام، فضلاً عن تأمين خدمة إعلامية مستقلة تقدّم التقارير والرقابة بشكلٍ بنّاء. دعماً لذلك، يمكن للمجتمع الدولي دعم منظّمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المستقل وتمكينها من إنشاء شبكة مراقبة عبر البلاد لإصدار تقرير عام دوري حول أداء الحكومة، بما في ذلك الإنفاق.

٣. **تحسين إدارة الخدمات العامة وتوفيرها.** يجب أن تخضع حكومة العراق (على المستوى الوطني والمحلي) لتقييم مكثّف وتحديث لعملياتها البيروقراطية المتعلقة بتوفير الخدمات، بغية تحسين مستوى الكفاءة وحسن التوقيت. فعادةً ما يتصدّر انعدام الخدمات الأساسية سلّم الشكاوى التي يرفعها المواطنون (وغالباً ما يرتبط ذلك بالبطالة والفساد)، وتبرز هذه الشكاوى بشكلٍ خاص في المناطق المحرّرة، حيث تكون الخدمات بالكاد متوفّرة. من هنا، يمكن تحسين تقديم الخدمات الأساسية، كالكهرباء والماء والصرف الصحي والسكن والنقل، من خلال تطوير آليات الحوكمة الإلكترونية، والقضاء على التأخير البيروقراطي والخطوات المتعدّدة، وإزالة الأنظمة المتأصّلة المتمثّلة بالرشوة ومحاباة القربى. ويمكن للمجتمع الدولي دعم هذه العملية من خلال تسهيل تنفيذ تقييم إجرائي في مختلف الوزارات ذات الصلة، فتصميم خطة عمل شاملة لتطبيق إصلاحات شاملة لعدّة قطاعات. في غضون ذلك الوقت، يمكن للمنظمات الدولية أن تسدّ الثغرات في تقديم الخدمات الأساسية التي لا يمكن للحكومة تفعيلها أو لا تملك إمكانية توفيرها.

٤. **حلّ الخلافات بين حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان.** يجب أن تشارك الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان في مفاوضات مباشرة لحلّ النزاعات العالقة وتطبيع العلاقات ما بينهما بعد أن ساءت كثيراً إثر الاستفتاء على استقلال كردستان عام ٢٠١٧ وما تلا ذلك من مواجهات عسكرية في المناطق المتنازع عليها. تعود الخلافات الأساسية بين الحكومتين إلى الدستور العراقي الصادر عام ٢٠٠٥، حيث بقيت عدّة مسائل عالقة مثل الحدود المتنازع عليها، وضبط الأمن، وإدارة الموارد الطبيعية. على سبيل المثال، ما زالت الآليات المنصوص عليها في المادة ١٤٠ من الدستور حول الأراضي المتنازع عليها، بما فيها كركوك، غير مطبّقة، في حين أنّ المادّتين ١١١ و ١١٢ قابلتان لعدّة تفسيرات، بالنظر إلى اللغة الغامضة المستخدمة لوصف السلطات الحصرية والمشتركة لكلتا الحكومتين في ما يتعلق بإدارة واستكشاف الموارد الطبيعية في كردستان والمناطق المتنازع عليها. من هنا، لمعالجة القضايا العالقة، يجب أن يقرّ مجلس النوّاب القوانين المنصوص عليها دستورياً وينشئ البنى الحكومية الموجزة في الدستور من أجل تفعيل التدابير الاتحادية، على غرار ما يلي: ١) محكمة دستورية اتّحادية عليا مستقلة تتمتّع بصلاحيات في مجال فضّ الخلافات بين الوحدات الاتحادية، والمحافظات، والحكومة الاتحادية؛ ٢) مجلس أعلى (المجلس الاتحادي) في البرلمان للقيام بالمزيد من تدابير المراقبة والإشراف. في الوقت نفسه، وحتى إنشاء هاتين الهيئتين، يجدر بالحكومتين أن تستمرا بالتفاوض على اتّفاق لتقاسم الإيرادات وتخصيص الاعتمادات في الميزانيات، وإدارة الأمن بشكلٍ مشترك في المناطق المتنازع عليها، وإدارة الحدود الجوية والبرية الدولية بطريقة مشتركة.

٥. **إدارة ميزانيات عادلة ومنصفة بين المحافظات.** وفقاً لتقرير صادر عن البنك الدولي، بلغت مخصصات التنمية الإقليمية لجميع المحافظات (بما فيها كردستان) ٦٪ فقط من كافة نفقات الاستثمار الاتحادية في موازنة العام ٢٠١٦. من

هنا، لتعزيز التنمية ودعم الجهود الهائلة المبذولة في مجال إعادة إعمار المناطق المحرّرة، يجب أن تزيد الحكومة العراقية مخصّصات الموازنة بدءاً بالسنة المالية ٢٠٢١. فمن شأن تنظيم مخصصات الموازنة بطريقة أكثر عدلاً وإنصافاً أن يدعم جهود اللامركزية، مع منح الحكومات المحلية سلطةً أكبر لإدارة الموارد والشؤون المالية مباشرةً، بما يتناسب مع الاحتياجات والأولويات للمواطنين ضمن المحافظة. ولضمان التوزيع بشكلٍ عادل ومنصف، يجب تحديد مخصصات الموازنة بناءً على مجموعةٍ من المعايير، كعدد السكان، وحجم الدمار، ونوعية البنى التحتية، والثروة الطبيعية. ومع أنّه تمّ تخصيص تمويل دولي لدعم جهود إعادة الإعمار في المناطق المحرّرة، يجدر بالحكومة العراقية أن تخصّص بدورها تمويلاً إضافياً من الموازنة لسدّ الثغرات في التمويل لمدّة سنتين على الأقل. ولتنويع مصادر الدخل، يجدر بالحكومة العراقية، بالتنسيق مع الحكومات المحلية في المحافظات الغنية بالموارد الطبيعية (كالنفط، والغاز الطبيعي، والفوسفات) أن تستأنف نظام «البترودولار». كما يجب أن يتمّ ردّ ٥٪ كحدٍّ أدنى من إيرادات مبيع هذه الموارد الطبيعية إلى المحافظات المعنية مباشرةً لدعم جهود التنمية، وتوليد فرص عمل، وتحسين الخدمات البلدية.

٦. **تحسين دور الفئات الناقصة التمثيل من أجل حوكمة أكثر استجابةً ودمجاً.** بهدف إنشاء مؤسسات حكومية أكثر استجابة ودمجاً، يجدر بالحكومة الوطنية والمحلية أن تسهّل فرص نسج روابط أقوى بين المسؤولين الحكوميين والمواطنين، لا سيّما النساء، والشباب، وبقية الفئات المهمّشة. كما يجدر بالمسؤولين الحكوميين، فضلاً عن الأحزاب السياسية، أن يحفّزوا المواطنين على المساهمة بشكلٍ حثيث، من خلال حملات التوعية العامة والاستشارات، بغية صياغة قوانين وسياسات أكثر استجابة، وإدارة موازنة أكثر إنصافاً ودمجاً، وتزويد المواطنين بقدرة على التعبير عن رأيهم في عملية صنع القرار السياسي. فضلاً عن ذلك، (وكما هو منصوص عليه أيضاً في التوصيات الموجزة ضمن قسم «تمكين المرأة»)، يجدر بالحكومة العراقية تطبيق كوتا تخصّص للنساء ٢٥٪ من المراكز في مختلف الوزارات الحكومية واللجان والهيئات المستقلة. وبإمكان المجتمع الدولي والمجتمع المدني أن يساعدا في تحقيق ذلك من خلال بناء قدرات الفئات الممثّلة تمثيلاً ناقصاً كي تشارك بشكلٍ فعال في صنع القرار، والتشجيع على دمجها في البنى الحكومية والحزبية، وتسهيل الفرص للنساء والشباب والمجموعات الأقلية لتشكيل تحالفات بناءً على القضايا، بغية التعبير عن آرائهم ومناصرة احتياجاتهم وأولوياتهم.

الصحة والبيئة

يرتبط الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للعراق بصحة السكان وكذلك البيئة. يعاني الشعب العراقي من مشاكل صحية وبيئية حادة تنبع من مجموعة واسعة من العوامل، بما في ذلك الافتقار إلى نظام صحي وبنى تحتية متطورة، ومحدودية الوصول الى الإمدادات الصحية والأدوية، والفساد، والنزاعات المسلحة الداخلية. أدت المحدودية في التمويل العام وسوء الإدارة وسوء تقديم الخدمات في القطاع الصحي والبيئة الملوثة التي انتشرت بسبب النزاعات المسلحة إلى زيادة عدد الأمراض المزمنة والأوبئة الصحية وتعاطي المخدرات وسوء الخدمات في الصحة العقلية، لا سيما بين المجتمعات المستضعفة.

الواقع الراهن - الرعاية الصحية

إن التحديات التي يواجهها نظام الرعاية الصحية والبيئة في العراق معقدة وتنبع من فترات طويلة من النزاع العنيف والاضطرابات السياسية، بما في ذلك سوء الإدارة ونقص التمويل ومحدودية الموارد وتطوير البنية التحتية المتوقفة. لقد أثرت عقود من الحرب، بما في ذلك النزاع الأخير ضد داعش، على قدرة الرعاية الصحية والقطاعات الاجتماعية على تقديم تغطية جيدة للخدمات التي يحتاجها المواطنون.

أدت هجمة داعش وسيطرته خلال السنوات الأربعة، والمعارك اللاحقة لتحرير الأراضي العراقية إلى إلحاق أضرار جسيمة بالعديد من مرافق الرعاية الصحية وتدميرها التي كانت تكافح بالفعل من أجل البقاء. وأدت الحرب الأخيرة ضد داعش عن وجود أكثر من ٣،٢ مليون شخص من النازحين داخلياً، وكان الكثير منهم محتجزين في مخيمات النازحين التي تعاني من نقص الموارد مع نقص خدمات الصحة العقلية والبدنية والظروف المعيشية المتردية. بالرغم من عودة العديد من المواطنين إلى أماكنهم الأصلية، لا يزال عدد النازحين يقارب المليونين. فحتى اللذين عادوا إلى أماكنهم يجدون قطاعا صحيا يفتقر بشدة إلى القدرة على تلبية الاحتياجات الصحية الماسة، بما في ذلك الرعاية الصحية الأساسية وإعادة التأهيل المراكز الصحية والمتخصصين في الصحة العقلية.

كان الناس متفائلين بحذر بعد التحرير من داعش من أن الحكومة العراقية ستعمل بفعالية وكفاءة لضمان الوصول إلى مستوى من الرعاية الصحية الجيدة. ومع ذلك، تشير التقارير إلى أنه حتى نهاية عام ٢٠١٩، لا يزال المواطنون - وخاصة في المناطق التي كانت تحت سيطرة داعش سابقًا - لا يمكنهم الحصول على أقل مستوى من الرعاية الصحية[٧]. على سبيل المثال، لا يزال سكان الرمادي، مركز محافظة الأنبار وأكبر مدنها، بدون مستشفى عام بعد أن تم تدمير مستشفى المدينة منذ ما يقرب من عامين. ومما يزيد الوضع تعقيدًا هو وجود عدد من العوامل الأخرى في هذا القطاع، بما في ذلك سوء الإدارة والفساد وعدم وجود نظام فعال للتأمين الصحي، وقلة الموارد البشرية الكافية (مثل الأطباء والعاملين في مجال الرعاية الصحية) وقلة الدواء. ووفقًا لاستطلاع الرأي العام الذي أجراه المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) في أواخر عام ٢٠١٩، كان ٦٨ في المائة من المستطلعين قلقين للغاية بشأن الفساد في نظام الرعاية الصحية. وعلى هذا النحو، لا يزال الوصول إلى الرعاية الصحية الجيدة وبأسعار معقولة للمواطن العادي صعباً. في المتوسط، يحتاج المواطنون إلى تغطية ما يزيد عن ٧٠ في المائة من الرعاية الصحية الخاصة بهم ويحتاجون في بعض الأحيان إلى السفر إلى الخارج للحصول على خدمات صحية أفضل[٨].

وبالإضافة إلى سوء الإدارة والفساد المتجذر، حولت عقود من النزاع في جميع أنحاء العراق الموارد الحكومية من الخدمات الصحية والاجتماعية إلى الأمن والدفاع. ومن بين ١٣٣ تريليون دينار عراقي في الموازنة العامة العراقية، تم تخصيص ٦ تريليونات أي ما يعادل نسبة (٤،٥) بالمائة فقط للقطاع الصحي[٩]. وعلاوة على ذلك، تواجه عملية الموازنة تحديات في الإعداد والموافقة من قبل البرلمان، وكذلك صرف الأموال في الوقت المناسب وبطريقة يمكن التنبؤ بها. في حين أن اللامركزية في نظام الرعاية الصحية قد عولجت إلى حد ما في التشريعات الوطنية، ولكنه لم تتحقق بشكل كامل بعد، مما أثر على قدرة الحكومات المحلية على استيعاب وتنفيذ السياسات والإصلاحات اللازمة.

إلى جانب عدم كفاءة الحكومة، يسهم نقص القوى العاملة الماهرة في أوجه القصور في القطاع الصحي. ومثل العديد من القطاعات الأخرى، فإن مجال الرعاية الصحية يعاني من هجرة العقول من المهنيين العاملين في مجال الصحة ليس فقط في المناطق الريفية ولكن أيضًا في المراكز الحضرية. ومن بين ١٥٠٠ إلى ١٨٠٠ خريج من الكليات الطبية كل عام واحد، غادر حوالي ربعهم للعمل في الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة أو أستراليا أو أكثر المحافظات استقرارًا في إقليم كردستان العراق[١٠].

ومثل القطاع الصحة العامة، فأن العراق عالق في حلقة مفرغة من الحرب والتدهور البيئي. أن هذه العلاقة بين البيئة والنزاع المسلح تنتج تحديات مشابهة للتحديات المذكورة أعلاه فيما يتعلق بالصحة. وفقًا لتقرير البرنامج البيئي للأمم المتحدة، فإن البيئة، بالإضافة إلى المشاكل المزمنة للتلوث والتدهور، تعاني أكثر من التخريب الممنهج والواسع من قبل داعش. وعلى سبيل المثال، كتكتيك حرب، قام داعش بإشعال النار في مصانع الكبريت وآبار النفط، وأشهرها حرائق نفط القيارة ومصنع مشراق للكبريت، حيث ملأ الهواء بالكربون الأسود والأبخرة السامة السميكة. وأدى القتال بالقرب من المواقع الصناعية إلى إطلاق المواد الكيميائية في التربة والمياه الجوفية، وتدمير الأراضي الزراعية حيث تؤدي إلى مزيد من التصحر.[١١]

---

٧ Iraqi Ministry of Health and World Health Organization, *Comprehensive Assessment of Health Information System: Iraq, 2019*, p. 11. Retrieved at: https://moh.gov.iq/upload/upfile/ar/993.pdf

٨ *The Healthcare Situation and Current Problems and Solutions in an Important Report by the Minister of Health* الوضع الصحي: المشكلات والحلول الآنية.. في تقرير هام لوزير الصحة) Retrieved at: http://www.almothaqaf.com/a/qa-daya2019/939158

٩ *Ibid.*

١٠ Al-Bayan Center for Planning and Studies, *Restoring the Iraqi Healthcare Sector: The British National Health Service as a Model*, 2018, p. 10. Retrieved at: http://www.bayan-center.org/en/wp-content/uploads/2018/06/786564532.pdf

١١ UNEP. *Technical Note – Environmental issues in areas retaken from ISIL: Mosul, Iraq*. 2017. Retrieved at: https://postconflict.unep.ch/publications/Iraq/Iraq%20Technical%20Note_September2017.pdf

ترتبط الصحة والبيئة ارتباطًا وثيقًا وتواجه تحديات مماثلة. كلاهما يعاني من تدهور البنية التحتية وسوء الإدارة ونقص التمويل والموارد البشرية. وترتبط المشاكل البيئية في العراق، مثل تغير المناخ وارتفاع درجات الحرارة في الصيف، وتلوث المياه وشحة المياه الصالحة للشرب، وفقدان التنوع البيولوجي، وتلوث الهواء المتعلق بالحرب، والعواصف الرملية بزيادة في المشكلات المتعلقة بالصحة. وعلى سبيل المثال، في صيف عام ٢٠١٨، تم نقل آلاف الأشخاص الذين يعانون من الإسهال الحاد في البصرة إلى المستشفى العام. في ذلك الوقت، ذكرت إدارة الصحة أن تلوث مياه البصرة مرتفع بشكل مذهل: يبلغ التلوث الكيميائي ١٠٠ بالمائة والتلوث الجرثومي ٥٠ بالمائة. في حين أن هذه الحالة هي نتيجة مباشرة للقضايا البيئية، فإن هذه القضايا هي في الواقع نتيجة ثانوية للنزاعات المستمرة والاضطرابات السياسية، والتي بدورها أثارت اضطرابات عامة جديدة لتبقى في حلقة مفرغة من الصراع ويسبب في تدهور القطاع الصحي و البيئة.

الرؤية

سوف يحافظ العراق على بيئة نظيفة ويحسن الوصول إلى الرعاية الصحية الجيدة لجميع المواطنين، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات المستضعفة. وسيستمتع العراقيون بحياة صحية ومنتجة في مجتمع خالٍ من الأمراض المتفشية والبيئة الملوثة. سيعيش المواطنون العراقيون في بلد صحي بدنيا ونفسيا واجتماعيا ويستفيدون من المزيد من الإنتاجية والازدهار الاقتصادي وبالتالي الاستقرار السياسي. سيتم نشر المعرفة والوعي العام بأهمية التنوع البيولوجي واستخدام الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة من أجل حياة أفضل للأجيال الحالية واللاحقة. سيكون لدى العائلات مياه نظيفة كافية للشرب، والتمتع بهواء أنظف، ويمكن أن تملأ سلال البقالة بالمنتجات المحلية الطازجة و بإمكانهم التمتع بمزيد من المساحات الخضراء والنظيفة في مناطقهم. إذا تم تحقيق هذه الرؤيا، فإن نظام الرعاية الصحية المعدل والحديث وبيئة أنظف سيولد عقولاً صحية وأجسادًا صحية، وسيستفيد المواطنون بشكل عادل ولا يلجأون إلى الاضطرابات العامة بسبب ندرة الموارد، مما ينهي حلقة العنف المفرغة والتدهور البيئي .

تدابير العمل

١. **إعادة بناء البنية التحتية والمرافق الصحية وتحديثها.** يجب على الحكومة العراقية وبدعم من المجتمع الدولي ومنظمات المجتمع المدني إعادة هيكلة القطاع الصحي وتحديثه من اجل إدارة نظام رعاية صحية لا مركزي وشفاف ومنصف وعالي الجودة. ويجب أن تمنح اللامركزية في النظام الصحي المديريات العامة للمحافظات السلطة وذلك للتحكم في ميزانيتها. وعلى الحكومة العراقية أن تقوم بتعيين الموظفين في المناصب على أساس الجدارة والخبرة الفنية، وليس على أسس حزبية. ومن أجل ذلك، على الحكومة العراقية تنفيذ القانون المعدل رقم ٢١ لعام ٢٠٠٨، والمعروف باسم قانون المحافظات غير المنتظمة بأقليم. يسمح هذا القانون بمزيد من نقل السلطة والعمل مع المديريات العامة للصحة على مستوى المحافظة لتخصيص الموازنة بطريقة قوية وشفافة لبناء وإصلاح البنية التحتية المادية للمستشفيات العامة والمتخصصة والمراكز الصحية الأولية. ويجب أن يكون تطوير البنية التحتية المادية في مراكز المدن والبلدات مصحوبًا أيضًا بإعادة تشغيل السيارات الطبية المتنقلة والفرق كبديل لمراكز الرعاية الصحية الأولية في المناطق النائية؛ ثالثا، تشكيل لجان صحية حكومية لمراقبة عمل المراكز الصحية والمستشفيات وتفعيل دور وحدات الرقابة الصحية وتشديد وظائف خدمات مراقبة الجودة للبضائع المستوردة. وهذا يتطلب من الحكومة العراقية إعادة تفعيل القوانين النافذة التي تنص على تغريم المخالفات وتنظيم عمليات القطاع الصحي الخاص من خلال التشريعات لحماية حقوق المرضى.

٢. **تطوير التقنيات الطبية وتقديم خدمات صحية عالية الجودة وكافية.** ينبغي على الحكومة العراقية ووزارة الصحة تخصيص تمويل لجلب معدات طبية وأدوية جديدة لعلاج الأمراض المزمنة والتنكسية، وتدريب الأطباء والمهنيين الطبيين على هذه الأدوية الجديدة ، وكذلك على التقنيات والإجراءات الحديثة. هذا من شأنه أن يعفي المرضى من البحث عن العلاج الطبي في بلدان أخرى. يجب أن تخضع مراقبة الجودة واعتماد الدواء فقط لسلطة وزارة الصحة، ويجب بذل كل الجهود من أجل إنهاء السوق السوداء. يجب أن تنظم الوزارة تكلفة الأدوية والفحوصات الطبية والعمليات. للقيام بذلك ، يجب وضع نظام تأمين صحي موثوق، وعلى الحكومة العراقية اعادة تفعيل البطاقة الصيدلانية للمرضى المحرومين والضعفاء المصابين بأمراض مزمنة ومعقدة، خاصة بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن. ويجب على الوزارة أيضًا تنظيم عمل العيادات الخاصة من خلال إجراء اختبارات مراقبة الجودة لمعداتها الطبية. وأخيرًا، يجب أن تخضع وزارة الصحة لعمليات التعاقد المناسبة للحصول على نظام معلومات إدارة الرعاية الصحية في أقرب وقت ممكن لتنظيم معلومات المرضى، وكذلك إدارة وتحديد مدى توفر الخدمات والمعدات، والكادر.

٣. **تنمية قدرات الأطباء والمهنيين في مجال الرعاية الصحية.** يتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تم تحديدها في تقديم خدمات رعاية صحية عالية الجودة في نقص الأطباء والمهنيين الطبيين الماهرين والمجهزين جيدًا، خاصة في بعض التخصصات الطبية، مثل التخدير ومختبر الأدوية والأشعة والطب العائلي والطب الشرعي. على هذا النحو، يجب على الحكومة العراقية، من خلال وزارة الصحة، وبالتعاون مع المنظمات الدولية المختصة والمتخصصة، مثل منظمة الصحة العالمية (WHO) ومنظمات المجتمع المدني المحلية، أولاً إجراء تقييم للموارد البشرية على مستوى الدولة للقطاع الصحي لتحديد الفجوات والمجالات ذات الأولوية. وبناءً على التقييم، يجب على وزارة الصحة العمل على تحديث وإعادة توحيد بروتوكولات الاستجابة الطبية لزيادة حماية معايير كرامة المرضى وخصوصيتهم، وخصوصًا للنساء والأطفال، وخاصة في الحالات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV) (كما

هو منصوص عليه في التوصيات الموضحة في فصل «الضحايا والناجين»). وفيما يتعلق بذلك، ينبغي على وزارة الصحة أن تبدأ دورات تدريبية لتطوير مهارات الممرضات والقابلات ومدراء الخدمات الصحية المؤهلين، وكذلك إيجاد طرق لإعادة توزيع وموازنة التباينات في نشرهم بين المناطق الريفية والحضرية. من الجانب الإداري، ينبغي لوزارة الصحة أن تحتفظ بنظام جمع وتحليل المعلومات المتطور وجمع البيانات لدعم عمل واضعي السياسات في قطاع الرعاية الصحية. وأخيراً ، ينبغي لوزارة الصحة ووزارة التعليم العالي، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية والجامعات الدولية المعتمدة، تحديث المناهج الدراسية واعتماد المؤسسات الطبية والصحية التعليمية.

٤. **إنشاء مراكز لإعادة التأهيل وإعادة الإدماج للصحة العقلية وإدمان المخدرات.** يجب على الحكومة العراقية من خلال وزارات الصحة والداخلية والدفاع والتربية والشؤون الاجتماعية قيادة حملة استجابة شاملة بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني المحلية لمعالجة الصحة العقلية ومكافحة المخدرات في البلاد. وينبغي بذل هذا الجهد من خلال اتخاذ تدابير وقائية وحمائية مختلفة، بما في ذلك: ١) ينبغي على وزارتي الداخلية والدفاع تشديد الرقابة على المعابر الحدودية لمنع تهريب المخدرات، إلى جانب تشديد إنفاذ القانون لتهريب المخدرات داخل البلاد ؛ ٢) ينبغي لوزارات الصحة والتربية والشؤون الاجتماعية والداخلية أن تعمل معًا وبالتعاون مع قادة المجتمع ومنظمات المجتمع المدني لتطوير وتنفيذ البرامج المجتمعية والبرامج التلفزيونية والإذاعية والمناهج الدراسية لرفع مستوى الوعي لدى الشباب فيما يتعلق بقضايا الصحة العقلية وإدمان المخدرات، إلى جانب توفير معلومات الإحالة للحصول على الدعم من المؤسسات الموثوقة؛ ٣) يجب على وزارات الصحة والشؤون الاجتماعية والداخلية تطوير مراكز لإعادة التأهيل بحيث تقدم الدعم النفسي والاجتماعي والرعاية الصحية والتدريب المهني لأولئك الذين يعانون من الإدمان على المخدرات وقضايا الصحة العقلية. وقبل المضي قدمًا في أي من الأمور المذكورة أعلاه، في الأشهر الستة المقبلة، يجب على الحكومة، من خلال الوزارات المذكورة أعلاه وبمساعدة منظمات المجتمع المدني المحلية، إجراء تقييم للاحتياجات لتحديد عدد هذه المراكز ومواقعها. ويمكن للمجتمع الدولي أيضًا دعم ذلك من خلال التدريب المستهدف لبناء القدرات لمنظمات المجتمع المدني والتمويل لدعم بناء المراكز وتوفير الموارد لها.

٥. **حماية بيئة نظيفة للعراق والحفاظ عليها.** يجب على مجلس النواب والحكومة العراقية صياغة القوانين والمبادئ التوجيهية للحفاظ على البيئة ومحاسبة منتهكي القوانين البيئية. ويتطلب ذلك تنفيذ جهد متعدد الأوجه لحماية البيئة مستوى عال من التعاون على مستوى مجلس الوزراء. على هذا النحو، تحت رعاية رئيس الوزراء واهتمامه الكامل، ينبغي للمجلس الوزاري الخاص بالبيئة أن يؤدي مهام وزارة البيئة. ويجب أن يتضمن المجلس خبرات من المجتمع الدولي ومنظمات المجتمع المدني المحلية وأن يكلف بتحديد وتنفيذ استراتيجيات طويلة وقصيرة الأجل لمعالجة المشكلات البيئية المتصاعدة المتعلقة بتلوث المياه والتربة والهواء. يجب على المجلس تقديم ورقة استراتيجية للسنوات الأربع القادمة مع خطوات عملية من أجل: ١) معالجة المناطق الملوثة بالمواد المشعة، مما أدى إلى زيادة في حالات الأمراض الخلقية؛ ٢) بناء أنظمة معالجة مياه الصرف لتوفير إمدادات مياه الشرب؛ ٣) إعادة تدوير النفايات بطريقة آمنة؛ ٤) إبطاء معدل التصحر عن طريق إيقاف البيع غير القانوني للأراضي الصالحة للزراعة وتحويلها إلى مناطق سكنية على مشارف المدن والضواحي، وزيادة المساحات الخضراء؛ ٥) فتح فرص استثمارية للشركات لإعادة تدوير نفايات البتروكيماويات من استخراج النفط والغاز ومصافي التكرير.

٦. **إطلاق حملات توعية عامة موسعة لتعزيز الصحة وحماية البيئة.** ينبغي على حكومة العراق ومنظمات المجتمع المدني المحلية إطلاق حملات مدافعة شاملة وتنفيذ برامج توعوية وتعليمية مستمرة في المدارس وفي وسائل الإعلام لتعزيز أهمية حماية البيئة والصحة الفردية والعامة. ويجب أن يكون الهدف النهائي لهذا الجهد هو تثقيف وتحويل تفكير الجمهور وتقديره للحفاظ على البيئة وحماية الصحة الفردية والعامة في البلد. ويمكن للمنظمات الدولية المتخصصة المعنية بالصحة والبيئة توفير التمويل وبناء قدرات منظمات المجتمع المدني المحلية لتطوير حملات منظمة وقوية. يجب أن تستهدف مبادرات المدافعة والتوعية ثلاثة مجالات مواضيعية: ١) التدابير الوقائية لحماية المياه والهواء والتربة من التلوث؛ ٢) تعزيز الصحة الفردية والعامة من خلال الحفاظ على النظافة الشخصية ونظافة الأماكن العامة والصرف الصحي العام؛ ٣) رفع الوعي العام حول القضايا المتعلقة بالأمراض المعدية، وإدمان المخدرات، والصحة العقلية، والصحة الإنجابية. ويجب على المجتمع المدني أن تستخدم علاقاته مع الوزارات، مثل وزارات الصحة والتربية والشؤون الاجتماعية والداخلية، وكذلك مع وسائل الإعلام، ويعززها لإيصال رسائل هذه الحملات إلى الجمهور من خلال وسائط مختلفة.

الزراعة

إن تطوير القطاع الزراعي، الذي يشمل زراعة المحاصيل وتربية الماشية، سيسهم في تنويع الاقتصاد العراقي. في الوقت الحالي، يعتمد اقتصاد البلد اعتماداً كبيراً على صناعة النفط، وقد أدى الانخفاض في قطاع الزراعة في السنوات الأخيرة إلى زيادة في واردات المنتجات الزراعية. مع الواردات التي تفوق المنتجات المحلية، يتعين على العراقيين دفع المزيد مقابل طعام أقل جودة ولكن أغلى ثمناً لإطعام أسرهم. يرجع تدهور القطاع الزراعي في العراق إلى عدد من العوامل، مثل الإطار القانوني الضعيف لإيجاد مساحة للاستثمار والتنمية، وسوء نظم الري وشحة المياه، والصراع المسلح وعدم الاستقرار، والبنية التحتية الريفية السيئة، والتكنولوجيات والمرافق المتهالكة، ومحدودية توافر القروض للمزارعين.

الواقع الراهن

تهيمن صناعة النفط على الاقتصاد العراقي الذي يشكل حوالي ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. على الرغم من أن القطاع الزراعي يحتل المرتبة الثانية بعد صناعة النفط، إلا أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد آخذة في الانخفاض منذ عام ٢٠٠٢. بينما لا يزال العراق يمتلك عدداً من المزايا النسبية التي من شأنها دعم الإنتاج الزراعي التنافسي، بما في ذلك الأراضي الصالحة للزراعة، والمياه من نهري دجلة والفرات والموارد البشرية، لا يزال يفشل في تلبية الاحتياجات الغذائية. ويعزى هذا الفشل إلى نقص البنية التحتية الريفية، وفرص العمل المحدودة، ونقص الدعم الحكومي من خلال القروض والإعانات لصغار المزارعين، مما أدى إلى هجرة واسعة النطاق إلى المناطق الحضرية.

أن التحديات البنيوية في مجال الزراعي، بما في ذلك ضعف البنية التحتية والموارد المحدودة ومحدودية التمويل والابتكار تتفاقم من خلال واقع بأن الزراعة والثروة الحيوانية والبيئة بشكل واضح لها تاريخ من استخدامها كسلاح حرب. على سبيل المثال، أدى القتال بالقرب من المواقع الصناعية خلال الحرب ضد داعش إلى إطلاق المواد الكيميائية في التربة والمياه الجوفية وتدمير الأراضي الزراعية مما يؤدي إلى مزيد من التصحر. وتشير تقديرات ما قبل الصراع إلى أن ما يصل إلى ثلث سكان العراق يعملون في مجال الزراعة، وهو رقم يعادل حوالي ١١

مليون من أصل ٣٥ مليون عراقي.[١٢] ولكن مع وجود الكثير من سكان الريف النازحين بسبب الحرب الأخيرة ضد داعش، فقد تقلص هذا الرقم.

إنّ القضية المثيرة للجدل حول الأراضي المتنازع عليها بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان العراق هي الية نزاع اخرى تؤثر سلباً على قطاع الزراعة. فلم تتم تسوية ملكية ١٢٠٠٠٠ دونم من الأراضي الزراعية في المناطق المتنازع عليها في ديالى وكركوك ونينوى وصلاح الدين بعد كجزء من عمليات التطبيع المنصوص عليها في المادة ١٤٠ من الدستور. في ظل النظام السابق، أعادت الحكومة توزيع الأراضي الزراعية بناءً على الانتماء السياسي وبعد سقوط النظام في عام ٢٠٠٣، يطلب أولئك الذين تم الاستيلاء على أراضيهم باسترجاعها إليهم. وشغلت معالجة هذه المشكلة جميع الإدارات المتعاقبة في الحكومة المركزية وحكومة اقليم كردستان، وقد عرقلت الإنتاج الزراعي في هذه المناطق ، ولا سيما خلال أوقات الذروة من الحصاد حيث يُزعم أن المالكين في المناطق المتنازع عليها أشعلوا النار في محاصيل بعضهم البعض.

وفي المناطق الخاضعة لسيطرة داعش، أثر تنظيم داعش سلباً على القطاع الزراعي في هذه المناطق. خلال أكثر من ثلاث سنوات، صادرت داعش الأراضي الصالحة للزراعة لأصحابها الهاربين وأعادت توزيعها على الموالين لها والذين اما استثمروا هذه الاراضي لانفسهم او في بعض الأحيان قاموا بتخريب أدوات وأنظمة الري ونهبوا الماشية. ويُعتقد حالياً أن فقط ٢٠ في المائة من المزارعين يمكنهم الوصول إلى مصادر الري، مقارنة بـ ٦٥ في المائة قبل سيطرة داعش[١٣]، وما لم يتم فقده أو تلفه من انظمة الري هو بحاجة ماسة للإصلاحات أو استبدال والتي لا يستطيع المزارعون تحمل تكاليفها. وبغض النظر عن المناطق التي كانت تحتلها داعش سابقًا، تعاني أنظمة الري في كل أنحاء البلاد إلى تدهور على نطاق واسع للبنى التحتية للري مما يؤدي إلى هدر المياه وملوحة التربة. وبالإضافة إلى ذلك، لا يوجد دعم مؤسسي و إطار تنظيمي للاستخدام الفعال لمياه الري وتسعيرها. وعلاوة على ذلك، لم يتم توقيع اتفاقية مياه دولية بين تركيا وسوريا والعراق حول استخدام مياه دجلة والفرات. ومع كون العراق موجوداً في أسفل مجرى النهر، فطالما شهد العراق وسيشهد شحة في موارد المياه بعد قيام تركيا وسوريا ببناء سدود جديدة وتطوير مشاريع الري الخاصة بها.

ويعزى انخفاض الثروة الحيوانية ومصائد الأسماك إلى سنوات من النزاع الذي ادى الى قتل او سرقة الماشية. وعلاوة على ذلك، وخلال النزاعات، لا يستطع الفلاحون الحفاظ على الثروة الحيوانية وذلك بسبب ارتفاع أسعار العلف الحيواني، ولا توجد أرض آمنة لحيواناتهم للرعي بسبب القتال الدائر أو الذخائر المتفجرة والمحدودية في الوصول إلى برامج الرعاية البيطرية.

إن الجانب الهيكلي لتطوير قطاع الزراعة يتأثر بقدرة الحكومة العراقية المحدودة لتحديث وتنفيذ الاصلاحات القانونية والتي تشجع على الاستثمار الخاص والأسواق التي تتمتع بالشفافية. وعلى وجه التحديد، تدهورت بشكل ملحوظ قدرة مؤسسات مثل وزارة الزراعة ووزارة الموارد المائية لتقديم الخدمات وتطوير سياسات استثمارية وتطويرية سريعة الاستجابة للقطاع خلال العقدين الماضيين. وهناك محدودية في دعم وقدرة المؤسسات وإشراك المستفيدين في صنع القرار أدت إلى القصور في إجراء بحوث كافية باستخدام التكنولوجيا الحديثة وصحة الماشية. وعلاوة على ذلك، بدلاً من المضي قدماً في السياسات على المستوى الوطني التي من شأنها أن تؤدي إلى التنويع وفتح الأسواق، عملت الحكومة المركزية فقط للسيطرة على المدخلات الزراعية ودعمها ومثال على ذلك (الأسمدة والبذور ومبيدات

---

١٢ RFSAN, *The Impact of ISIS on Iraq's Agricultural Sector*, Dec. 2016, p. 3. Retrieved at: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/07122016_IRQ_Iraq_Agri_Brefing_V2.pdf

١٣ FAO, *Agriculture Damage and Loss Needs Assessment*, 2017, p. 4. Retrieved at: http://www.fao.org/3/a-i7810e.pdf

الحشرات والمعدات الزراعية والآلات) وتسعير المحاصيل الاستراتيجية. وكان أهم محصول، وهو القمح، هو الأكثر سيطرة والأكثر تأثراً بنقص الأسواق المفتوحة.

لذلك، لم تتمكن المؤسسات الزراعية والغذائية من الاستفادة من الأسواق الدولية وأساليب لجملة الإنتاج الحديثة والمعايير التجارية العالمية لمجموعة من الأسباب: ١) النظام الإداري والتنظيمي المعقد والقديم؛ ٢) أوجه القصور الكبيرة في الهيئات العامة المسؤولة عن الخدمات الاستشارية والتقنية؛ ٣) الافتقار إلى سياسات الأسعار، وشبكات التسويق غير الفعالة، وقلة معلومات السوق؛ ٤) إجراءات التصدير/ الاستيراد المعقدة والمستهلكة للوقت؛ ٥) الافتقار للقروض الزراعية مما يؤدي إلى عدم تشجيع الاستثمار الخاص؛ و ٦) عدم وجود نظام إحصائي زراعي فعال لإنتاج إحصاءات دقيقة وذات صلة وفي الوقت المناسب عن إنتاج المحاصيل والماشية ومجال الزراعة على أساس منتظم مع المنهجية الإحصائية القياسية.

إن التأثير الأكثر إدامة لنظام زراعي متخلف وفي بعض المناطق، مدمر، أدى الى انعدام الأمن الغذائي وزيادة سوء التغذية ، وخاصة بين النساء والأطفال، وفرص عمل أقل، وزيادة الاعتماد على الواردات الغذائية. وفي الوقت الذي تزداد فيه مطالب البلاد للمنتجات المستوردة، فإن القوة الشرائية للعراقيين تتناقص، وحيث يهاجر عدد أكبر من السكان من المناطق الريفية إلى المدن، سيصبح الحفاظ على الاستقرار ومنع النزاعات أكثر صعوبة.[٣]

الرؤية

إن تنمية القطاع الزراعي من شأنها أن تنوع اقتصاد العراق بحيث أن الإقتصاد لن يتأثر بالتقلبات في قطاع النفط، مما يؤدي إلى بلد أكثر استقرار وتنافسي عالمياً. يتمتع المواطنون بالأمن الغذائي حيث أنهم أقل عرضة للمنتجات الغذائية غير الصحية المستوردة. ومن شأن تطوير القطاع أن يضمن التنمية الشاملة للبنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك التنمية الريفية، وتوليد الدخل في الريف، والمزيد من فرص العمل وتقليل الهجرة إلى المدن الحضرية وخارج البلاد. ومع الحكم الرشيد واعتماد إصلاحات قانونية سريعة الاستجابة، سيستثمر القطاع الخاص في قطاع الزراعة لتوفير المزيد من فرص العمل، وسيتم حل النزاعات على توزيع الأراضي، والحفاظ على حقوق المياه الدولية في العراق، وسيتم تطبيق ادارة متكاملة وفعالة للمياه من أجل تأجيل صراعات مستقبلية. وإذا تحققت هذه الرؤية، فإن العراق سيصل إلى حالة من الاكتفاء الذاتي. ومع اقتصاد أقوى ومياه آمنة نظيفة و أمن غذائي، سيكون المواطنون قادرين على الاستفادة من تربة البلاد ومياهها والابتعاد عن تاريخ النزاع نحو مستقبل الاستقرار والسلام.

FAO, *Iraq: Agriculture Sector Note*, p. 12-14. Retrieved ١٤ at: http://www.fao.org/3/i2877e/i2877e.pdf

تدابير العمل

١. **تشريع إصلاحات وإعادة تخصيص الأراضي الصالحة للزراعة والاستثمار.** على مجلس النواب وبالتعاون مع السلطة التنفيذية من خلال وزارة الزراعة ووزارة الموارد المائية: ١) تعديل قانون الاصلاح الزراعي رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠ للسماح باستثمار الأراضي الكبيرة من قبل الشركات الخاصة الكبيرة، بضمنها المشاريع المشتركة بين القطاع الخاص والعام والتي يمكن أن تنافس المنتجات المستوردة؛ ٢) حماية حقوق المزارعين والأراضي الزراعية من التحضر غير المخطط له، وتعويض المزارعين، الذين صودرت أراضيهم وحولت إلى أراضي سكنية؛ ٣) تعديل قانون توزيع قطع الأراضي على الخريجين من أجل ضمان الجودة والإنتاج الزراعي والحيواني التجريبي الذي سيزود قاعدة معرفة لكل المزارعين؛ ٤)توسيع أنشطة البنك التعاوني الزراعي العام ورفع سقف القروض للمزارعين والسماح للمصارف الزراعية الخاصة بالعمل؛ ٥) تشريع قوانين تسمح للقطاع العام والخاص بتمويل المشاريع الزراعية المشتركة، خاصة تلك المتعلقة بمشاريع البنيوية المحورية، مع تركيز على تصنيع الآلات الزراعية، لتكون بديلاً عن المستورد منها؛ و ٦) تسوية النزاعات على الأراضي الزراعية للسماح بإنتاج الزراعة و دون عائق في مناطق النزاع المحتمل.

٢. **تعزيز الإنتاج الزراعي المستدام.** على وزارة الزراعة ووزارة الموارد المائية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي وبالتعاون مع نقابة الفلاحين ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والنقابات المعنية ومنظمات المجتمع المدني بالشروع في برنامج متوسط الأجل (ثلاث سنوات) لإنعاش قطاع الزراعة في كافة أنحاء العراق، وخاصة في المناطق المتضررة من النزاع. وينبغي أن يشمل هذا البرنامج الاستثماري: ١) إعادة بناء البنى التحتية الفقيرة والتالفة؛ ٢) توفير خدمات دعم الزراعة مثل تبادل المعرفة والتقنيات؛ ٣) توفير ائتمان معزز للمزارعين لتنويع منتجات المحاصيل والماشية عالية القيمة؛ ٤) تقديم خدمات التدريب والرعاية الفنية للنباتات والماشية من المزارعين؛ ٥) توزيع البذور والأسمدة والمبيدات على المزارعين من خلال التعامل المباشر مصحوبة بتعليمات وإرشادات؛ ٦) تسهيل الوصول إلى التخزين بعد الحصاد، وتشكيل مرافق خاصة للمعالجة ومناطق السوق الفورية؛ ٧) زيادة عدد البساتين والاستعاضة التدريجية لأشجار النخيل من خلال الإكثار؛ ٨) وكذلك تقديم إعانات لمعالجة التمر لزيادة الوصول إلى الأسواق الدولية؛ و ٩) الحفاظ على خصوبة التربة وتوسيع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة من خلال تدابير مكافحة التصحر والتحضر في المناطق الزراعية.

٣. **استعادة إنتاج حيواني مستدام.** ينبغي لوزارة الزراعة ومن خلال مديرياتها البيطرية في المحافظات وبالتنسيق مع وزارات الصحة والموارد المائية والبلديات والمنظمات الدولية مثل منظمة الزراعة والغذاء وبرنامج الأغذية العالمي الشروع في برامج شاملة للماشية لإنعاش الإنتاج. وينبغي أن تقوم البرامج بتطوير الإنتاج المحلي من الثروة الحيوانية وأحواض الأسماك وخلايا النحل من خلال الارتقاء بالإمكانات الوراثية للسلالات المحلية؛ وزيادة الكفاءة الفنية لدعم الاستزراع المائي في الأحواض والأقفاص المغلقة بدلاً من تنمية الأحواض المفتوحة؛ وزيادة عدد أبقار الألبان والجاموس المائي عن طريق استيراد الأبقار المنجبة من السلالات عالية الإنتاجية؛ وبناء معامل طرق معالجة الألبان. وبالإضافة إلى دعم التحسينات في الإنتاج، ينبغي بذل الجهود لتحسين أراضي المراعي، بما في ذلك تطهير المراعي من الذخائر والمتفجرات للماشية، وتكثيف حملات التطعيم وتحديث المعدات والمرافق بما في ذلك المسالخ ومحطات التبريد؛ ودعم المزارعين بالإعانات والتوزيع العيني للأعلاف والتغذية والوصول إلى الأسواق.

٤. **ضمان حقوق المياه الدولية للعراق وتحديث أنظمة وتقنيات الري:** ينبغي على مجلس النواب والحكومة العراقية من خلال وزارات الشؤون الخارجية والموارد المائية والزراعة بالتعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة بالتفاوض بشأن العمل مع الدول المجاورة (تركيا وسوريا وإيران) لتأمين حقوق المياه الدولية في العراق. وعلى الصعيد الداخلي، ينبغي لوزارة الموارد المائية ووزارة الزراعة وضع اللمسات الأخيرة على الخطة الرئيسية لتخصيص المياه الداخلية، والتي تكون مصدر نزاع في البلد. وعلى المدى الطويل، ومن أجل الإدارة المتكاملة لموارد الأراضي والمياه، يجب على وزارة الموارد المائية ووزارة الزراعة العمل مع نقابات المزارعين والنقابات المهنية والغرف التجارية لتحديث طرق الري وإعادة تأهيل البنية التحتية للري والصرف من خلال تقنيات جديدة للزراعة، وذلك باستخدام أصناف عالية الغلة وتتحمل الملح. وعلى المدى الأقصر، ينبغي لوزارة الزراعة بالتنسيق مع وزارة الموارد المائية: ١) إصلاح أنظمة الري التالفة وتوفير أنظمة سقي مؤقتة في شكل آبار جديدة وأنابيب نقل مياه ممتدة؛ ٢) تزويد المزارعين بتقنيات وأدوات الري والزراعة الحديثة، وتسهيل ممارسات أفضل؛ ٣) بناء سدود وبرك التربة الصغيرة لحجز مياه الأمطار كمصدر إضافي للري وسقي الماشية.

٥. **تطوير مهارات وقابليات المزارعين:** بالتعاون والتنسيق الوثيق مع النقابات والرابطات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، ينبغي لوزارة الزراعة توفير التدريب على الممارسات الزراعية الحديثة. ويشمل هذا الجهد إعادة تنشيط مديريات الإرشاد الزراعي بحيث يمكن أن يتوفر للمزارعين المحليين توجيهات مستمرة وزيارات ميدانية والتدريب على تطبيق البحث العلمي والمعرفة الجديدة للممارسات الزراعية. ويجب أن يتضمن البرنامج التدريبي محتوى وخبراء من مجموعة متنوعة من التخصصات، بما في ذلك الزراعة والتسويق الزراعي والصحة والأعمال. ويجب على المجتمع الدولي مثل البنك الدولي ومنظمة الغذاء والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي تقديم الدعم المالي والتقني لوزارة الزراعة والمنظمات المحلية لتطوير وفهم كيفية استخدام التقنيات الجديدة.

٦. **حملات التوعية وتطوير البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية الريفية.** ينبغي على الحكومة العراقية، من خلال وزارات الزراعة والصحة والتربية والعمل والشؤون الاجتماعية، و بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني المحلية ووسائل الإعلام وقادة المجتمع أن تبدأ جهوداً موسعة لزيادة الوعي حول أهمية الزراعة والأمن الغذائي. ويجب أن تهدف هذه الجهود إلى تعميق الوعي السياسي والاجتماعي للمزارعين والمجتمعات الريفية من خلال تقديم المعلومات، بطريقة تعكس واقعهم وتؤكد على الحاجة إلى التنمية، وخاصة مهارات وقدرات المهنيين الزراعيين. ويجب أن يتضمن هذا الجهد لزيادة الوعي معلومات عن عدم المساواة بين الجنسين والتمييز ضد المرأة في مجال الزراعة والأمن الغذائي . وينبغي لوزارة التربية بالتنسيق مع وزارة الزراعة أن تعزز فرص التعلم المتساوية لتنمية المهارات الفنية للفتيات والشابات المهتمات بالعمل في هذا القطاع. ولتحقيق ذلك، ينبغي لوزارات التربية والصحة والزراعة والبلديات وإعادة الإعمار والعمل والشؤون الاجتماعية تنسيق الجهود لبناء المدارس والمراكز الصحية والمستشفيات ومراكز العمل، لتعزيز البنية التحتية المحلية وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الريفية.

تمكين المرأة

تنصّ الرؤية على تمكين المرأة سياسياً واقتصادياً بحيث تساهم في بناء عراقٍ جديد وسيادي. وستساهم زيادة فرص المشاركة السياسية للمرأة وتقلّدها لمناصب صنع القرار ضمن الحكومة، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، في صياغة سياسات أكثر مراعاةً لنوع الجنس وتحسين الاستجابة الحكومية لقضايا أساسية تهمّ المرأة. وستكتسب النساء والفتيات الاستقلالية الاقتصادية مع تحسّن حرية التنقّل، وتعزيز الشعور بالسلامة والأمن، وتوفير المزيد من فرص التعليم والعمل. زد على ذلك أنّ تطبيق قرار الأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ بشكلٍ كامل سيمكّن المرأة من أن تكون وكيل سلام وتغيير في المجتمع. وستصون السياسات والتشريعات حقوق المرأة وتحميها من العنف القائم على نوع الجنس، كما تضمن لها حرية اختيار وضعها الاجتماعي. فإذا تحقّقت هذه الرؤية فعلاً، سيؤدي دمج النساء بشكلٍ متساوٍ وهادفٍ في العملية السياسية والحياة الاقتصادية والاجتماعية إلى تحقيق كامل طاقات المجتمع العراقي.

الأمن والسلامة

ستنتهي حلقة العنف مع استتاب الأمن والاستقرار في العراق، وضمان أمن الحدود، ومهنية الأجهزة الأمنية، فضلاً عن هيكلية متينة لإدارة مسألة السلاح. ففي بيئةٍ أكثر تيسيراً لحرية التنقّل، مع إزالة حواجز التفتيش، سيتمكّن جميع المواطنين من تحقيق كامل طاقاتهم. وستلمس النساء والشباب بشكل خاص مزايا تحسّن الوضع الأمني من خلال انفتاح مساحات جديدة أمامهم للعمل والمساهمة في المجتمع. فضلاً عن ذلك، مع تدريب أجهزة أمنية محترفة وتمثيلية، وتفكيك الجماعات المسلّحة غير النظامية، سيتمتع جميع العراقيين ببيئة أكثر أمناً وسلامةً في بيوتهم وضمن مجتمعاتهم المحلية. فإذا تحقّقت هذه الرؤية، سيحسّن الوضع الأمني المستقر مستوى المعيشة ونوعية الحياة بالنسبة إلى جميع العراقيين، مما يؤدي إلى تراجع فرص استقطاب الفئات الضعيفة على يد الجماعات الأصولية والتطرّف العنيف.

الثقة بين المكونات

تزدهر الثقة بين المكوّنات في بيئة يسودها السلام. ففي مثل هذه الأجواء، يعمل الرجال والنساء جنباً إلى جنب لتحسين العلاقات المجتمعية، وبالتالي تعزيز الثقة بين مختلف المكوّنات، ومعالجة قضايا التمييز والإقصاء. كما سيتمكّن العراقيون من المشاركة في حوار مفتوح لتعزيز التوعية الدينية والثقافية تجاه المجتمعات المحلية الأخرى، بغية الابتعاد عن الأيديولوجية الأصولية والمتطرفة. ومن خلال هذه العملية، سيكوّنون فهماً مشتركاً وقبولاً لهوية وطنية واحدة تجسّد تنوّع العراق وتمثّله. فإذا تحقّقت هذه الرؤية، سيصبح المجتمع العراقي أكثر شموليةً وتقبّلاً للاختلافات الإثنية والطائفية، مما يؤدي إلى تعايش سلمي يجتمع فيه المواطنون كافةً على حبّ الوطن.

الضحايا والناجون

سيجد الضحايا والناجون مجتمعاً يتقبّلهم. وسيتمتّع الأفراد المعرّضون للعنف للحماية بموجب القانون، فيُعاد دمجهم في المجتمع وتتحرّر أسرهم من الوصم والتمييز. فالاعتراف بمعاناتهم سيؤدي إلى نشوء بيئة من التسامح، ويمكّنهم من مواجهة ما تعرّضوا له من أعمال وحشية علناً دونما خوفٍ من العار أو الانتقام. وستتمّ تلبية الاحتياجات الأساسية بهدف تمكين الضحايا والناجين اقتصادياً، لا سيّما النساء والفتيات، وتعزيز مكانتهم في المجتمع، بما في ذلك توفير فرص العمل وخدمات التعليم والرعاية الصحية المفصّلة بحسب الحالة. فإذا تحقّقت هذه الرؤية، سيشعر الضحايا والناجون بالأمان والقبول في أوساط أسرهم ومجتمعهم المحلي وبلادهم، مما يمكّنهم من المساهمة بتصميم في تطوير عراقٍ ديمقراطي، ومزدهر اقتصادياً، وسلميّ.

التعليم والشباب

تنصّ الرؤية على إعداد نظام تربوي عالي الجودة لجميع العراقيين كي يساهم في بناء مجتمع أكثر متانةً وقوّةً وعلماً. فيكون الجيل المقبل أعلى كفاءةً ويتمكّن من تطوير مكانة العراق في الداخل، وبالتالي يمكّن بلاده من التنافس عالمياً. فضلاً عن ذلك، ستتوفّر مزيدٌ من الفرص للفتيات والنساء لمتابعة تحصيلهنّ العلمي ونيل شهادات عليا، ليصبحنَ أكثر استقلالية اقتصادياً واجتماعياً. إلى جانب ذلك، سيؤدي تحسين ظروف المدارس، والاستعانة بمدرّسين ومدراء مدرّبين جيّداً، وخدمات تربوية قائمة على توفّر الموارد، إلى تدني مستويات التسرّب المدرسي وتعاطي المخدّرات، وازدياد فرص العمل، والقضاء على الاستغلال الاجتماعي. فإذا تحقّقت هذه الرؤية، سيساهم إصلاح النظام التربوي وتحديثه، على نحوٍ يعلّم على القيم الدامجة والوطنية، في دعم عملية المصالحة من خلال نشوء جيل جديد من العراقيين الأكثر تسامحاً وتقبّلاً للآخر.

الحكومة وتوزيع الموارد

إنّ تطبيق الحوكمة في العراق يعني الالتزام بسيادة القانون، واحترام أحكام الدستور بهدف تحسين أدائه محلياً ورفع مكانته عالمياً على المستوى الاقتصادي والسياسي. وسيؤدي ذلك إلى احترام فصل السلطات بين فروع الحكم الثلاثة، لا سيّما تأمين استقلالية القضاء. كما سيتمّ توزيع الموارد بشكلٍ عادلٍ ومتساوٍ لضمان وصون حياة كريمة لجميع العراقيين. ستضمن هذه العملية تطوير الموارد والبنى التحتية بطريقة شاملة ومتناسبة في المحافظات كافة، مما يرفع مستوى معيشة الفئات الضعيفة اقتصادياً في العراق، كالنساء والشباب. كما أنّ تعزيز تفويض السلطات إلى الحكومات المحلية سيبسّط العمليات الإدارية ويحسّن من مستوى تقديم الخدمات الأساسية. وسيحسّن المجتمع المدني دوره الرقابي فيراقب العملية السياسية بشكلٍ واضح وصريح. فإذا تحقّقت هذه الرؤية، سيصل العراق إلى الاكتفاء الذاتي، وستُطبَّق ممارسات الحوكمة السليمة بطريقة تضمن توفير الخدمات العامة والموارد بطريقة محترفة وممتازة، على قدم المساواة بين جميع المواطنين.

الصحة والبيئة

سوف يحافظ العراق على بيئة نظيفة ويحسن الوصول إلى الرعاية الصحية الجيدة لجميع المواطنين، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات المستضعفة. وسيستمتع العراقيون بحياة صحية ومنتجة في مجتمع خالٍ من الأمراض المتفشية والبيئة الملوثة. سيعيش المواطنون العراقيون في بلد صحي بدنيا ونفسيا واجتماعيا ويستفيدون من المزيد من الإنتاجية والازدهار الاقتصادي وبالتالي الاستقرار السياسي. سيتم نشر المعرفة والوعي العام بأهمية التنوع البيولوجي واستخدام الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة من أجل حياة أفضل للأجيال الحالية واللاحقة. سيكون لدى العائلات مياه نظيفة كافية للشرب، والتمتع بهواء أنظف، ويمكن أن تملأ سلال البقالة بالمنتجات المحلية الطازجة و بإمكانهم التمتع بمزيد من المناطق الخضراء والنظيفة في مناطقهم. إذا تم تحقيق هذه الرؤية، فإن نظام الرعاية الصحية المعدل والحديث وبيئة أنظف سيولد عقولاً صحية وأجسادًا صحية، وسيستفيد المواطنون بشكل عادل ولا يلجأون إلى الاضطرابات العامة بسبب ندرة الموارد، مما ينهي حلقة العنف المفرغة والتدهور البيئي .

الزراعة

إن تنمية القطاع الزراعي من شأنها أن تنوع اقتصاد العراق لأنه لم يعد يعتمد فقط على التقلبات في قطاع النفط، مما يؤدي إلى بلد أكثر استقرار وتنافسي عالمياً. يتمتع المواطنون بالأمن الغذائي حيث أنهم أقل عرضة للمنتجات الغذائية غير الصحية المستوردة. ومن شأن تطوير القطاع أن يضمن التنمية الشاملة للبنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك التنمية الريفية، وتوليد الدخل في الريف، والمزيد من فرص العمل وتقليل الهجرة إلى المدن الحضرية وخارج البلاد. ومع الحكم الرشيد واعتماد إصلاحات قانونية سريعة الاستجابة، سيستثمر القطاع الخاص في قطاع الزراعة لتوفير المزيد من فرص العمل، وسيتم حل النزاعات على توزيع الأراضي، والحفاظ على حقوق المياه الدولية في العراق، وسيتم تطبيق ادارة متكاملة وفعالة للمياه من أجل تأجيل صراعات مستقبلية. وإذا تحققت هذه الرؤية، فإن العراق سيصل إلى حالة من الاكتفاء الذاتي. ومع اقتصاد أقوى ومياه آمنة نظيفة و أمن غذائي، سيكون المواطنون قادرين على الاستفادة من تربة البلاد ومياهها والابتعاد عن تاريخ النزاع نحو مستقبل الاستقرار والسلام.

ملحق:
خرائط النزاعات

محافظة الانبار
خارطة النزاع

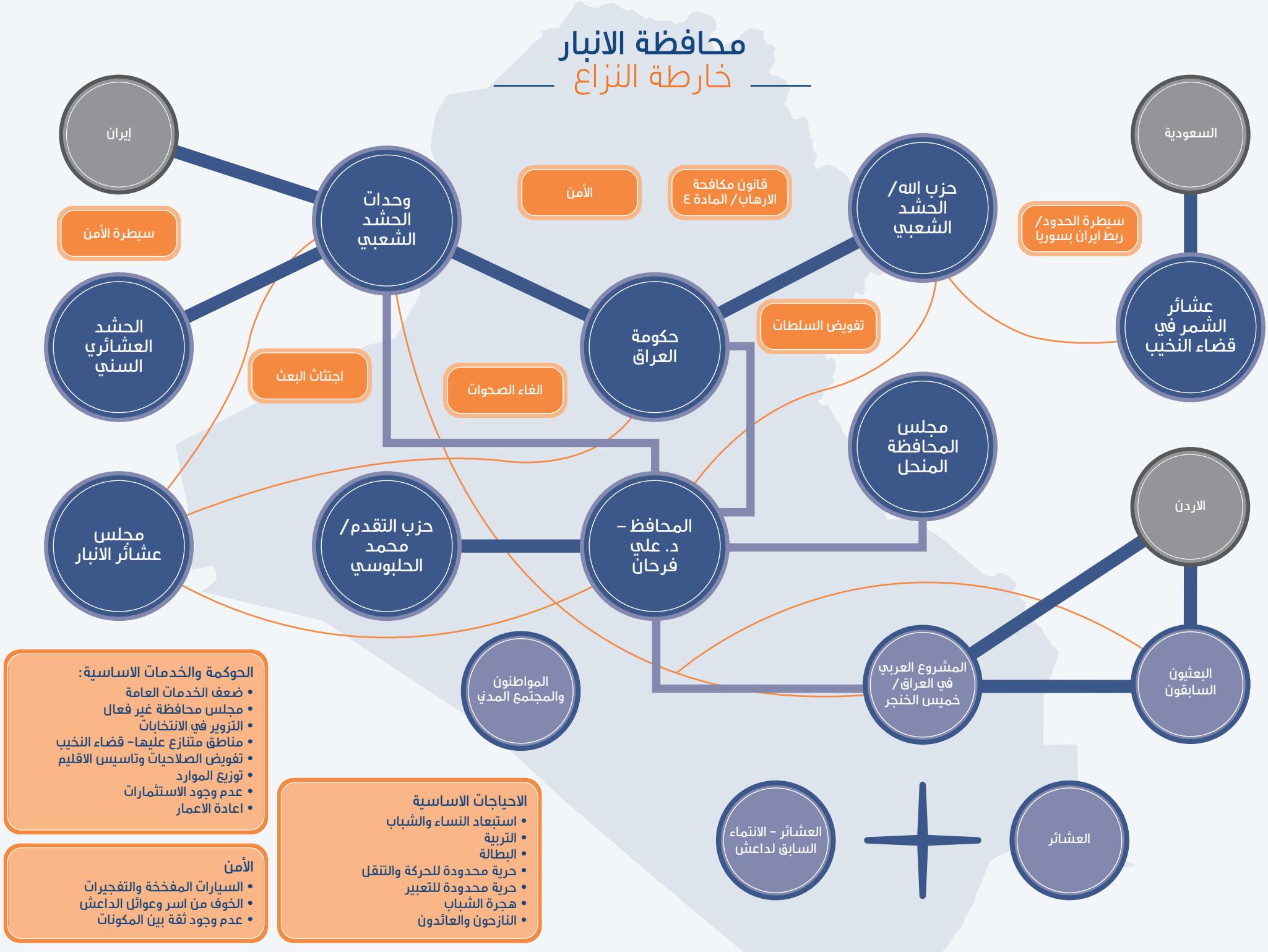

الحوكمة والخدمات الاساسية:

- ضعف الخدمات العامة
- مجلس محافظة غير فعال
- التزوير في الانتخابات
- مناطق متنازع عليها- قضاء النخيب
- تفويض الصلاحيات وتاسيس الاقليم
- توزيع الموارد
- عدم وجود الاستثمارات
- اعادة الاعمار

الأمن

- السيارات المفخخة والتفجيرات
- الخوف من اسر وعوائل الداعش
- عدم وجود ثقة بين المكونات

الاحياجات الاساسية

- استبعاد النساء والشباب
- التربية
- البطالة
- حرية محدودة للحركة والتنقل
- حرية محدودة للتعبير
- هجرة الشباب
- النازحون والعائدون

الجهات الفاعلة الرئيسية	تشمل الجهات الفاعلة الرئيسية في الأنبار: الحكومة العراقية، المحافظ ، وهو عربي سني يدعمه حزب التقدم السياسي العراقي الذي اسسه رئيس مجلس النواب العراقي، محمد الحلبوسي، وحدات الحشد الشعبي (PMUs)، العشائر السنية المؤثرة من مقاتلي الصحوة الذين حاربوا القاعدة.
الجهات الفاعلة الثانوية	هم المواطنون في الأنبار وهم غالبيتهم من السنة، إلا أنهم لا يزالون منفصلين عبر العشائر. في الوقت الذي يتم فيه تعيين العشائر المؤثرة والمنخرطة سياسياً كجهات فاعلة رئيسية، فإن العشائر الصغيرة والأقل تأثيراً التي كانت متعاطفة مع داعش وتتعاون معها تعتبر لاعبين ثانويين.
الجهات الإقليمية / الخارجية	يُنظر إلى إيران على أنها تتمتع بنفوذ كبير في الأنبار ، لا سيما في منطقة النخيب ، والعراق بشكل أوسع ، من خلال وجود الحرس الثوري. دعمت إيران وحدات الحشد الشعبي وحكومة العراق في حربها ضد داعش، ولا يزال لها تأثير قوي على هؤلاء اللاعبين. ويعتقد أن إيران تتعارض مع وضد العشائر السنية النافذة والأحزاب السياسية السنية. وينظر إلى الأردن والمملكة العربية السعودية على أنهما قوة موازنة في اتجاه لإيران ، وهما يتعاونان مع بعض العشائر السنية والأحزاب السياسية لتدعيمها والضغط على النفوذ الإيراني على طول الحدود.
القضايا الرئيسية شواغل سياسية، شواغل حياتية يومية	هناك نوعان من القضايا الرئيسية في الأنبار: ١) القضايا السياسية التي تحدد العلاقة بين الفاعلين الرئيسيين والثانويين. و ٢) الشواغل والاحتياجات اليومية للسكان على نطاق أوسع في المحافظة. على سبيل المثال ، فإن العلاقات المتنازعة بين وحدات الحشد الشعبي وحكومة العراق من جهة ومجلس عشائر الأنبار من ناحية أخرى مبنية على النزاعات والمطالبات حول قضايا مثل اجتثاث البعث وقانون مكافحة الإرهاب والمادة ٤ ، حل مجالس الصحوة العشائرية (أبناء العراق) و الاعتقال والاحتجاز العشوائي. تشمل قضايا المواطنين وشواغلهم في الأنبار نقص الخدمات الأساسية ، وإعادة الإعمار ، والإسكان ، والبطالة ، وخوف من الخلايا النائمة لداعش وعائلات تنظيم الدولة الإسلامية.
العلاقة التنازعية	غالباً ما يشكل هذا النوع من العلاقات التفاعلات ما بين الجهات الفاعلة الرئيسية وما بين الجهات الفاعلة الثانوية، وما بين الجهات الفاعلة الرئيسية مع الجهات الفاعلة الثانوية وما بين الجهات الفاعلة الرئيسية والثانوية مع الجهات الخارجية، كما هو موضح في الخريطة. على سبيل المثال ، تتعارض الأحزاب السياسية العربية السنية مع حكومة العراق، حيث جميعهم هم من الأطراف الفاعلة الرئيسية في النزاع في الأنبار. من حيث نوعية ارتباطهم بالجهات الفاعلة الرئيسية، يتم تحديد العلاقة بين لأطراف الفاعلة الثانوية والجهات الخارجية من خلال ارتباطهم بعلاقة النزاع بين الأطراف الفاعلة الرئيسية. على سبيل المثال ، لأن العشائر السنية المؤثرة والأحزاب السياسية السنية تتعارض مع إيران بسبب دعمها لوحدات الحشد الشعبي، فإن المواطنين السنة والقبائل الأصغر في الأنبار الذين يعتبرون جهات فاعلة ثانوية أيضا تكون في نزاع مع إيران، وذلك بسبب ارتباطهم بالعشائر السنية والاحزاب السنية النافذة.
العلاقة التعاونية المشوبة بالخلافات	تحدث العلاقة التعاونية المشوبة بالخلافات بين جهتين فاعلتين رئيسيتين، على سبيل المثال ، محافظ الأنبار ، وهو سني، هو في علاقة تعاونية مشوبة باخلافات مع حكومة العراق التي يقودها الشيعة. يحتاج هذان الفاعلان الرئيسيان إلى التعاون في بعض القضايا على الرغم من وجود مشاكل غير مستقرة بينهما.
العلاقة التعاونية	تحدث العلاقة التعاونية عندما يكون للجهات الفاعلة علاقة عمل إيجابية ولاتوجد أي تضارب كبير بينها. على سبيل المثال، تعمل وحدات الحشد الشعبي في الأنبار في علاقة تعاونية مع حكومة العراق وقوات الأمن العراقية.
عدم الثقة	عدم الثقة هو السمة الأساسية التي تحدد العلاقة بين العشائر المختلفة في الأنبار. على سبيل المثال ، ينظر إلى العشائر والمناطق التي تعاونت مع داعش بشكوك وخوف من قبل العشائر أخرى. علاقة للمواطنين العاديين في الأنبار مع الحكومة المحلية، ولكن أيضا تجاه الحكومة المركزية ووحدات الحشد الشعبي ايضا تتسم بعدم الثقة.

محافظة بغداد
خارطة النزاع

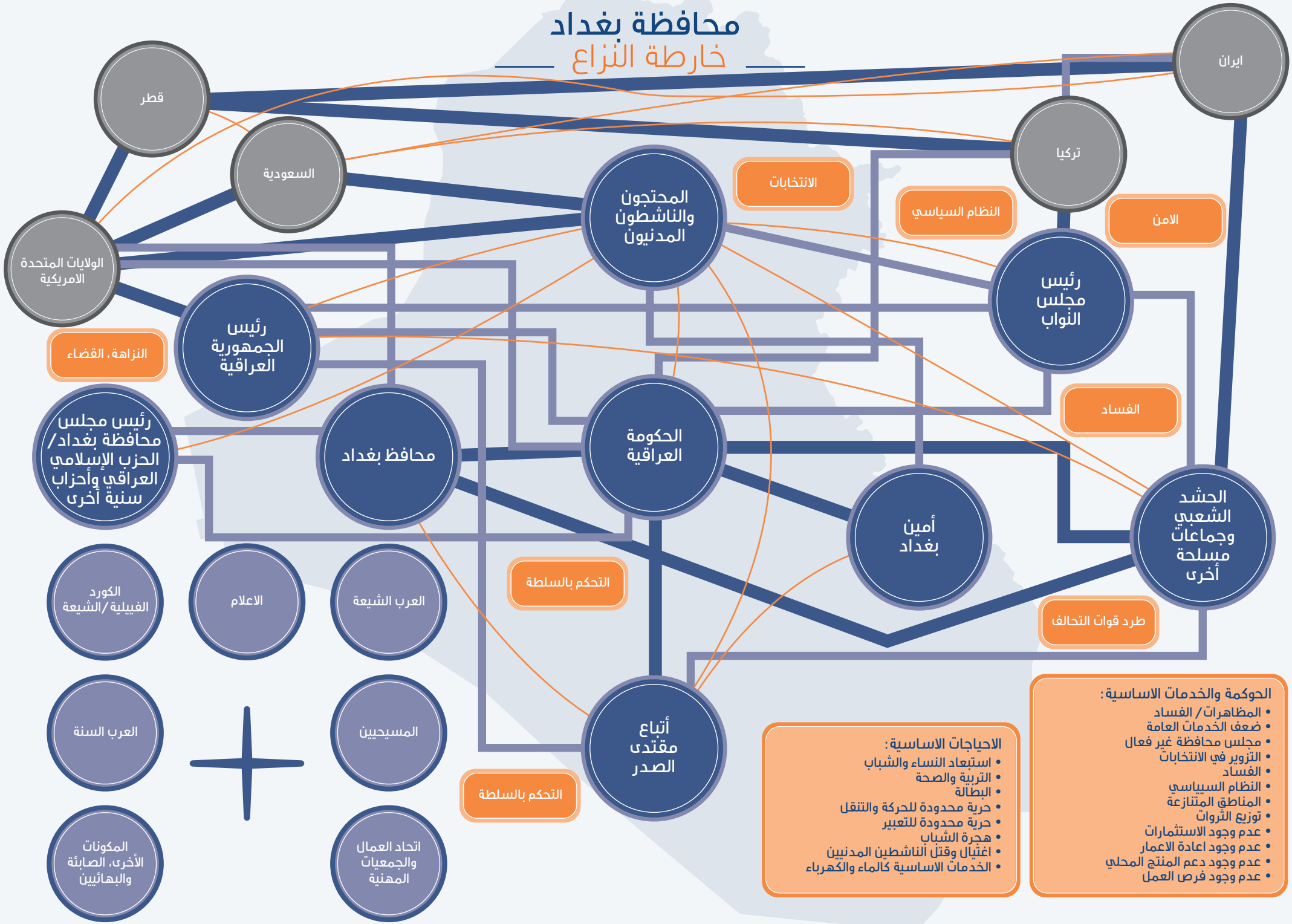

الحوكمة والخدمات الاساسية:

- المظاهرات/ الفساد
- ضعف الخدمات العامة
- مجلس محافظة غير فعال
- التزوير في الانتخابات
- الفساد
- النظام السياسي
- المناطق المتنازعة
- توزيع الثروات
- عدم وجود الاستثمارات
- عدم وجود اعادة الاعمار
- عدم وجود دعم المنتج المحلي
- عدم وجود فرص العمل

الاحياجات الاساسية:

- استبعاد النساء والشباب
- التربية والصحة
- البطالة
- حرية محدودة للحركة والتنقل
- حرية محدودة للتعبير
- هجرة الشباب
- اغتيال وقتل الناشطين المدنيين
- الخدمات الاساسية كالماء والكهرباء

الجهات الفاعلة الرئيسية	حكومة العراق ، بما في ذلك رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان ورئيس الوزراء (المعروف أيضًا باسم الرئاسات الثلاث)، فضلاً عن الحكومة المحلية ، والتي تضم مكاتب أمين العاصمة والمحافظ والرئيس السابق لمجلس المحافظة، الحشد الشعبي وغيرها من الجماعات المسلحة، والمتظاهرون هم الفاعلون الرئيسيون في بغداد. تشمل الأحزاب السياسية الشيعية الرئيسية حزب الدعوة الإسلامية، التيار الصدري (سائرون) ، وتيار الحكمة الوطني (الحكمة). وتشمل الأحزاب السنية الرئيسية هي حزب الحل (الحل)، وحزب المشروع العربي ، وحزب متحدون. الأحزاب الكردية الرئيسية هي الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الديمقراطي الكردستاني وحركة التغيير . ينضوي عدد كبير من هذه الأحزاب في الائتلافات البرلمانية، مثل كتلة البناء (الشيعية) ، وكتلة الإصلاح والاعمار (الشيعة) ، والتحالف القوى العراقية (السني) ، وكتل الأحزاب الكردية في مجلس النواب.
الجهات الفاعلة الثانوية	الجهات الفاعلة الثانوية هم مواطنو بغداد الذين يعيشون غالبًا في مجتمعات عرقية وطائفية متجانسة، أو في عدة حالات يعيشون أيضًا في أحياء عرقية وطائفية مختلطة، خاصة بالنسبة للأقليات في بغداد. الجهات الفاعلة الثانوية هي الشيعة والعرب السنة والأكراد الفيليين (الشيعة) والمسيحيين، بالإضافة إلى المكونات الأخرى مثل البهائيين والصابئة المندائيين والنقابات والاتحادات المهنية. يتشكل النزاع بين هذه الجهات الفاعلة الثانوية من خلال النزاع بين الجهات الفاعلة الرئيسية، ولكن طبيعة هذا النزاع يمكن أن تختلف من منطقة إلى أخرى في جميع أنحاء المحافظة.
الجهات الإقليمية / الخارجية	يُنظر إلى إيران والولايات المتحدة على أنها تتمتع بنفوذ كبير في بغداد والعراق على نطاق أوسع. من خلال وجود الحرس الثوري، فإن إيران قادرة على توفير الدعم للحشد الشعبي والحكومة العراقية خلال الحرب ضد داعش، ولا يزال لها تأثير قوي على هؤلاء اللاعبين. يُعتقد أن إيران تتعارض أيضًا مع المتظاهرين من خلال دعمها المزعوم للجهات المسلحة أو ما أصبح يُعرف باسم "الطرف الثالث" الذي يقمع الاحتجاجات. في حين أن تركيا تتمتع بعلاقات تعاونية مشوبة بالخلافات مع حكومة العراق وإيران، فإن لديها علاقة تنازعية مع المملكة العربية السعودية، التي هي اصلا في نزاع مع إيران والحشد الشعبي وتدعم الأحزاب السنية في العراق.
القضايا الرئيسية	هناك نوعان من القضايا الرئيسية في بغداد: ١) القضايا السياسية التي تحدد العلاقة بين الفاعلين الرئيسيين والثانويين. و ٢) الشواغل والاحتياجات اليومية للسكان على نطاق أوسع في المحافظة. على سبيل المثال، فإن العلاقة التنازعية بين حكومة العراق والمتظاهرين والتي تتفاقم ايضا بوجود العلاقة التنازعية بين امريكا من جهة وايران ووحدات الحشد الشعبي من جهة أخرى هي مبنية على خلافات حول نظام الحكم والحوكمة والفساد وتوزيع الثروات والبطالة و المناطق المتنازع عليها. تشمل قضايا المواطنين وشواغلهم في بغداد نقص الخدمات الأساسية ، وإعادة الإعمار ، والإسكان ، والبطالة ، وقلة الاستثمارات والتربية والصحة وإلى آخره.
العلاقة التنازعية	غالباً ما يشكل هذا النوع من العلاقات التفاعلات ما بين الجهات الفاعلة الرئيسية وما بين الجهات الفاعلة الثانوية، وما بين الجهات الفاعلة الرئيسية مع الجهات الفاعلة الثانوية وما بين الجهات الفاعلة الرئيسية والثانوية مع الجهات الخارجية، كما هو موضح في الخارطة. على سبيل المثال، يتعارض المتظاهرون مع الرئاسات الثلاثة في الحكومة العراقية والأحزاب السياسية والجهات المسلحة ووحدات الحشد الشعبي كلاعبين رئيسيين وكذلك مع الدول الاجنبية مثل إيران كجهة فاعلة خارجية.
العلاقة التعاونية المشوبة بالخلافات	تحدث العلاقة التعاونية المشوبة بالخلافات بين جهتين فاعليتين رئيسيتين، مثل العلاقة بين الرئاسات الثلاثة في حكومة العراق حيث تحتاج الجهات الثلاثة إلى التعاون بينها حول بعض القضايا على الرغم من وجود قضايا عالقة وغير محسومة فيما بينها تتعلق بتطلعات المكونات والأحزاب التي تمثلها كل من الرئاسات الثلاثة سياسيا. وفي حالة العلاقة بين الحكومة المحلية (امانة بغداد ومحافظة بغداد) وحكومة العراق، يتحتم على هذين اللاعبين الرئيسيين التعاون على مواضيع مثل الأمن وإعادة الإعمار في المحافظة، بينما تظل مسألة تفويض السلطات قضية متوترة بينها. يمكن أن تحدث هذه العلاقة أيضا بين جهة فاعلة رئيسية وجهة فاعلة ثانوية أو بين جهة فاعلة رئيسية و جهة فاعلة خارجية، على سبيل المثال، تعتبر علاقة الأقليات بحكومة العراق نموذج لعلاقة تعاونية مشوبة بالخلافات، حيث الحكومة هي الجهة الوحيدة التى تلجأ إليها الأقليات لضمان وصيانة حقوقها لكن الاقليات لا تزال لديها مخاوف وعدم الثقة بالحكومة. وقد تحصل علاقة تعاونية مشوبة بالخلافات بين جهة فاعلة رئيسية داخلية وجهة فاعلة خارجية ومثال على ذلك هو علاقة حكومة العراق مع امريكا.
العلاقة التعاونية	تحدث العلاقة التعاونية عندما يكون للجهات الفاعلة علاقة عمل إيجابية ولا توجد أي تضارب كبير بينها. على سبيل المثال ، تعمل وحدات الحشد الشعبي في بغداد في علاقة تعاونية وثيقة مع حكومة العراق.
عدم الثقة	عدم الثقة هو السمة الأساسية التي تحدد العلاقة بين المكونات المختلفة في محافظة بغداد وعموم العراق. على سبيل المثال ، لدى الأقليات خوف وعدم الثقة، بحيث لا يثقون بالمكونات الاساسية الشيعية والسنية والكردية. لايزال المسيحيون وغيرهم من الاقليات الدينية والعرقية يخافون على مستقبلهم في بغداد. يحكم عدم الثقة أيضا العلاقة بين المواطنين مع الحكومة المحلية والحكومة المركزية، في حين توقعات المواطنين للحصول على حوكمة رشيدة والخدمات وفرص العمل والتعليم والعديد من القضايا الحياتية الأخرى لاتزال غير محققة.

شواغل سياسية
شواغل حياتية يومية

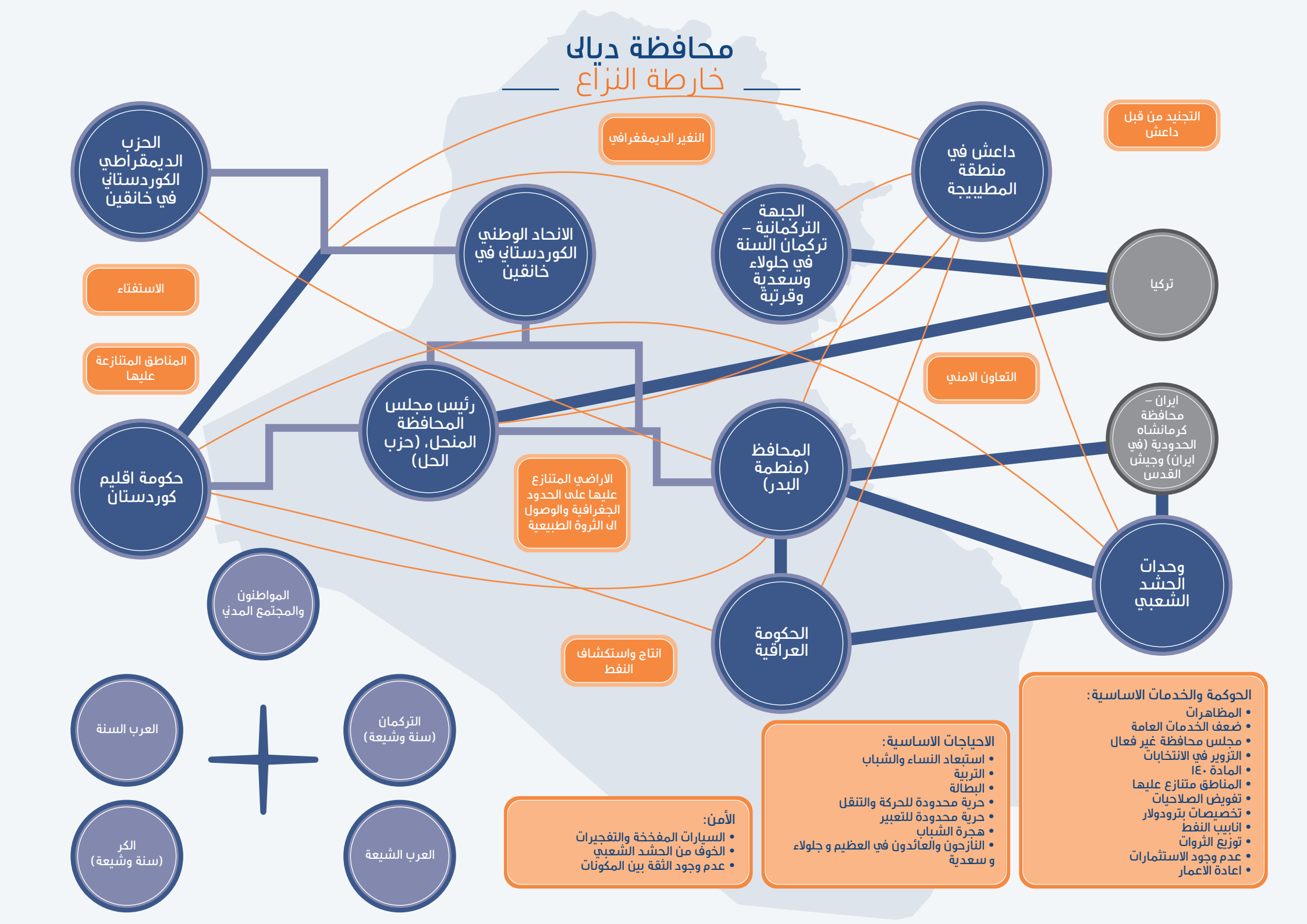
محافظة ديالى
خارطة النزاع
الحزب الديمقراطي الكوردستاني في خانقين
الاستفتاء
المناطق المتنازعة عليها
حكومة اقليم كوردستان
الانحاد الوطني الكوردستاني في خانقين
رئيس مجلس المحافظة المنحل، (حزب الحل)
النغير الديمغرافي
الجبهة التركمانية – تركمان السنة في جلولاء وسعدية وقرتبة
داعش في منطقة المطيبيجة
التجنيد من قبل داعش
تركيا
التعاون الامني
ايران – محافظة كرمانشاه الحدودية (في ايران) وجيش القدس
المحافظ (منطمة البدر)
الاراضي المتنازع عليها على الحدود الجغرافية والوصول الى الثروة الطبيعية
وحدات الحشد الشعبي
الحكومة العراقية
انتاج واستكشاف النفط
المواطنون والمجتمع المدني
العرب السنة
التركمان (سنة وشيعة)
الكرد (سنة وشيعة)
العرب الشيعة
الحوكمة والخدمات الاساسية:
• المظاهرات
• ضعف الخدمات العامة
• مجلس محافظة غير فعال
• التزوير في الانتخابات
• المادة ١٤٠
• المناطق متنازع عليها
• تفويض الصلاحيات
• تخصيصات بترودولار
• انابيب النفط
• توزيع الثروات
• عدم وجود الاستثمارات
• اعادة الاعمار
الاحياجات الاساسية:
• استبعاد النساء والشباب
• التربية
• البطالة
• حرية محدودة للحركة والتنقل
• حرية محدودة للتعبير
• هجرة الشباب
• النازحون والعائدون في العظيم و جلولاء و سعدية
الأمن:
• السيارات المفخخة والتفجيرات
• الخوف من الحشد الشعبي
• عدم وجود الثقة بين المكونات

الجهات الفاعلة الرئيسية	حكومة العراق وحكومة إقليم كوردستان (KRG) ، والحكومة المحلية ، تحديدا المحافظ العربي السني، ووحدات الحشد الشعبي (PMUs) هي الجهات الفاعلة الرئيسية في كركوك. بالنسبة للأحزاب السياسية ، الجهات الفاعلة الرئيسية هي الحزبين الكرديين الرئيسيين ، الحزب الديمقراطي الكردي (KDP) والاتحاد الوطني الكردستاني (PUK) ، الجبهة التركمانية العراقية ، والتجمع العربي في كركوك.
الجهات الفاعلة الثانوية	الجهات الفاعلة الثانوية هي مواطنو ديالى الذين يعيشون في مجتمعات عرقية وطائفية متجانسة: العرب السنة و العرب الشيعة والكرد (الشيعة والسنة) والتركمان (السنة والشيعة) والمسيحيون الذين يمارسون نفوذهم من خلال الجهات الفاعلة الرئيسية. ويتشكل النزاع بين الجهات الفاعلة الثانوية من خلال الصراع بين الجهات الفاعلة الرئيسية ، ولكن يمكن أن تختلف في جميع أنحاء المحافظة. على سبيل المثال ، في بعقوبة، عاصمة ديالى، وفي منطقة المقدادية، يتسم النزاع بأنه يحدث بين العرب الشيعة والعرب السنة. في مناطق أخرى، مثل خانقين، يدور النزاع بين السكان الكرد وهم الأغلبية في المنطقة من جهة والعرب على الجانب الآخر. اما في جلولاء، يقع النزاع بين ضحايا داعش والعائلات/ العشائر التي كانت تربطها علاقة مع الداعش.
الجهات الإقليمية / الخارجية	يُنظر إلى إيران ومن خلال السلطات الموجودة على الحدود في محافظة كرمانشاه وجيش القدس على أنها ذات نفوذ كبير في ديالى والعراق على نطاق أوسع. دعمت إيران وحدات الحشد الشعبي وحكومة العراق خلال الحرب ضد داعش، ولا يزال لها تأثير قوي على هذه الجهات الفاعلة. يُعتقد أن إيران في نزاع مع حكومة إقليم كردستان، بقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني ومع الأحزاب السنية والسكان السنة في ديالى الذين لا يدعمون التدخل الإيراني أو نفوذها في المحافظة.
القضايا الرئيسية	هناك نوعان من القضايا الرئيسية في ديالى: ١) القضايا السياسية التي تشكل العلاقة بين الجهات الفاعلة الرئيسية والثانوية ؛ ٢) الشواغل والاحتياجات اليومية للسكان على نطاق أوسع في المحافظة. على سبيل المثال، العلاقة السلبية بين حكومة إقليم كردستان وبيشمركة من جانب، والحكومة المحلية، وخاصة المحافظ، وحكومة العراق ووحدات الحشد الشعبي على الجانب الآخر هي علاقة تنازعية حول المنطاق المتنازعة عليها (المادة ١٤٠ من الدستور) والتنقيب عن النفط وإنتاجه والنزوح والتغيرات الديموغرافية في هذه المناطق المتنازع عليها. تشمل القضايا والاهتمامات الأوسع للمواطنين في ديالى الافتقار إلى الخدمات الأساسية والسكن والبطالة والخوف من خلايا داعش النائمة وعائلات داعش.
العلاقة التنازعية	غالباً ما يشكل هذا النوع من العلاقات التفاعلات ما بين الجهات الفاعلة الرئيسية، وما بين الجهات الفاعلة الثانوية، وما بين الجهات الفاعلة الرئيسية مع الجهات الفاعلة الثانوية وما بين الجهات الفاعلة الرئيسية والثانوية مع الجهات الخارجية، كما هو موضح في الخارطة. على سبيل المثال، تتعارض الأحزاب السياسية السنية والمواطنون السنّة مع حكومة العراق ووحدات الحشد الشعبي ، وكذلك مع السكان الشيعة كجهة فاعلة ثانوية ومع إيران كجهة فاعلة خارجية.
العلاقة التعاونية المشوبة بالخلافات	تحدث العلاقة التعاونية المشوبة بالخلافات بين اثنين من الجهات الفاعلة الرئيسية، مثل بين رئيس مجلس المحافظة المنحل والمحافظ. يحتاج هذان الممثلان إلى التعاون في مجال الأمن وإعادة الإعمار في المحافظة، في حين أن قضية نقل السلطات والتطلعات العرقية والطائفية لا تزال قضايا خلافية بينهما. يمكن أن تحدث هذه العلاقة أيضًا بين جهة فاعلة رئيسية وجهة فاعلة ثانوية او بين جهة فاعلة رئيسية او ثانوية مع جهة فاعلة خارجية.
العلاقة التعاونية	تحدث العلاقة التعاونية عندما يكون للجهات الفاعلة علاقة عمل إيجابية ولاتوجد أي تضارب كبير بينها. على سبيل المثال ، تعمل وحدات الحشد الشعبي في ديالى في علاقة تعاونية وثيقة مع حكومة العراق. وكذلك بعض المكونات مثل المجتمعات الشيعية في ديالى هي في علاقة تعاونية مع الحشد الشعبي.
عدم الثقة	عدم الثقة هو السمة الأساسية التي تحدد العلاقة بين المكونات المختلفة في محافظة ديالى وعموم العراق. على سبيل المثال ، لدى الأقليات خوف وعدم الثقة، بحيث لا يثقون بالمكونات الاساسية الشيعية والسنية والكردية. لايزال المسيحيون والتركمان وغيرهم من الاقليات الدينية والعرقية يخافون على مستقبلهم في ديالى. يحكم انعدام الثقة أيضا العلاقة بين المواطنين مع الحكومة المحلية والحكومة المركزية، في حين توقعات المواطنين للحصول على حوكمة رشيدة والخدمات وفرص العمل والتعليم والعديد من القضايا الحياتية الأخرى لاتزال غير محققة.

شواغل سياسية
شواغل حياتية يومية

محافظة كركوك
خارطة النزاع

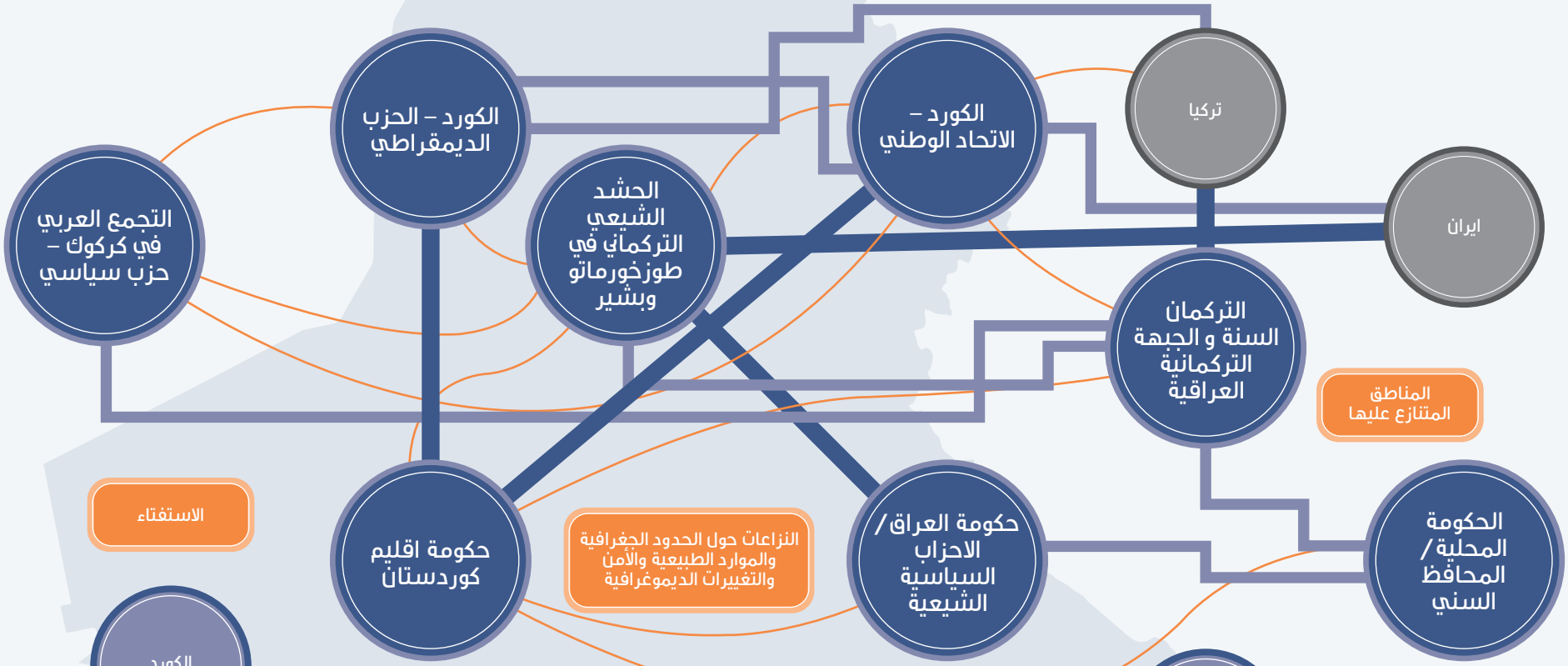

الأمن
- السيارات المفخخة والتفجيرات
- الخوف من اسر داعش
- عدم وجود الثقة بين المكونات

الاحياجات الاساسية
- استبعاد النساء والشباب
- التربية
- البطالة
- حرية محدودة للحركة والتنقل
- حرية محدودة للتعبير
- هجرة الشباب
- النازحون والعائدون في الحويجة وطوزخورماتو

الحوكمة والخدمات الاساسية:
- ضعف الخدمات العامة
- مجلس محافظة غير فعال
- التزوير في الانتخابات
- المادة ١٤٠
- المناطق متنازع عليها
- تفويض الصلاحيات
- تخصيصات بترودولار
- انابيب النفط
- توزيع الثروات
- عدم وجود الاستثمارات
- اعادة الاعمار

الجهات الفاعلة الرئيسية	حكومة العراق وحكومة إقليم كوردستان (KRG) ، والحكومة المحلية ، تحديدا المحافظ العربي السني، ووحدات الحشد الشعبي (PMUs) هي الجهات الفاعلة الرئيسية في كركوك. بالنسبة للأحزاب السياسية ، الجهات الفاعلة الرئيسية هي الحزبين الكرديين الرئيسيين ، الحزب الديمقراطي الكردي (KDP) والاتحاد الوطني الكردستاني (PUK) ، الجبهة التركمانية العراقية ، والتجمع العربي في كركوك.
الجهات الفاعلة الثانوية	الجهات الفاعلة الثانوية هم مواطني كركوك الذين تم فصلهم في مجتمعات إثنية وطائفية متجانسة: العرب السنة والكورد والتركمان الشيعة والمسيحيون، وكل واحدة من هذه المجموعات تمارس نفوذها من خلال ارتباطها بالجهات الفاعلة الرئيسية. يتشكل النزاع بين الجهات الفاعلة الثانوية بسبب النزاع بين الجهات الفاعلة الرئيسية ، ولكن يمكن أن يختلف طبيعة هذا النزاع باختلاف المناطق عبر المحافظة. على سبيل المثال ، في داخل مدينة كركوك ، يحدث النزاع بين الكورد والعرب السنة والتركمان السنة. في مناطق أخرى مثل الحويجة ، يقع النزاع في داخل المجتمع العربي السني، وهي الأغلبية في القضاء، بين ضحايا النزاع مع داعش وعائلات داعش. في قضاء داقوق ، يقع النزاع بين أكراد كاكائيين والتركمان الشيعة المرتبطين بوحدات الحشد الشعبي.
الجهات الإقليمية / الخارجية	يُنظر إلى إيران على أنها تتمتع بنفوذ كبير في كركوك، والعراق بشكل أوسع ، من خلال حضور الحرس الثوري. دعمت إيران وحدات الحشد الشعبي وحكومة العراق خلال الحرب ضد داعش، ولا يزال لها تأثير قوي على هؤلاء اللاعبين. ويعتقد أن إيران في نزاع مع حكومة إقليم كردستان ، بقيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني والسكان السنة في كركوك لا يدعمون التدخل الإيراني أو نفوذها في المحافظة. وبالمثل ، في حين أن تركيا في علاقة تعاونية مشوبة بالخلافات مع حكومة كوردستان / الحزب الديمقراطي الكردستاني والسنة في كركوك ، فهي حليفة للجبهة التركمانية العراقية وتدعمها.
القضايا الرئيسية	هناك نوعان من القضايا الرئيسية في كركوك: ١) القضايا السياسية التي تحدد العلاقة بين الفاعلين الرئيسيين والثانويين. و ٢) الشواغل والاحتياجات اليومية للسكان على نطاق أوسع في المحافظة. على سبيل المثال ، فإن العلاقات المتنازعة بين حكومة اقليم كوردستان والبيشمركة من جهة و الحكومة المحلية، بالاخص المحافظ، وحكومة العراق ووحدات الحشد الشعبي من جهة ثانية هي مبنية على خلافات حول المناطق المتنازع عليها (المادة ١٤٠ الدستورية)، استكشاف واستخراج النفط، النزوح والتغييرات الديموغرافية في المناطق المتنازع عليها. تشمل قضايا المواطنين وشواغلهم في كركوك نقص الخدمات الأساسية، وإعادة الإعمار ، والإسكان ، والبطالة ، وخوف من الخلايا النائمة لداعش وعائلات تنظيم الدولة الإسلامية.
العلاقة التنازعية	غالباً ما يشكل هذا النوع من العلاقات التفاعلات ما بين الجهات الفاعلة الرئيسية وما بين الجهات الفاعلة الثانوية، وما بين الجهات الفاعلة الرئيسية مع الجهات الفاعلة الثانوية وما بين الجهات الفاعلة الرئيسية والثانوية مع الجهات الخارجية، كما هو موضح في الخارطة. على سبيل المثا، تتعارض الأحزاب السياسية السنية والمواطنين السنّة مع حكومة العراق ووحدات الحشد الشعبي كلاعبين رئيسيين وكذلك مع التركمان الشيعة كلاعبين ثانويين ومع إيران جهة فاعلة خارجية.
العلاقة التعاونية المشوبة بالخلافات	تحدث العلاقة التعاونية المشوبة بالخلافات بين جهتين فاعليتين رئيسيتين، مثل العلاقة بين الحكومة المحلية وحكومة العراق حيث تحتاج الجهتين إلى التعاون بينها حول بعض القضايا على الرغم من وجود عالقة وغير محسومة فيما بينها. في حالة الحكومة المحلية وحكومة العراق ، يتحتم على هذين اللاعبين الرئيسيين التعاون على مواضيع مثل الأمن وإعادة الإعمار في المحافظة ، بينما تظل مسألة تفويض السلطات قضية متوترة بينهما. يمكن أن تحدث هذه العلاقة أيضا بين جهة فاعلة رئسية وجهة فاعلة ثانوية أو بين جهة فاعلة رئيسية و جهة فاعلة خارجية، على سبيل المثال ، تعتبر علاقة الأقليات بحكومة العراق وحكومة إقليم كردستان نموذج لعلاقة تعاونية مشوبة بالخلافات بين جهات فاعلة ثانوية و جهات فاعلة رئيسية، وعلاقة حكومة إقليم كردستان / الحزب الديمقراطي الكردستاني مع تركيا تعتبر من نوع العلاقة التعاونية المشوبة بالخلافات بين جهة فاعلة رئيسية داخلية وجهة فاعلة خارجية.
العلاقة التعاونية	تحدث العلاقة التعاونية عندما يكون للجهات الفاعلة علاقة عمل إيجابية ولاتوجد أي تضارب كبير بينها. على سبيل المثال ، تعمل وحدات الحشد الشعبي في كركوك في علاقة تعاونية وثيقة مع حكومة العراق وقوات الأمن العراقية. وبعض المكونات مثل التركمان الشيعة ايضا يتمتعون بالعلاقة التعاونية مع وحدات الحشد الشعبي.
عدم الثقة	عدم الثقة هو السمة الأساسية التي تحدد العلاقة بين المكونات المختلفة في محافظة كركوك. على سبيل المثال ، لدى الاقليات خوف وعدم الثقة، بحيث لا يثقون بالمكونات الاساسية الشيعية والسنية والكردية. لايزال المسيحيون والكورد الكاكائيون يخافون على مستقبلهم في المحافظة. يحكم عدم الثقة ايضا العلاقة بين المواطنين مع الحكومة المحلية والحكومة المركزية، فيي حين توقعات المواطنين للحصول على حوكمة رشيدة والخدمات وفرص العمل والتعليم والعديد من القضايا الحيايتة الاخرى لاتزال غير محققة.

شواغل سياسية
شواغل حياتية يومية

محافظة نينوى
خارطة النزاع

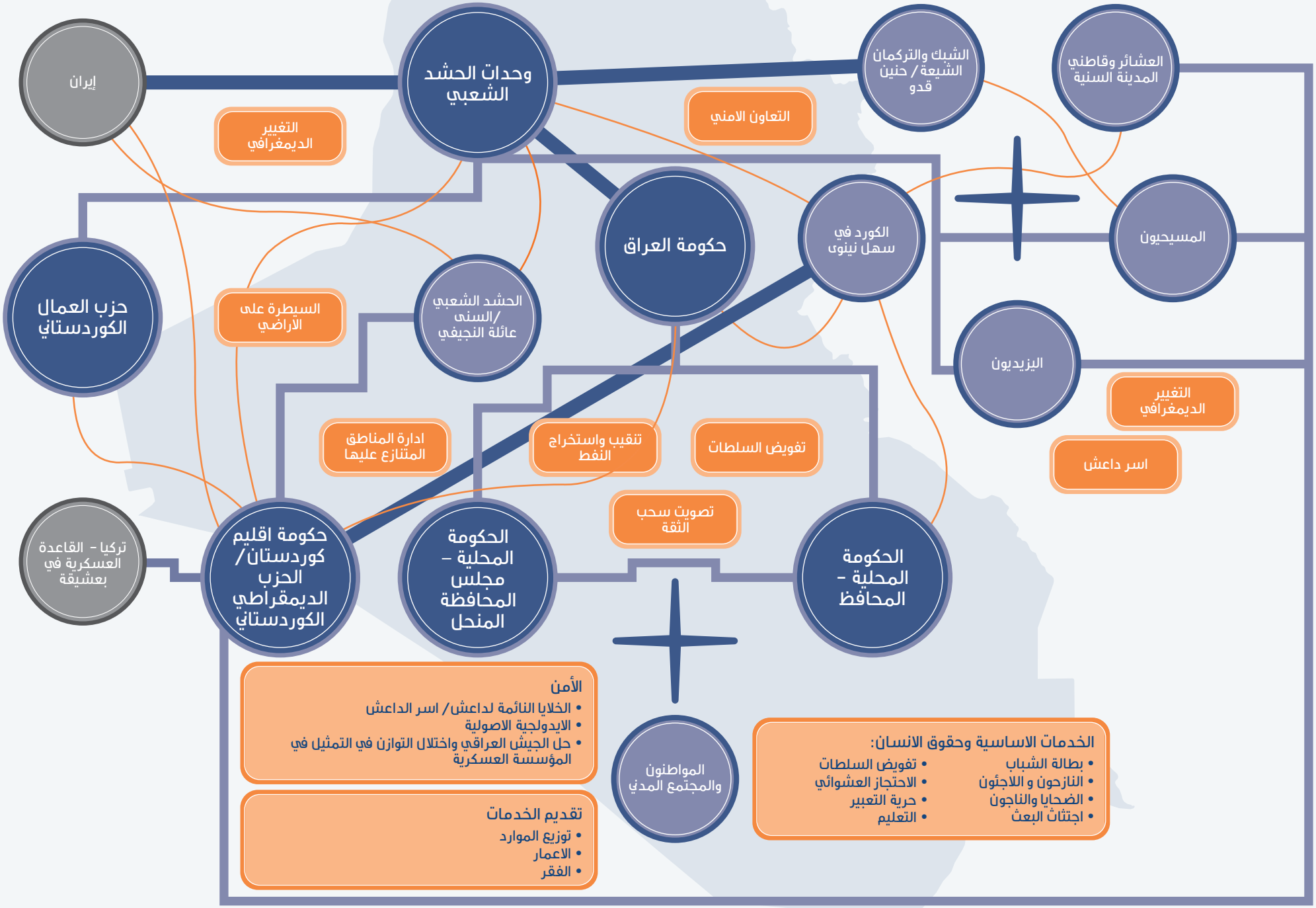

الجهات الفاعلة الرئيسية	وحدات الحشد الشعبي (PMUs) والتي يهيمن عليها الشيعة ، والشبك الشيعة المحليين/ من جماعة حنين قدو هم في علاقة تعاونية مع حكومة العراق. ومع ذلك، فإن هذه الجهات الفاعلة في علاقة تنازعية مع البيشمركة وحكومة إقليم كردستان (KRG) والأحزاب السياسية الكردية، خصوصا الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني. ولدى الحكومة المحلية في نينوى علاقة تنازعية مع كل من حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان.
الجهات الفاعلة الثانوية	يعيش المواطنون في نينوى في عدة مجتمعات عرقية طائفية متجانسة في المحافظة (العرب السنة والكورد والتركمان الشيعة والشبك الشيعة والمسيحيون واليزيديون). غالباً ما تمارس هذه المجموعات نفوذها من خلال علاقاتها مع الجهات الفاعلة الرئيسية. تتميز العلاقة بين جميع هذه المجموعات بعدم الثقة والخوف، مما يؤثر بشكل اكثر على كيفية تفاعل كل مجموعة مع الجهات الفاعلة الرئيسية في المحافظة. على سبيل المثال ، المسيحيون في علاقة مشوبة بالخلافات مع كل من حكومة إقليم كردستان وحكومة العراق ووحدات الحشد الشعبي، وفي بعض الحالات، ينقسم المجتمع المسيحي إلى مجموعات مختلفة كل منها تتجه تعاونا نحو واحد من هذه الجهات الفاعلة الرئيسية الثلاثة. بطريقة مماثلة، في حين أن اليزيديين لا يثقون بالعشائر العربية السنية في أماكنهم الأصلية، فإنهم يسعون للحصول على الحماية من جميع الجهات الفاعلة الرئيسية في المحافظة، كما أن مجموعات مختلفة من اليزيديين منقسمون من حيث تعاونهم وخلافهم مع الجهات الفاعلة المختلفة، بما في ذلك حكومة إقليم كردستان والبيشمركة وحكومة العراق و ووحدات الحشد الشعبي وحزب العمال الكردستاني (PKK).
الجهات الإقليمية / الخارجية	ينظر إلى إيران على أنها ذات نفوذ كبير في نينوى، والعراق بشكل أوسع من خلال وجود الحرس الثوري. دعمت إيران وحدات الحشد الشعبي وحكومة العراق خلال الحرب ضد داعش، ولا يزال لها تأثير قوي على هؤلاء اللاعبين. ويعتقد أن إيران تتعارض مع وضد نفوذ حكومة إقليم كردستان في المحافظة وأن السكان السنة لا يدعمون التدخل الإيراني أو اي تاثير لها في نينوى. وبطريقة مماثلة، ينظر الى تركيا بأنها في علاقة تعاونية مشوبة بالخلافات مع حكومة إقليم كردستان / الحزب الديمقراطي الكردستاني ولها علاقة تعاونية مع عائلة النجيفي السنية في الموصل. وتعتقد بان تركيا أيضاً تزعم ادعاءً تاريخياً في المحافظة وتسعى إلى استعادة نفوذ الإمبراطورية العثمانية القديمة في الموصل وتدعم الجبهة التركمان العراقية (ITF)، والذي يفاقم النزاع بين الأطراف العرقية والطائفية الرئيسية في نينوى.
القضايا الرئيسية شواغل سياسية شواغل حياتية يومية	هناك نوعان من القضايا الرئيسية في نينوى: ١) القضايا السياسية التي تحدد العلاقة بين الفاعلين الرئيسيين والثانويين. و ٢) الشواغل والاحتياجات اليومية للسكان على نطاق أوسع في المحافظة. على سبيل المثال ، فإن العلاقات المتنازعة بين حكومة اقليم كوردستان والبيشمركة من جهة مع الحكومة المحلية وحكومة العراق والحشد الشعبي من الجهة الثانية هي حول قضايا مثل السيطرة على الأراضي والتنقيب عن النفط واستخراجه والنزوح والتغييرات الديموغرافية في المناطق المتنازع عليها. وتشمل قضايا المواطنين وشواغلهم في نينوى نقص الخدمات الأساسية والإسكان ، والبطالة ، والخوف من خلايا النائمة لداعش واسر الداعش.
العلاقة التنازعية	غالباً ما يشكل هذا النوع من العلاقات التفاعلات ما بين الجهات الفاعلة الرئيسية وما بين الجهات الفاعلة الثانوية وما بين الجهات الفاعلة الرئيسية مع الجهات الفاعلة الثانوية وما بين الجهات الفاعلة الرئيسية والثانوية مع الجهات الخارجية، كما هو موضح في الخارطة. على سبيل المثال ، تتعارض الأحزاب السياسية العربية السنية في نينوى مع حكومة العراق وحكومة اقليم كوردستان، حيث جميعهم هم من الأطراف الفاعلة الرئيسية للنزاع في نينوى. ويتم تحديد العلاقة بين الجهات الفاعلة الثانوية والجهات الخارجية من خلال ارتباطهم بالعلاقة التنازعية التي تسود بين الجهات الفاعلة الرئيسية. على سبيل المثال، لأن حكومة إقليم كوردستان في علاقة تنازعية مع ايران بسبب دعم الاخيرة لوحدات الحشد الشحبي، فإن السكان الكورد والسكان العرب السنة في نينوى، باعتبارهم جهات فاعلة ثانوية أيضا يكونون في علاقة تنازعية مع إيران، وذلك بسبب ارتباطهم وعلاقتهم مع حكومة إقليم كردستان والأحزاب السياسية السنية تباعا.
العلاقة التعاونية المشوبة بالخلافات	تحدث العلاقة التعاونية المشوبة بالخلافات بين جهتين فاعلتين رئيسيتين، على سبيل المثال، محافظ نينوى، وهو سني ، في علاقة تعاونية مشوبة بالخلافات مع حكومة العراق التي تقودها الاحزاب الشيعية. يحتاج هذان الفاعلان الرئيسيان إلى التعاون حول بعض القضايا على الرغم من وجود مشاكل عالقة وغير محسومة بينهما. ومن الأمثلة الأخرى على العلاقة التعاونية المشوبة بالخلافات هو التعاون بين الحكومة المحلية وحكومة العراق حول قضايا حفظ الامن و تقليص النفوذ الكوردي في المحافظة، على الرغم من انه تبقى القضايا المتعلقة بتفويض السلطات مصدر خلاف بين هذين الجهتين الفاعلتين الرئيسيتين. يمكن للعلاقة المشوبة بالخلافات ان تحدث ايضا بين جهة فاعلة رئيسية و جهة فاعلة ثانوية، والمثال على ذلك هي العلاقة التعاونية المشوبة بالخلافات بيم مجموعات الأقليات من جهة مثل المسيحيين مع حكومة العراق وحكومة إقليم كوردستان من جهة ثانية. ويمكن أن يحدث هذا النوع من العلاقة أيضًا بين جهة فاعلة رئيسية وجهة فاعلة خارجية كما هو الحال عليه في علاقة تركيا مع حكومة إقليم كردستان / الحزب الديمقراطي الكردستاني.

محافظة صلاح الدين
خارطة النزاع

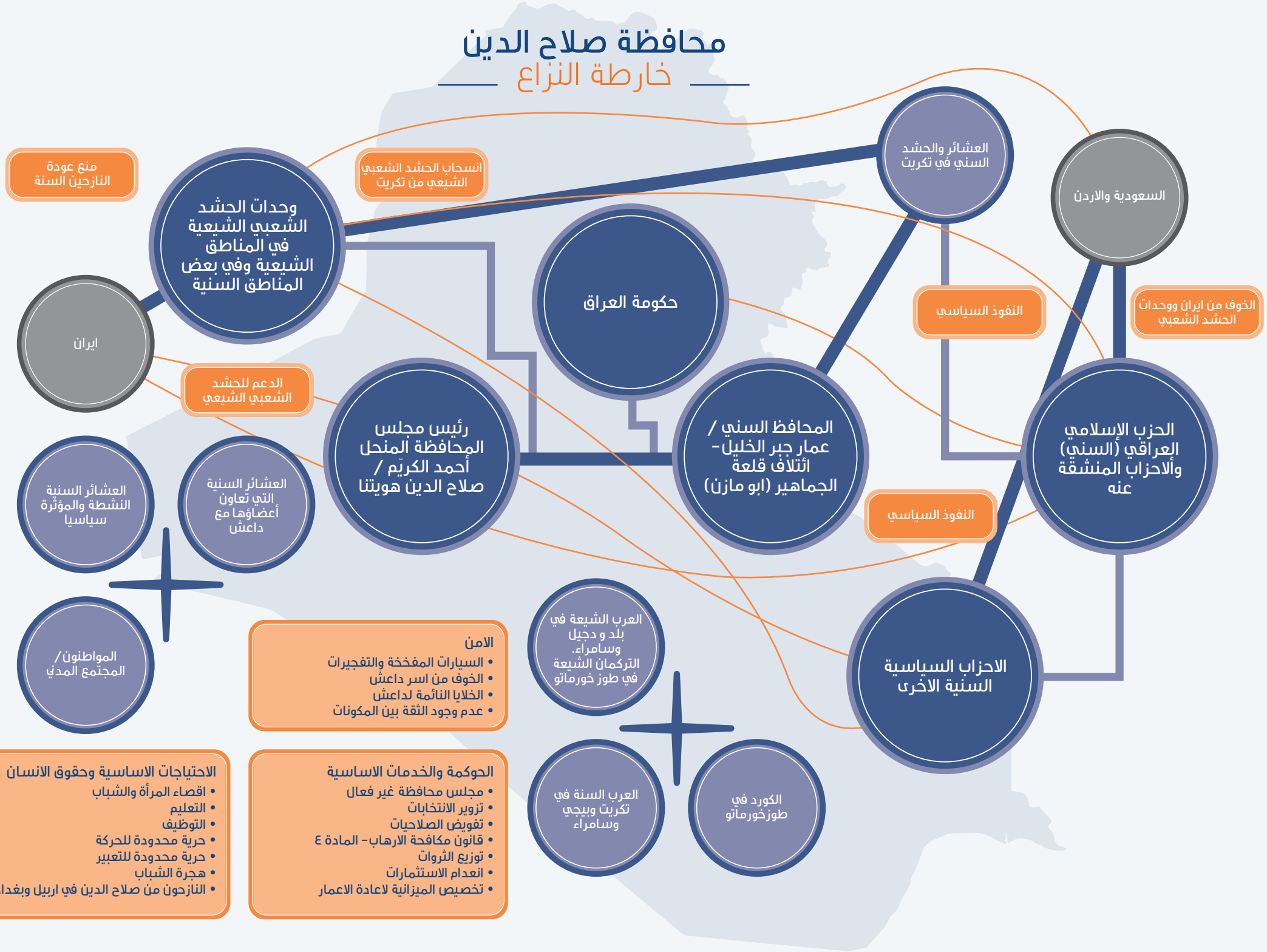

الجهات الفاعلة الرئيسية	وتشمل الجهات الفاعلة الرئيسية في صلاح الدين: حكومة العراق والحكومة المحلية، وعلى وجه التحديد المحافظ العربي السني ورئيس مجلس المحافظة، ووحدات الحشد الشعبي الشيعية والحشد الشعبي السني والأحزاب السياسية السنية مثل الحزب الإسلامي العراقي (IIP)، بما فيه الشخصيات السياسية السنية الرئيسية ، مثل سليم الجبوري وعبدالقادر السامرائي وأياد السامرائي ومثنى عبد الصمد، مع الأحزاب السنية الأخرى مثل المتحدون والمشروع العربي.
الجهات الفاعلة الثانوية	يعيش المواطنون في صلاح الدين في عدة مجتمعات عرقية وطائفية متجانسة ومنفصلة عن بعضها البعض: الأغلبية هم من العرب السنة، وهناك الكورد في طوز خورماتو، والتركمان الشيعة في طوز خورماتو والعرب الشيعة في دجيل بلد والسامراء. تمارس هذه المجموعات نفوذها من خلال ممثليها من بين الجهات الفاعلة الرئيسية. ومن بين الغالبية السنية، تعتبر العشائر التي انضم بعض اعضائها الى داعش، مثل رجال من عشيرة العزة والعُبيد ، جهات فاعلة ثانوية أيضًا. هؤلاء العشائر هم في علاقات مشوبة بالخلافات بين بعضها البعض وكل منهم مرتبط بأحد الجهات الفاعلة الرئيسية. يتشكل النزاع بين الجهات الفاعلة الثانوية بسبب النزاع بين الجهات الفاعلة الرئيسية، ولكن يمكن أن يختلف طبيعة هذه النزاعات عبر مناطق مختلفة من المحافظة. على سبيل المثال ، في مدينة السامراء يكون النزاع بين العرب السنة والعرب الشيعة، كلاهما يعتبران جهات فاعلة ثانوية كمجتمعات طائفية. وفي مناطق أخرى مثل طوز خورماتو ، يقع النزاع بين التركمان الشيعة والكورد. وفي معظم المناطق السنية الاخرى ، يقع النزاع بين بعض العشائر السنية مع بعض من العشائر السنية الأخرى التي تعاون أفرادها مع الداعش.
الجهات الإقليمية / الخارجية	ينظر إلى إيران على أنها ذات نفوذ كبير في صلاح الدين، والعراق بشكل أوسع ، من خلال وجود الحرس الثوري. دعمت إيران وحدات الحشد الشعبي وحكومة العراق خلال الحرب ضد داعش، ولا يزال لها تأثير قوي على هؤلاء اللاعبين. ويعتقد أن إيران تتعارض مع وضد الحكومة المحلية في المحافظة وأن السكان السنة لا يدعمون التدخل الإيراني أو اي تاثير لها في في صلاح الدين. وبطريقة ممثالة ، في حين أن المملكة العربية السعودية والأردن يخشون النفوذ الإيراني وتاثيرها على الحشد الشعبي وحكومة العراق ، فإنهم ينظر إليهم على أنهم داعمين ومتعاونين مع الأحزاب السياسية السنية مثل الحزب الاسلامي العراقي والمتحدون والمشروع العربي. ردا على ذلك ، فإن السكان الشيعة في المحافظة هم في نزاع مع المملكة العربية السعودية والأردن وتاثيرهما.
القضايا الرئيسية شواغل سياسية / شواغل حياتية يومية	هناك نوعان من القضايا الرئيسية في صلاح الدين: ١) القضايا السياسية التي تحدد العلاقة بين الفاعلين الرئيسيين والثانويين. و ٢) الشواغل والاحتياجات اليومية للسكان على نطاق أوسع في المحافظة. على سبيل المثال ، فإن العلاقات المتنازعة بين القادة السياسيين السنّة المؤثرين مع حكومة العراق ومع وحدات الحشد الشعبي الشيعية هي حول السيطرة الأمنية على الأراضي وعودة النازحين السنة إلى أماكنهم الأصلية وتفويض السلطات والفساد والتغييرات الديمغرافية وقانون مكافحة الإرهاب/ المادة ٤. وتشمل قضايا المواطنين وشواغلهم الحياتية في صلاح الدين نقص الخدمات الأساسية والإسكان ، والبطالة ، والخوف من خلايا النائمة لداعش واسر الداعش.
العلاقة التنازعية	غالباً ما يشكل هذا النوع من العلاقات التفاعلات ما بين الجهات الفاعلة الرئيسية وما بين الجهات الفاعلة الثانوية وما بين الجهات الفاعلة الرئيسية مع الجهات الفاعلة الثانوية وما بين الجهات الفاعلة الرئيسية والثانوية مع الجهات الخارجية، كما هو موضح في الخارطة. على سبيل المثال ، تتعارض الأحزاب السياسية السنية والمواطنين السنة مع حكومة العراق ووحدات الحشد الشعبي الشيعي كجهة فاعلة رئيسية، وكذلك ومع سكان الشيعة في المحافظة كجهة فاعلة ثانوية ومع إيران كجهة فاعلة خارجية.
العلاقة التعاونية المشوبة بالخلافات	تحدث العلاقة التعاونية المشوبة بالخلافات بين جهتين فاعلتين رئيسيتين، على سبيل المثال العلاقة بين الحكومة المحلية مع حكومة العراق، حيث يحتاج هذان الفاعلان الرئيسيان إلى التعاون حول بعض القضايا على الرغم من وجود مشاكل عالقة وغير محسومة بينهما. وفي حالة العلاقة بين الحكومة المحلية وحكومة العراق ، يتعين على هذين الجهتين الفاعلتين الرئيسيتين التعاون في مجال الأمن وإعادة الإعمار في المحافظة ، في حين تبقى مسألة تفويض السلطات والفساد لا تزال قضايا خلافية بينهما. هذه العلاقة يمكن أن تحدث أيضا بين جهات فاعلة رئيسية مع جهات فاعلة ثانوية. على سبيل المثال ، علاقة العشائر السنية والحشد السني مع الاحزاب السنية، مثل الحزب الاسلامي العراقي هي من نوع العلاقة التعاونية المشوبة بالخلافات بين جهات فاعلة ثانوية وجهات فاعلة رئيسية.
العلاقة التعاونية	تحدث العلاقة التعاونية عندما يكون للجهات الفاعلة علاقة عمل إيجابية وليس لديها أي تضارب كبير فيما بينها. على سبيل المثال، تعمل وحدات الحشد الشعبي في صلاح الدين في علاقة تعاونية مع حكومة العراق وقوات الأمن العراقية. هناك بعض المكونات كجهات فاعلة ثانوية، مثل التركمان الشيعة في طوزخورماتو والشعية في دجيل وسامراء وبلد في علاقة تعاونية مع الحشد الشعبي كجهة فاعلة رئيسية.
عدم الثقة	عدم الثقة هو السمة الأساسية التي تحدد العلاقات بين المكونات المختلفة في صلاح الدين. على سبيل المثال ، تخاف المكونات الاساسية من السنة والشيعة والكورد ولاتثق ببعضها البعض. ومن بين الغالبية السنية فإن عدم الثقة والتخوف تحكم العلاقات بين العشائر ، بما في ذلك بعض العشائر التي تعاون رجالها مع داعش. كما يحكم عدم الثقة ايضا علاقة المواطنين بالحكومات المحلية والمركزية، في حين لاتزال توقعات المواطنين حول حكم الرشيد والخدمات والتوظيف والتعليم والعديد من القضايا الأخرى غير محققة.

نؤمن، نحن ناشطات السلام برنامج **#دورها**، أنّ الأوان قد آن لإقامة حوار مفتوح وصادق بين العراقيين. وبناءً عليه، ننشر هذا البرنامج بهدف المدافعة والتحفيز على النقاش في أوساط المسؤولين الحكوميين، والقادة السياسيين والدينيين، والمحتجين، والمجتمع المدني، والأكاديميين، والمجتمع الدولي، وفي ما بينهم، حول أبرز القضايا المتعلقة بالمصالحة الوطنية.

ندعو الأطراف كافةً إلى أخذ هذه التوصيات على محمل الجد بهدف قطع أشواط كبيرة في مسيرتنا نحو تأمين سلام دائم في العراق. تسعى توصيات السياسات الموجزة في هذا البرنامج إلى اقتراح تدابير مفصّلة خطوةً بخطوة لمعالجة أبرز القضايا المطلوب حلّها من أجل تحقيق مصالحة دائمة في العراق، وهي تستند إلى مشاورات مع العراقيين، آخذةً أولوياتهم في الاعتبار. على امتداد العامين الماضيين، كسبنا تأييداً عاماً واحترام الشعب العراقي من خلال الإصغاء إلى شواغله وتحويل أفكاره وأولوياته إلى حلول قابلة للتطبيق.

وندعو صانعي القرار على مختلف مستويات الحكومة العراقية، والمجتمع المدني، والمجتمع الدولي، إلى اتّخاذ تدابير فورية، وتطبيق هذه التوصيات المدروسة والتمثيلية والمستجيبة للاحتياجات. فمن خلال التحرّك على ضوء هذه التوصيات، ستثبت الحكومة العراقية والشركاء الأساسيون الآخرون التزامهم بتحقيق السلام وكسب الدعم والشرعية من الشعب العراقي، خاصةً وأنّ الحلول الواردة في هذا البرنامج هي موجّهة من المواطن، وقد سبق لها أن نالت تأييداً ودعماً من السكّان، بما في ذلك المحتجين.

أخيراً، يشكّل هذا البرنامج وثيقة نقاش ومدافعة لجميع المهتمّين بإرساء السلام في العراق. ونحن نرحّب بأيّ مساهمةٍ سلمية وصادقة يمكن أن تساعد في تحقيق الأهداف النهائية لهذا البرنامج، أي إيجاد واقع سلمي جديد في العراق، وتمكين المرأة وتعزيز وصولها بحيث تقدّم مساهمةً قيّمةً إلى عملية المصالحة الوطنية.